

ISSN 2411-7757



# گۆقارى زانكۆى گەشە پەيدانى مرۆپى

گۆقارىتىكى زانستىپى وەرزىپە زانكۆى گەشە پەيدانى مرۆپى دەرىدە كات

بەرگى ( ۸ ) ژمارە ( ۱ ) ئازار ( ۲۰۲۲ )

۲۷۲۱ ى كوردى

۲۰۲۲ ى زايىنى



هه‌رێمی کوردستانی عێراق  
زانکۆی گهشه پیدانی مروی

## گۆفاری زانکۆی گهشه پیدانی مروی

گۆفاریکی زانستی وه‌رزیه، زانکۆی گهشه پیدانی مروی ده‌ریده‌کات

### خواوه‌نی ئیمتیاز

پ.د.علی محی‌الدین قه‌ره‌داغی

### سه‌رۆکی ده‌سته‌ی نووسه‌ران

پ.د.م‌ریوان أحمد رشید

### به‌رێوه‌به‌ری نووسین

پ.د.زانا رۆوف حمه‌ کریم

### ده‌سته‌ی نووسه‌ران

پ.د.أنور محمد فرج ..... ئەندام  
پ.ی.د.ه‌یوا ابوبکر علی ..... ئەندام  
پ.ی.د.صه‌یب مصطفی طه ..... ئەندام  
پ.ی.د.ئاسۆ محمد ده‌رویش ..... ئەندام  
پ.ی.د.محسن ابراهیم أحمد ..... ئەندام  
پ.ی.د.کنعان حمه‌ غریب عبدالله ..... ئەندام

### سه‌رپه‌رشته‌یاری هونه‌ری

هاوکار عمر مجید

## دهستهی راویژکاری

- پ.د.سمیر فخر و ..... بحرین
- پ.د.عبدالمجید النجار ..... تونس
- پ.د.علي المحمدي ..... قطر
- پ.د.انمار امین البرواری ..... عیراق
- پ.د.صالح قادر ..... قطر
- پ.د.جاسم عودة ..... مصر
- پ.د.قاسم الحبیطي ..... عیراق
- پ.د.خالد العجمي ..... سعودیه
- پ.د.خالد المذكور ..... کویت
- پ.د.فائق مشعل قدوری ..... عیراق

• ئاماژه به کۆنوسی دهستهی نوسهراونی گوڤاری زانکۆی گهشهپیدانی مرویی ژماره (15) له بهرواری (2017/6/1)دا، وه لهبهرئهوهی له ئیستادا زانکۆکهمان گوڤاریکی زانستی نوێ دمهدهکات بهناوی ( UHD Journal Of Science and Technology ) که تایبتهته به بلاوکردنهوهی توپژینهوهکانی بواری زانستی پوخت. برپار درا که بواری بلاوکردنهوهی توپژینهوهکان له گوڤارهکهماندا کورت بکریتهوه تهنهها بۆ بواری زانسته مروڤایهتیهکان.

• بۆ زانینی مهرجهکان و تۆمارکردنی توپژینهوه بۆ بلاوکردنهوهی لهم گوڤارهدا، سهردانی سایتهی تایبتهته به گوڤار بکه : [journals.uhd.edu.iq](http://journals.uhd.edu.iq)



## فهرست المجلة

رقم الصفحة	عنوان البحث	اسماء الباحثين	ت
11 - 1	مظاهر الدور التشريعي لمجلس الدولة دراسة تحليلية	زانا رؤوف حمه كريم ريبين أبوبكر عمر	.1
25 - 12	مؤشرات الربحية المصرفية وانعكاساتها على الاستثمار لعينة من المصارف التجارية المدرجة في هيئة الاوراق المالية العراقية	أسعد حمدي محمد ماهر حارث حامد احمد الجاف	.2
47 - 26	تقييم الاداء المالي لعينة من المصارف العاملة في اقليم كوردستان-العراق للمدة (2009 - 2019)	يونس على احمد وريا محمد زاهر	.3
55 - 48	“HOPING AGAINST HOPE”: A MARXIST STUDY OF CAPITALIST FATALISM IN EUGENE O’NEILL’S WARNINGS	Zanyar Faiq Saeed Karzan Aziz Mahmood	.4
65 - 56	تأثير العدالة التنظيمية في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية دراسة تطبيقية في شركة لوكنس إيجنسي للسيطرة النوعية في محافظة السلجانية	فلاح حسن احمد	.5

# مظاهر الدور التشريعي لمجلس الدولة

## دراسة تحليلية

زانا رؤوف حمه كريم<sup>1</sup> وريين أبوبكر عمر<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قسم القانون، كلية القانون والسياسة، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

<sup>2</sup> قسم القانون، كلية القانون، جامعة جيهان، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

و باعتباره قاضي المشروعية، يستند في بعض الحالات الى فرضيات لخلق و إنشاء أحكام أو قواعد ناجعة في سبيل حماية مبدأ المشروعية وإيجاد الحلول القضائية المناسبة للمنازعات الادارية المعروضة أمامه وذلك نظراً لوجود أرضية أو هامش حرية للقاضي مهيمة للاجتهاد القضائي في المنازعات الإدارية، والذي يتمثل في كون القضاء الإداري قضاءً إنشائياً وليس قضاءً تطبيقياً فحسب. وبالنتيجة فإن المجلس سواء من خلال مجاله الاستشاري أو القضائي، يساهم بشكل أو بآخر في تطوير التشريعات النافذة و تفسيرها و سد النواقص فيها و طرح المعالجات القانونية بالإستناد اليها ، مما يعني أن المجلس قد يجد نفسه أمام وظيفة تشريعية هامة جداً، تتمثل في دوره أو مساهمته في سن التشريعات أو تعديلها أو إلغائها.

و إذا كان التشريع بمعناه العام ينقسم الى تشريعات أساسية ( ممتثلة في الدستور)، وتشريعات رئيسية ( ممتثلة في القوانين)، وتشريعات فرعية ( تتمثل في الأنظمة والتعليقات). فإن مجلس الدولة يمارس دوراً في غاية الأهمية في تطوير التشريعات الرئيسية والتشريعات الفرعية، سواء تمثل ذلك الدور في ممارسة رقابة المشروعية على مشاريع التشريعات قبل سنها أو قبل تقديمها الى البرلمان أو عند إعدادها أو صياغتها و تدقيقها، أو تمثل ذلك في تفسير التشريعات النافذة وتوضيح مفهوماً ومعناها، و سد النواقص فيها عند وجود النقص أو الفراغ التشريعي خاصة عند ممارسة الرقابة القضائية عليها، أو إضافة نصوص جديدة أو حذف أو إلغاء نصوص أو مواد أخرى في تشريعات قائمة. وهذا يعني أن مجلس الدولة ومن خلال ممارسته لإختصاصاته الإستشارية والقضائية يشاطر السلطة التشريعية بصيغة أو بإخرى في ممارسة الوظيفة التشريعية.

### • أهمية الدراسة :

لقد أصبح موضوع مجلس الدولة أكثر حضوراً في مجال التشريع و بات تطوير الأعمال التشريعية والرقابية في الدولة أكثر أهمية وذلك في ضوء مساهمات مجلس الدولة لوضع الأطر القانونية لأعمال الإدارة العامة تطوير جودة التشريعات و الرقابة على أعمال الإدارة العامة لضمان الأمن القانوني و حماية مبدأ المشروعية إذ يساهم المجلس من خلال

**المستخلص-** تبحث هذه الدراسة في مظاهر دور مجلس الدولة في مجال التشريع باعتباره إحدى الجهات المساهمة في سن التشريعات و صياغتها و الرقابة عليها، وقد أصبح موضوع مجلس الدولة في الدول التي تتبنى النظام القضائي المزدوج أكثر حضوراً في مجال التشريع و بات تطوير الأعمال التشريعية والرقابية في الدولة أكثر أهمية وذلك في ضوء مساهمات مجلس الدولة لوضع الأطر القانونية لأعمال الإدارة العامة تطوير جودة التشريعات و الرقابة على أعمال الإدارة العامة لضمان الأمن القانوني و حماية مبدأ المشروعية. ومن هنا فإن المجلس يساهم من خلال دوره التشريعي في تطوير العمل التشريعي و تحسين الأداء المؤسسي للبرلمان والحكومة معاً، أي زيادة قدرات السلطتين التشريعية والتنفيذية لإصدار تشريعات أكثر نجاعة و أحسن جودة ، الأمر الذي يدعم عملية تفعيل دور هذه المؤسسات في الدولة.

**الكلمات المالة-** مجلس الدولة، الوظيفة التشريعية، الصياغة القانونية، الرقابة على التشريعات.

### • تمهيد :

تعد الوظيفة التشريعية الوظيفة الأساسية للبرلمان، كونه صاحب الأختصاص الأصلي والولاية العامة في سن التشريعات و تعديلها و إلغائها ، ولكن وجود هذا الأختصاص الأصلي للبرلمان في جل دول العالم، لا يمنع من مساهمة هيئات أخرى غير تشريعية من ممارسة الأختصاص نفسه، و يعد مجلس الدولة في الدول التي تأخذ بنظام القضاء المزدوج إحدى الهيئات التي تشاطر المؤسسة التشريعية بشكل أو بآخر في ممارسة الأختصاصات التشريعية ، إذ يمارس المجلس شتى الأختصاصات و الصلاحيات وفقاً للقانون، بعضها تتمثل في إختصاصات إستشارية و أخرى تتمثل في إختصاصات قضائية، و أن الهيئات التي يتكون منها المجلس تمارس هي الأخرى نشاطات و إختصاصات مختلفة بعضها أصيلة و البعض الآخر منها تتمثل في إجتهدات، الغاية منها تطوير القانون و سد النواقص في التشريعات النافذة في الدولة. كما أن القاضي الإداري عند ممارسته لإختصاصاته القانونية

وهل أن غياب النص يفترض بالضرورة إنشاء فكرة حلول تشريعية من قبل المجلس للزراع المطروح أمامه ؟ وهل أن الخروج عنها هو خروج عن مبدأ المشروعية ؟ خاصة في دولة مثل العراق والتي بالرغم من تبنيها لنظام القضاء المزدوج منذ عام ١٩٨٩، إلا أن القضاء الإداري فيها لازال قضاءً تطبيقياً وليس إنشائياً.

#### ● منهج الدراسة :

بغية الإحاطة القانونية و دراسة جميع نواحي الدور التشريعي لمجلس الدولة، إرتائنا إتباع المنهج التحليلي

#### ● خطة الدراسة :

بالإستناد الى ما تقدم ذكره، قسمنا هذه الدراسة وفق خطة رقمية الى محورين، خصصنا المحور الأول منها الى دراسة دور مجلس الدولة التشريعي قبل سن التشريع ، وذلك من خلال تناول مسألة مساهمة مجلس الدولة التشريعية في مجال (التقنين) والرقابة على مشاريع التشريعات. ومن ثم دراسة دور مجلس الدولة الإستشاري في مجال الصياغة القانونية و إعداد و تدقيق مشاريع التشريعات. أما المحور الثاني من الدراسة ، فقد خصص لدراسة دور مجلس الدولة التشريعي بعد سن التشريع، وذلك من خلال الإشارة الى دور مجلس الدولة في مجال تفسير التشريع و إبداء الرأي والمشورة القانونية، وكذلك دراسة دور مجلس الدولة في مجال الرقابة على التشريعات و حماية مبدأ المشروعية . وقد جاءت الخاتمة لتبين جملة من النتائج و الإستنتاجات.

### ١. دور مجلس الدولة التشريعي قبل سن التشريعات

#### ● إشكالية الدراسة :

#### ١.١: مساهمة مجلس الدولة في مجال ( التقنين) والرقابة على مشاريع التشريعات

يقصد بالتقنين " Codification " جمع القواعد الخاصة بفرع من فروع القانون أو التشريع بعد تبويبها وترتيبها وإزالة ما قد يكون بينها من تناقض وغموض، ومن ثم إصدارها في شكل تشريع كامل تفرضه الدولة، عن طريق الهيئة التي تملك سلطة التشريع فيها. فهو إذن عملية تجميع رسمية للقواعد القانونية التي تدخل في فرع من فروع القانون في وثيقة رسمية، يطلق عليها موسوعة أو مدونة، وذلك بعد تنسيقها وتبويبها بشكل علمي يهدف إلى تسهيل معرفتها وتداولها (الفرجاني، د.عبد الغفار عبدالله، ٢٠١٨، ص١٢٧).

من المؤكد أن عملية سن التشريعات داخل أية دولة تهدف في الأساس الى خلق القواعد القانونية الناجمة، فالتشريع تحدد الدولة نطاق الحماية التي تريد منحها لمصالح معينة وذلك بواسطة قواعد عامة، فالتشريع إذن ملزم للمخاطبين به ويحجب به عنهم جميعاً بصفة مجردة. والمخاطب بالتشريع مطالب باحترامه وكذلك تنفيذه سواء كان عالماً بالقانون أو جاهلاً به.

لاشك أن مراحل سن التشريعات تتضمن تفاعلات وعمليات طويلة ومعقدة، تبدأ بمرحلة ظهور الفكرة القانونية التي تمثل المادة الحاملة الأولية للقاعدة القانونية و تتكون و تتبلور نتيجة صراع و تفاعل و تنسيق بين القوى الخلاقة للقانون، هذه الفكرة لوحدها

دوره التشريعي في تطوير العمل التشريعي و تحسين الأداء المؤسسي للبرلمان والحكومة معاً، أي زيادة قدرات السلطين التشريعية والتنفيذية لإصدار تشريعات أكثر نجاعة و أحسن جودة ، الأمر الذي يدعم عملية تفعيل دور هذه المؤسسات في الدولة.

لنا تكمن أهمية هذه الدراسة في إبرازها للدور التشريعي الذي يمارسه مجلس الدولة في مجال التشريع عموماً، ومساهمة في التزام الإدارة العامة بحكم القانون خصوصاً. كون مجلس الدولة السند والمستشار القانوني للإدارة العامة والحكومة والداعم الأساسي لنشاطاتها من جانب، والرقيب على نشاطاتها و أعمالها القانونية من جانب آخر. إذ أنه من الواضح أن النشاط الإداري يتميز بأنه نشاط دائم و مستمر وتلقائي، وأن الإدارة العامة عندما تمارس نشاطاتها في سبيل تحقيق الصالح العام والمنفعة العامة، يفترض أنها تلتزم بالقانون ، ولكنها قد تتجاوز صلاحياتها القانونية و تخرج بذلك عن نطاق مبدأ المشروعية. ولكي تضمن التزام الإدارة العامة بحكم القانون وبمبدأ المشروعية، فلا بد من وجود مجلس الى جانب الإدارة العامة يضيء المشروعية على نشاطاتها القانونية من خلال المساهمة في توضيح الأحكام القانونية لها عند الإستيضاح منها و إبداء الرأي والمشورة القانونية في المسائل المختلفة بشأنها. وعند مخالفتها للأحكام والتشريعات النافذة وخروجها عن نطاق مبدأ المشروعية، يمارس المجلس إختصاصاته القضائية في إلغاء أعمالها غير القانونية، ، وذلك عن طريق فرض رقابة قضائية على أعمالها و إعادة إسناد تصرفاتها المستندة الى قرارات غير مشروعة، الى قرارات مشروعة. أضف الى ذلك أن مجلس الدولة يمارس دوراً ناجعاً في مجال صياغة مشاريع التشريعات و تدقيقها من حيث جوانبها الشكلية والموضوعية وفق أسس الصياغة الصحيحة من أجل ضمان وحدة التشريع وتوحيد أسس الصياغة التشريعية وتوحيد المصطلحات والتعابير القانونية، والتي تضمن جودة التشريع وتحقيق الهدف المرجو منه وإنسجام هذا التشريع مع النظام القانوني السائد في الدولة لضمان ترسيخ مبدأ المشروعية. كل هذه الوظائف التشريعية لمجلس الدولة من شأنها أن تضفي الأهمية القصوى على هذه الدراسة.

يثير موضوع ممارسة مجلس الدولة للإختصاصات التشريعية الكثير من الإشكاليات القانونية ، ويمكن حصرها في مشكلتين أساسيتين ،الأولى : شكلية ، تنجسد بخروج المجلس وفي بعض الأحيان عن القواعد العامة التي تحكم الوظيفة التشريعية في الدولة من حيث النصوص القانونية التي تشير الى طبيعة هذه الوظيفة. والثانية : موضوعية ، تتعلق بالكيفية التي يتم من خلالها ممارسة هذه الوظيفة بين قبل المجلس. وعلى إثر ذلك يمكن طرح إشكالية الدراسة في هذا المجال بالتحديد من خلال طرح بعض الأسئلة المتعلقة بقدرة و قيمة مساهمة مجلس الدولة في مجال التشريع. فإذا تمثل دور مجلس الدولة باعتباره الهيئة التي تسهر على ضمان مبدأ المشروعية والالتزام الإدارة العامة بحكم القانون، ولإرساء مبادئ قانونية تنقيد بها الحكومة والإدارة العامة للموازنة بين إمتيازات السلطة العامة التي تبررها مقتضيات المصلحة العامة من جانب، و ضوابط مبدأ المشروعية من جانب آخر، فهل يستطيع المجلس خلق قواعد جديدة لإلزام نفسه أو منح إختصاصات أخرى لنفسه دون الخروج عن مبدأ المشروعية، خاصة في ظل غياب نص تشريعي صريح ؟ وهل تتمتع هذه القواعد في حالة الإعترا ف بمشروعيتها بحصانة قانونية حتى تجاه إرادة المشرع الأصلي؟ وهل يمكن في هذا السياق أن تتمتع هذه القواعد بنفس قوة ونجاعة التشريعات الأصلية ؟ وهل يمكن تصور حلول المجلس محل المشرع ؟ وهل يمكن أن يمارس مجلس الدولة إختصاصاته في مجال تفسير التشريعات دون سند قانوني ؟ وهل يتمتع تفسير مجلس الدولة للتشريعات بنفس قيمة وقوة التفسيرات التشريعية ؟ كيف ؟

مع التشريعات الأعلى أو النافذة في الدولة، وتحدد العيوب القانونية التي تعترض المشروع. وهذا يعني أن الهيئة التشريعية تمارس نوعاً من الرقابة المسبقة على مشاريع التشريعات، وتمتد إلى تحديدها للأدوات التشريعية اللازمة لإستصدار التشريع المطلوب. كل ذلك بجانب وظيفتها في تبصيرها لجهة الإدارة بكافة الجوانب التي يثيرها مشروع التشريع من مشاكل في التطبيق أو ما يواجهه هذا التشريع من صدام مع التشريعات الأخرى النافذة. يستنتج من ذلك أن إختصاص مجلس الدولة في مجال التقنين يتجسد في جانبين: الجانب الأول، وهو الجانب القانوني أو الموضوعي، يتعلق بممارسة نوع من رقابة المشروعية المسبقة على تلك المشروعات المعروضة عليه، وذلك من خلال مراقبة مدى إتفاق مشروع التشريع مع التشريعات الأعلى أو الأخرى النافذة. إذ تنصب رقابة المجلس على ما إذا كان التشريع المعروض قد راعى تدرج القوانين، والأ يكون هنالك تعارض غير مقصود مع النصوص المساوية له في القوة، وإلا تتعارض نصوص مشروع التشريع المعروض بعضها مع البعض الآخر، أما الجانب الثاني من إختصاص المجلس في مجال التقنين، هو الجانب الشكلي أو الفني، ويتعلق بإعداد وصياغة مشروعات القوانين أو التشريعات التي تعرض عليه (سيد حسين سيد، د. ياسر، ص ٢٠٧). والذي يضمن العناية بالصياغة القانونية الدقيقة لمشروع التشريع. والعناية بالعبارات الواردة فيها من ناحية الفهم ومن ناحية الفن القانوني (ابو زيد فهمي، د. مصطفى، ١٩٧٩، ص ٧٤). وكلما كانت الصياغة موفقة، ملائمة، زادت فرص نجاح القواعد التشريعية في التطبيق. إن مساهمة مجلس الدولة في هذا السياق تقلل وتحد نوعاً ما من عدم صحة وسلامة النص القانوني (يحياتن إخلص، شيخ دهبية، ٢٠١٥، ص ٥٩). لذا يمكن إعتبار وظيفة مجلس الدولة في مجال التقنين والرقابة المسبقة على مشروعات التشريعات وظيفة تشريعية بحتة وهي عملية حيوية جداً، ليس للحكومة والإدارة العامة وحسب، وإنما للسلطة التشريعية أيضاً. فالمشروع الوطني بمنحه المجلس إختصاصه في مجال التقنين والرقابة المسبقة، يقصد بذلك أن يكتمل لمشروع التشريع الذي يمر عبره، الدقة وحسن الصياغة وكال التنسيق وعدم التعارض بينه وبين القوانين الأخرى. لذلك لا غنى عن الدور التشريعي لمجلس الدولة قبل سن التشريعات.

#### ١. ٢: مساهمة مجلس الدولة في مجال الصياغة القانونية وإعداد و تدقيق مشاريع التشريعات

تشكل الصياغة القانونية جزءاً أساسياً من عملية سن التشريعات، إذ أنه بجانب عنصر المادة أو المضمون في القاعدة القانونية المزمع سنها أو تشريعها وهو ما يعرف بإسم جوهر القاعدة، يوجد عنصر آخر مهم لهم لا غنى عنه، وهو عنصر الشكل أو الصيغة أو الصياغة. ذلك أنه بقدر ما نحتاج الى الجوهر لإدراك الغاية من القاعدة، بقدر ما نحتاج الى الشكل لتحقيق التطبيق العملي لها عن طريق ضبط وتحديد المضمون. أي أنه إذا كان الجوهر هو الغاية من القاعدة، فإن صياغة هذا الجوهر هي الوسيلة الناجعة لإدراك هذه الغاية.

إن شكل التشريع لا يتحقق إلا عن طريق الصياغة القانونية الدقيقة، إذ أنه (وكما أشرنا سابقاً) كلما كانت الصياغة دقيقة وموفقة وملائمة، زادت فرص نجاح القاعدة القانونية في التطبيق. عليه فإن وظيفة الصياغة القانونية تمثل عملية تحويل القيم التي تكوّن مادة القانون الى قواعد قانونية صالحة للتطبيق في العمل (محمد الجمال، د. مصطفى، محمد الجمال، د. عبدالحاميد، ١٩٨٧، ص ٦٤). كما أن مصادر القانون المختلفة تأتي في مقدمة وسائل الصياغة القانونية، إذ هي بحسب ما يقوله جيني (Geny) (الشيخلي، د. عبدالقادر، ١٩٩٥، ص ١٥) الأدوات العامة لكل البناء الفني. وإذا كانت

لا تضع القانون أو التشريع في ذاته، ولكنها هي التي ستفرض نفسها على المشرع وتوحي له بإختيار أهداف قانونية محددة ومن ثم تنتقل هذه الفكرة الى صورة مشروع قاعدة أو مجموعة من القواعد التشريعية من خلال مرحلة التقنين والتبويب أولاً ومن ثم صياغة و تدقيق هذه المشاريع في قالب يجعلها صالحة للتطبيق (عبدالرحمن، د. حمدي، ١٩٧٩، ص ١٠٢). لكي يتمكن المشرع من تحقيق أهدافه المرجوه من تشريع وتطبيق هذه القوانين، وهذا يعني أنه من المستبعد جداً أن تتمكن السلطة التشريعية لوحدها من القيام بكل هذه الوظائف والمهام دون مساهمة جهات أخرى متخصصة في إعداد وصياغة هذه المشاريع.

إن مساهمة جهات أخرى غير السلطة التشريعية في عملية إعداد أو صياغة أو تدقيق مشاريع التشريعات من حيث المبدأ، لا يستنفذ بأي حال من الأحوال ولاية السلطة التشريعية. حيث لا يتمتع عليها العودة إلى العمل التشريعي نفسه بتعديله أو إلغائه أو إنهاء العمل به. إذ أن الأصل هو أن السلطة التشريعية هي صاحبة الإختصاص الأصلي في سن التشريعات وتعديلها وإلغائها، فلها أن تلغي قانوناً أصدرته، ولها أيضاً أن تعدل بعض أحكامه. وفي جميع هذه الأحوال تصدر التشريعات الرئيسية من البرلمان، وقد يكون من نفس الأعضاء الذين إشتراكوا في إصدار التشريعات التي تم إلغائها أو تعديلها. عليه يمكن القول أن التشريع هو خلق لقاعدة قانونية وهو مفروض على الكافة ويخاطبهم دون تحديد ولا يستنفذ العمل التشريعي ولاية الجهة التي أصدرته (خالد، هشام، ١٩٩٠، ص ١١). إلا أن الإشكالية هنا تتور بحسب إمكانية مساهمة مجلس الدولة في هذا العمل التشريعي قبل وصول مشاريع القوانين الى السلطة التشريعية أو قبل إصدار التشريع الفرعي من قبل السلطة التنفيذية، ليس فقط من خلال التقنين أو الصياغة أو إعداد القوانين، وإنما من خلال ممارسة نوع من الرقابة المسبقة على هذه المشاريع التي ستصدر لاحقاً.

إن دور مجلس الدولة في مرحلة قبل سن التشريعات يظهر بوضوح من خلال وظيفته في مجال التقنين، لأن عملية تقنين مشاريع التشريعات تفترض بالضرورة وجود رقابة مسبقة من قبل المجلس على هذه المشاريع. وتعد عملية تقنين مشاريع التشريعات هذه عملية معقدة ومركبة هي الأخرى، وهي ليست مجرد عملية تقنية بحتة يقوم بها المشرع، إذ لا بد لوضعوا التقنين قبل وصول المشروع الى الجهة التشريعية، أن يكونوا على علم واسع لأصول التشريع وفن الصياغة القانونية، ويتوفر لديهم حس قانوني، يجمع خصال الضبط والدقة والوضوح. لأن التقنين السليم والصياغة الدقيقة عند وضع النصوص القانونية، سيقال حتماً من المشاكل التي تعترض النص مستقبلاً (مصطفى، بن جلول، ص ١٠)، سواءً عند تطبيق النص أو في تفسيره أو تأويله أو ما ينجم عنه من المشاكل التي تعترض النص مستقبلاً من منازعات فقهية وقضائية. تعهد عادة عملية تقنين مشاريع التشريعات الى مجلس الدولة الذي يراعى بدوره مجال الصياغة الدقيقة، بحيث يصاغ مشروع التشريع في صورة مواد قانونية واضحة المعنى والمعالم، لا تحتمل أكثر من تفسير أو تأويل. ويراعي أيضاً الترتيب والتزيم والتبويب السليم لمشروع التشريع مما يسهل الرجوع لهذه المواد لمعرفة الأحكام. ومن ثم يأخذ بنظر الإعتبار مسألة التبويب في ذات الموضوع الواحد، بحيث يضمن لمواد مشروع التشريع التناسق والإنسجام. كل ذلك يعني أو دور المجلس في مجال التقنين هو دور تنظيمي وتصحيحي في آن واحد، لأنه سوف يسمح بالإطلاع على مظاهر عدم التناسق وحتى التناقض الموجود في النظام القانوني للدولة. (نادية، د. حسان، ص ٤) و يعالجه في أحسن صورة.

تعد الهيئة التشريعية لمجلس الدولة في أغلب الدول التي تتبنى نظام القضاء المزدوج بمثابة عقل الدولة الفني المتخصص في تقنين ومراجعة وصياغة مشاريع التشريعات والقرارات واللوائح ذات الصلة التشريعية، وتتولى مراقبة مدى إتفاق المشروع المعروض



رئيس مجلس الشيوخ أن يستشير مجلس الدولة حول اقتراح قانون ما لم يعارض النائب أو عضو مجلس الشيوخ صاحب اقتراح القانون على ذلك ، ومن جهة مجلس الدولة فهو يعتبر نقلة جديدة لوظيفته الاستشارية. بحيث وسعت من مجال الاستشارة و الدراسة لتشمل إقتراحات القوانين و التخلص من الصفة التي ورثها عن مجلس الملك في كونه مستشار السلطة التنفيذية دون سواها ، كما أن مشاركة أعضاء مجلس الدولة الفرنسي في الندوات و المنتديات المنظمة من قبل الجمعية الوطنية و مجلس الشيوخ ، يساهم بشكل أو بآخر في نقل خبرتهم القانونية إلى أعضاء البرلمان في المجال القانوني (أحمد، حاكم، ص ٧٤).

وفما يتعلق بعرض المشاريع الحكومية على المجلس في فرنسا ، يلاحظ أنه إذا كانت الحكومة ملزمة عموماً بعرض هذه المشروعات على مجلس الدولة لأخذ وجهة نظره فيها قبل صيرورتها نهائية، طبقاً للفصل ٣٩ من الدستور الفرنسي المعدل لسنة ٢٠٠٨ ، فإن رأي ووجهة نظر المجلس لا تقيد الحكومة في نهاية الامر، فلها أن تتمسك بمشروعها الاصيلي الاول ولا تأخذ بالتعديلات التي أدخلها مجلس الدولة. و يلاحظ أنه في هذه الحالة للحكومة الخيار بين الاخذ بمشروعها الاصيلي بدون التعديلات المقترحة من المجلس ، وبين المشروع المعدل بناءً على ما أرثاه مجلس الدولة. ولكن لا يجوز للحكومة وضع نصوص جديدة لم تظهر في مشروعها الاصيلي الاول أو في المشروع بعد تعديله بواسطة المجلس (ابو زيد فهمي، د. مصطفى، ١٩٧٩، ص ٧٣ )، لأن الحكومة تكون في هذه الحالة و كأنها وضعت مشروعاً ثالثاً دون عرضه مسبقاً على المجلس لاخذ رأيه ( ليلو راضي، د. مازن، وآخرون ، ٢٠٢٠، ص ٧٤).

أما فيما يتعلق بآلية ممارسة هذه الوظيفة في فرنسا، أي في مجال صياغة مشروعات القوانين ومشاريع أنظمة الإدارة العامة والأمور ذات الأهمية، تتشكل من الهيئات الاستشارية جمعية عمومية تتألف من نائب رئيس المجلس ورؤساء الهيئات، إضافة إلى رئيس لجنة البحث و الدراسة وأحد الرؤساء المساعدين لرئيس الهيئة القضائية ، وكذلك إثنا عشر مستشار دولة من بين مستشاري الهيئة القضائية، وثلاثة مستشاري دولة من كل هيئة إدارية، وثلاثة مستشاري دولة من لجنة العلاقات و الدراسات (خاس، د. فاروق أحمد ، ١٩٨٨، ص ١٠٥).

وفي مصر، بالإستناد الى نص المادة (٦٥) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لعام ١٩٧٢، أنشئ لقسامي الفتوى والتشريع جمعية عمومية واحدة، على أن تشكل الجمعية العمومية لقسامي الفتوى والتشريع برئاسة نائب لرئيس المجلس وعضوية نواب رئيس المجلس بقسامي الفتوى والتشريع ومستشاري قسم التشريع ورؤساء إدارات الفتوى. تختص هذه الجمعية العمومية بمراجعة مشروعات القوانين وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصفة التشريعية واللوائح التي يرى قسم التشريع إحالتها إليها لأهميتها.

كما ونصت المادة (١٩٠) من الدستور المصري لعام ٢٠١٩ المعدل على أن " مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل في المنازعات الإدارية، ومنازعات التنفيذ المتعلقة بجميع أحكامه، كما يختص بالفصل في الدعاوى والطعون التأديبية، ويتولى الإفتاء في المسائل القانونية للجهات التي يحددها القانون، ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية، التي تحال إليه ومراجعة مشروعات العقود التي يحددها ويحدد قمتها القانون، وتكون الدولة أو إحدى الهيئات العامة طرفاً فيها، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى".

وفي الجزائر ، يشكل مجلس الدولة جزءاً من السلطة القضائية، ويمثل الهيئة المقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية، وقد حدد القانون رقم ٩٨ / ١ الصادر في ٣٠ مايو ١٩٩٨ اختصاصات مجلس الدولة الجزائري وتنظيمه وسيره، بإعتباره هيئة تابعة للسلطة

مصادر القانون تأتي في مقدمة وسائل الصياغة القانونية، فإنها تعتمد هي بدوره على وسائل صياغة تفصيلية يتم عن طريقها التعبير عن قواعد القانون و تحديد مضمونها. إن المواد الأولية لتكوين القاعدة القانونية حتى وإن تم تبويبها و تقنينها ، لا تقدم لنا سوى المبادئ العامة في مجال إنشاء النظام القانوني، و غالباً ما تكون بعضها مبهمه. إذ أن ما يستخلص منها لا يقدم في بعض الحالات سوى بعض الإطارات الحاوية، لذلك يتعين تكلمة و إثراء ما توصل إليه من نتائج عن طريق إبراز دور الفن القانوني أو الصياغة التشريعية التي يصب المادة الأولية المستفادة من الحقائق المختلفة في قالب يجعلها صالحة للتطبيق (عبدالرحمن ، د. د. حمدي ، ص ١٠٢). لذلك فإن وظيفة صياغة مشاريع التشريعات تشكل جزءاً لا يتجزأ من العملية التشريعية في الدولة برمتها.

تمثل الوظيفة الاستشارية في مجال الصياغة القانونية والإعداد، ركيزة أساسية لوظائف مجلس الدولة في اغلب دول العالم ذات النظام القضائي المزدوج، سواء في فرنسا أو مصر أو في العراق إلى جانب الوظيفة القضائية، وبمقتضى هذه الوظيفة يظهر المجلس كمستشار قانوني للدولة، يتولى ردها بالأفكار القانونية التي تنبر طريقها القانوني، في سبيل إعداد وصياغة مشروعات القوانين ذات العلاقة أو تدقيق المشاريع القانونية المعدة من قبل الحكومة، إذ تفترض هذه الوظيفة وجود جهة تمتلك الخبرة العلمية والفنية الكافية بأدائها، ولكن ماهي أنواع المشاريع التي يتولى المجلس صياغتها و تدقيقها أو إعدادها دون غيرها؟ وماهي اليات ممارسة هذه الوظيفة من قبل مجلس الدولة ؟

جرى العمل عادة على أن لا تستشار مجلس الدولة بصدد مشروعات القوانين التي يقترحها البرلمان أو المنبثقة من البرلمان (خليل، د. محسن ، ص ١٥٧) ..، ففي فرنسا مثلاً كان إختصاص المجلس في مجال الصياغة التشريعية ولا يزال (الطاوي، د. سليمان محمد ، ١٩٩٦، ص ٨٠) يتمثل في صياغة مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة إلى البرلمان، وكذلك مشروعات المراسيم الجمهورية التي لها قوة القانون، بالإضافة إلى صياغة مشروعات اللوائح الإدارية الهامة. وفي ذلك نصت المادة ٣٩ من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ على وجوب إعداد مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة على البرلمان من مجلس الدولة. اما فيما يتعلق بمشاريع القوانين التي يقترحها البرلمان على المجلس ، فإنه ينبغي أن نميز بين فترتين زمنييتين بهذا الخصوص، إذ أن مجلس الدولة الفرنسي باعتباره جهازاً حكومياً و مستشاراً للحكومة لم يكن له أي علاقة بالبرلمان و مقترحاته القانونية منذ نشأته سنة ١٧٩٩ إلى ما قبل المراجعة الدستورية في ٢٠٠٨. وما يدعم عدم وجود أي علاقة تربط مجلس الدولة الفرنسي بالبرلمان، هو قرار مجلس الدولة الفرنسي في قضية (Arrighi) في عام ١٩٣٦ الذي أعلن عن عدم اختصاصه في رقابة القانون أو مطابقتها للدستور أو ما يعرف بدستورية القوانين ذات الأصل البرلماني (أحمد، حاكم، ٢٠١٦، ص ٧٢).

و لكون مجلس الدولة الفرنسي تابع للسلطة التنفيذية ، فان النتيجة الطبيعية لذلك تكون عدم التدخل في الأعمال البرلمانية و عدم التدخل في العلاقة الوظيفية بين البرلمان و الحكومة. و هو ما نتج عنه فصل مؤسسي صارم بين مجلس الدولة و السلطة التشريعية، غير انه من خلال التعديل الدستوري في ٢٠٠٨ و من خلال نص المادة ٣٩ الفقرة الأخيرة من الدستور الفرنسي ، فإنها أسست لمرحلة جديدة لعلاقة مجلس الدولة الفرنسي مع البرلمان، إذ مكنت هذه المادة البرلمان من الاستفادة من خبرة مجلس الدولة الفرنسي في مجال القانون و ذلك من خلال إمكانية عرض اقتراح القانون من طرف رئيس أحد المجلسين لإبداء الرأي

فيه و ذلك قبل دراسته في اللجنة ما لم يعترض عليه صاحب اقتراح القانون، وهو ما اعتبره البعض تحول في مكانة مجلس الدولة الفرنسي بين المؤسسات الدستورية. فمعد التعديل الدستوري المذكور في عام ٢٠٠٨ أصبح بإمكان رئيس الجمعية الوطنية أو

عليه يمكن تلخيص الدور التشريعي لمجلس الدولة في العراق في مجال الصياغة التشريعية أو كتابة التشريع في أسلوبيين، الأول يتمثل في إعداد مشاريع التشريعات وصياغتها، ويتم بذلك بناءً على طلب من الوزير المختص أو الرئيس الأعلى للجهة غير المرتبطة بوزارة بعد إن يرفق به ما يتضمن أسس التشريع المطلوب مع جميع أولياته وآراء الوزارات أو الجهات ذات العلاقة. هذا الأسلوب من التقنين لا يتطلب من الجهة طالبة التشريع، وهي دوائر الدولة والقطاع العام، تقديم مشروع التشريع بصيغته المقترحة كي يتولى المجلس تدقيقه. إنما تقدم الفكرة التي ينصب عليها التشريع وان لم تكن في شكل مواد أو نصوص، بل بيان الأسس التي يتعين بالتشريع الإحاطة بها. ويتطلب في هذه الحالة أن يرافق بالطلب آراء الوزارات أو الجهات ذات العلاقة. حيث يقوم المجلس بأعداد وتدقيق التشريع بعد أن يحول الفكرة إلى نصوص تشريعية من أقسام أو فصول أو مواد أو بنود أو فقرات أو غيرها. أما الأسلوب الثاني من دور مجلس الدولة التشريعي في مجال الصياغة، فيتمثل في تدقيق مشاريع التشريعات، إذ يتولى المجلس في هذه الحالة تدقيق مشاريع التشريعات المعدة من الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة. إذ أُلزم القانون الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة طالبة التشريع إرسال مشروع التشريع إلى الوزارة أو الوزارات أو الجهات ذات العلاقة لبيان رأيا فيه قبل عرضه على المجلس. ومن ثم يصار إلى إرسال مشروع التشريع إلى المجلس بكتاب موقع من الوزير المختص أو الرئيس الأعلى للجهة غير المرتبطة بوزارة مع أسبابه الموجبة وآراء الوزارات أو الجهات ذات العلاقة مشفوعاً بجميع الإعمال التحضيرية.

## ٢. دور مجلس الدولة التشريعي بعد سن التشريعات

### ١,٢: مساهمة مجلس الدولة في تفسير التشريعات النافذة و إبداء الرأي والمشورة القانونية.

يقصد باختصاص مجلس الدولة في مجال تفسير التشريعات بأنه عملية تأويل المجلس للنص التشريعي عند الطلب أو عند تطبيق الأحكام على القضايا المعروضة عليه، مع مراعاة ملائمة تفسير النص من الجانبين النظري والواقعي، باعتبار أن تفسير النصوص القانونية يعد ضرورة لا غنى عنها لضمان مبدأ المشروعية وتطبيق القانون بحذافيره في الحياة الاجتماعية بسبب ما تتطلبه المنازعات والخلافات التي تنشأ بين الجهات العليا أو بين أفراد المجتمع من نظرة قانونية منصفة.

إن اختصاص تفسير التشريعات والاجتهاد في تحصيل الاحكام لا يقتصر فقط على المجال التشريعي أو القضائي حصراً، فالتفسير والاجتهاد في المجال الإداري ينبغي أو يفترض أن تقوم به الهيئات الإدارية الاستشارية والمتمثلة في مجلس الدولة، ومن ثم تتولاه الإدارة العامة التي تواجه يومياً الآلاف من الحالات والوقائع التي تستدعي تطبيق القانون وتفسيره في سبيل ممارسة الصلاحيات القانونية بالنظر في حاجات وطلبات المواطنين والموظفين، فضلاً عن تفسيرات لجان التحقيق الإداري عندما يوكل إليها مهمة التحقيق في المخالفات الإدارية وبيان مدى توفر العنصر الجزائي فيها من عدمه. وإذا كان التفسير الإداري يعد بمثابة رأي شخصي غير ملزم للقضاء، ويقتصر الزامه على من وجه اليهم، سواء كانوا من رجال الإدارة أو من المواطنين المتعاملين مع الإدارة، فإن أهميته تبدو في أنه يمثل حاجة يومية ملحة أكثر من الحاجة إلى التفسير والاجتهاد القضائي، لأن القضاء بطبيعته الحال لا ينظر في تفسير وتطبيق القانون إلا بناءً على دعوى، والدعوى ليست أمراً لازماً وحتماً في كل الاحوال، وهي تأتي بعد تحقق الخطأ أو

القضائية، وأعضاؤه قضاة خاضعون للقانون الأساسي للقضاء، وتضمن المحكمة العليا ومجلس الدولة توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد و يسهران على إحترام القانون. ويمارس المجلس دوره التشريعي في الصياغة القانونية والتدقيق في الجزائر من خلال إجبار الحكومة على عرض المشاريع عليه قبل عرضها على البرلمان، إذ نصت المادة (١١٩) من دستورها لعام ١٩٦٦ على أنه تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء، بعد الأخذ برأي مجلس الدولة، ثم يودعها رئيس الحكومة مكتب المجلس الشعبي الوطني. غير أن هذه المادة قد عدلت بموجب المادة ١٣٦ فقرة ٣ من تعديل عام ٢٠١٦ ، وباتت على النحو الآتي: تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء بعد الأخذ برأي مجلس الدولة، وكذلك نصت المادة (١٤٢) من التعديل الدستوري لعام ٢٠١٦ على أنه لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو من خلال العطل البرلمانية بعد رأي مجلس الدولة.

وفي العراق، وبالإستناد الى نص المادة (٦٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ، فإن مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. أما فيما يتعلق بمقترحات القوانين، فهي تقدم من عشرة من أعضاء مجلس النواب، أو من إحدى لجانه المختصة. وعلى هذا الأساس يختص المجلس بتدقيق أو إعداد و صياغة مشاريع القوانين وحدها دون مقترحات القوانين.

وبالإستناد الى نص المادة الرابعة من قانون التعديل الخامس رقم ١٧ لعام ٢٠١٣ من قانون مجلس الدولة، يختص المجلس بوظيفة الصياغة التشريعية عن طريق إعداد وتدقيق مشروعات القوانين وإبداء الرأي في الامور القانونية لدوائر الدولة والقطاع العام. وهذا يعني أن للمجلس بالإضافة الى وظائف القضاء الإداري، مهام واختصاصات أخرى تتعلق بالإفتاء والصياغة وإعداد مشاريع القوانين وإبداء الرأي فيها.

وعند التمعن في الأسباب الموجبة لصدور قانون التعديل الخامس لقانون مجلس الدولة رقم (١٧) لعام ٢٠١٣، يظهر بجلاء أن المشرع العراقي قد أولى إهتماماً كبيراً بمسألة الإختصاصات غير القضائية لمجلس الدولة العراقي على حساب الإهتمام بالإختصاصات القضائية للمجلس، إذ أشار المشرع العراقي في بداية شرحه للأسباب الموجبة لإصدار هذا القانون الى أنه بالنظر لما يتولاه المجلس من واجبات مهمة في إعداد و صياغة مشروعات التشريعات وإعتبره مستشاراً للدولة في إبداء الرأي والمشورة القانونية، ولإزدياد واجبات المجلس بإزدياد عدد مشروعات التشريعات والإستفسار والاستيضاح المعروضة عليه، ولإزدياد عدد المستشارين والمستشارين المساعدين تبعاً لإزدياد مهام المجلس، ومن ثم يأتي حديث المشرع حول مسألة إستحداث محكمة القضاء الإداري ومحكمة قضاء الموظفين. وهذا مؤشر واضح على إتجاه نية المشرع العراقي في النظر الى مجلس الدولة كاستشار للحكومة وإعتبار أن دور المجلس في مجال صياغة التشريعات في غاية الأهمية لا تقل أهميته عن دور المجلس القضائي في حسم النزاعات الإدارية. وهذا الأمر إن دل على شيء، فإنه يدل على تعاظم دور المجلس في مجال صياغة و إعداد التشريعات في العراق.

وقد منح المشرع لمجلس الدولة الاختصاص التشريعي في مجال الصياغة القانونية في المادة (٥) من قانون المجلس. حيث نصت على أنه يتولى المجلس إعداد وصياغة مشروعات التشريعات المتعلقة بالوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة بطلب من الوزير المختص أو الرئيس الأعلى للجهة غير المرتبطة بوزارة بعد أن يرفق بها ما يتضمن أسس التشريع المطلوب مع جميع أولياته وآراء الوزارات أو الجهات ذات العلاقة. ويتولى المجلس تدقيق جميع مشروعات التشريعات المعدة من الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة، من حيث الشكل والموضوع.

تشكل جزءاً لا يتجزأ من إختصاص مجلس الدولة في مجال التفسير، كما و أن إختصاص مجلس الدولة في مجال تفسير التشريعات بعد سنها يساهم في تحديد أطر القواعد القانونية التي يتولى المجلس تفسيرها، وبالتالي فإن المجلس يمارس إختصاصه التشريعي من خلال تفسير النصوص، وذلك إما من خلال إضافة معنى جديد للنص أو إزالة معنى قديم غامض، أو بتعديل مفهومه أو إستبداله بمعنى آخر أو تعديل أحكامه لسد النواقص فيه. وفيما يتعلق بموقف التشريعات حول إختصاص مجلس الدولة بتفسير التشريعات أو إبداء الرأي و المشورة القانونية، لم يشر المشرع الفرنسي صراحة الى إختصاص مجلس الدولة في تفسير التشريعات، وإنما أكد على أن مهمة المجلس في هذا المجال تتمثل بالفتوى وإبداء الرأي فيما تعرض عليه من أمور، إن الإدارة العامة ملزمة بإستشارة مجلس الدولة قبل إصدار المراسيم واللوائح طبقاً للمادة ٨٣ من دستور ٢٠٠٨ المعدل.

أما باقي أنواع اللوائح (القرارات التنظيمية)، فإن الاستشارة تكون إختيارية وأحياناً إجبارية بالنسبة للقرارات الفردية. وإذا كانت الإدارة غير ملزمة بالاستشارة، ولكنها رغم ذلك طلبتها، فهي غير مقيدة بمضمونها. وأحياناً تكون الإدارة ملزمة بطلب الاستشارة، ولكنها غير ملزمة بالأخذ بها، وقد تكون ملزمة بأخذ الاستشارة و الأخذ به. (أجعون، أحمد، ٢٠٠٧، ص ٢٥). أي تلتزم الإدارة العامة بإستشارة المجلس، وتتقيد في الوقت نفسه بالرأي الذي يبديه (لحرش، كرم، 2012، ص ٦٧).

وقد لجأت بعض التشريعات الى تنظيم مسألة إختصاص مجلس الدولة في مجال تفسير التشريعات باعتبارها دعوى إدارية تقام أمام المحاكم الإدارية وإعتبار أن إختصاص مجلس الدولة في تفسير التشريعات ماهو الإ دعوى التفسير الإدارية والتي هي عبارة عن الدعوى التي يرفعها كل طرف ذو صفة ومصصلحة ضد قرار إداري، بحجة أنه غامض وخلق نزاع حول حق أو مركز قانوني، وهي دعوى قضائية ترفع أمام الجهات المختصة، حيث يلتمس المدعي من القاضي الإداري تفسير القرار بحجة أنه غامض بقصد إثبات حقه، ويسعى القاضي إلى البحث للكشف عن المعنى الحقيقي للقرار الإداري محل الطعن. (بوشال، نجمة، ٢٠١٢، ص ٥).

وقد تبنى المشرع الجزائري موضوع منح صلاحيات قاضي التفسير الى مجلس الدولة من خلال تنظيم دعوى تفسير القرارات الإدارية بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم ٠٨ - ٠٩ المؤرخ في ٢٠٠٨ دعوى التفسير الإدارية من خلال المادة ٨٠١ التي جاء فيها ما يلي: «تختص المحاكم الإدارية كذلك بالفصل في:

١. دعوى إلغاء القرارات الإدارية والدعاوى التفسيرية ودعاوى فحص المشروعية للقرارات الصادرة عن الولاية والمصالح غير الممركزة للدولة على مستوى الولاية. البلدية والمصالح الإدارة الأخرى للبلدية. المؤسسات العمومية المحلية ذات الصبغة الإدارية.

وكذلك المادة ٩٠١ من نفس القانون التي جاء فيها: يختص مجلس الدولة كدرجة أولى وأخيرة بالفصل في دعاوى الإلغاء والتفسير وتقدير المشروعية في القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية.

وفي مصر: بالإستناد الى نص المادة (٦٥) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لعام ١٩٧٢ تختص الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بإبداء الرأي في المسائل والموضوعات الآتية:

- المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة.

اللامشروعية، في حين أن معرفة القانون وتطبيقه تستدعي معرفة القانون وتفسيره قبل الوقوع في الخطأ أو اللامشروعية، أي قبل رفع الدعوى. ولو كان المفروض أن يكون التفسير القضائي أمراً لازماً وحتماً في كل الاحوال، لتوقف الناس عن أي نشاط قانوني وعدم مباشرتهم لأي عمل الا بعد رفع الدعوى لمعرفة الاحكام الواجبة قبل الشروع بالعمل والتصرف القانوني، في حين أن النشاطات القانونية للإدارة العامة تتسم بالديمومة والإستمرارية والتلقائية، ولا يتمكن أي قضاء من النظر فيها فيما لو عرضت عليه. فلقضاء كما يقال ليس داراً للافتاء (حامد عبد الكريم، فارس، ص ٢). وبالرغم من أن أغلب القوانين الخاصة بمجالس الدولة في الدول ذات النظام القضائي المزدوج لم تشر صراحة الى إختصاص مجلس الدولة الإستشاري في مجال تفسير القوانين بعد سنها، وإنما عبرت عنها بتعابير وأساليب أخرى مختلفة، إلا أن جميعها تقريباً متفقة فيما بينها على إسناد إختصاص إبداء الرأي والمشورة القانونية وتوضيح الأحكام القانونية الى المجلس، ويلجأ المجلس عادة الى وسائل واساليب عدة لتحليل القواعد القانونية بأسلوب منطقي علمي للوصول إلى المعاني الحقيقية للنصوص ومقابلته مع عدد من النصوص الأخرى بالقياس أو الموازنة أو المفاضلة بينها، حتى يستطيع إستنباط الأحكام المطلوبة منه، لذلك نجد أن قوانين مجالس الدولة في أغلب الدول قد عبرت عن إختصاص المجلس في مجال التفسير بتعابير ومصطلحات عدة للوصول الى معنى واحد، الأ وهو الكشف والبيان والايضاح والتبيين وإزالة الغموض على النص، خاصة عندما يكون النص التشريعي مشوباً بعيوب من العيوب التي تجعله في حاجة إلى التفسير، ومن هذه العيوب الخطأ المادي أو المعنوي أو الغموض والإبهام أو النقص والسكوت أو التناقض والتعارض.

إختصاص مجلس الدولة الإستشاري في مجال تفسير التشريعات، وخاصة عند غياب التفسير التشريعي الصادر من السلطة التشريعية، يتمتع بنجاعة عالية لا تقل قوته القانونية عن قوة التشريع نفسه. لأن تفسيرات مجلس الدولة هي التي ستمتج المعنى الحقيقي والعملية للقاعدة القانونية وتزيل الغموض عن النص محل الخلاف وتساهم بشكل فعال في سد الثغرات القانونية وتعالج الى حد بعيد الثغرات القانونية في حالة وجود النقص التشريعي. عليه يمكن القول أن القوة القانونية لإختصاص مجلس الدولة الإستشاري في مجال تفسير التشريعات هي تقريباً في نفس مرتبة و قوة التفسير التشريعي للتشريعات على الأقل بالنسبة للإدارة العامة أو الحكومة طالبة التفسير، وهو الذي سيحل محل التفسير التشريعي عند غياب المشرع عن التفسير.

يمارس مجلس الدولة إختصاصه في تفسير النصوص القانونية عند الطلب منه كاستشارة للحكومة حتى تستطيع الإدارة العامة ممارسة نشاطها بما يتفق مع أحكام القانون. وتلجأ الحكومة عادة الى مجلس الدولة إذا ما شاب النص لبس أو غموض يجعله يحتمل أكثر من تأويل، و عززت الحكومة عن إيجاد المعنى الحقيقي للنص، فتلجأ عادة الى المجلس حتى تصل إلى غاية التفسير، وهي الوصول إلى معنى النص المتفق مع التشريع.

أما فيما يتعلق بوسائل أو طرق طلب التفسير من المجلس، فهي قد تظهر من خلال طلب إبداء الرأي أو المشورة القانونية، أي من خلال طلب الرأي القانوني للمجلس بخصوص مسألة معينة قد تكون أو لا تكون موضوع نزاع، حيث يسعى من خلالها الإدارة طالبة الاستشارة إلى إبراز موقف القانون بخصوص الموضوع المطروح، مستعيناً بالخبرة القانونية والعملية للمجلس الذي يتولى العمل على بيان الحل القانوني والتصرف السلم الذي يتعين إتباعه لتحقيق الغاية من المشورة القانونية. وبناءً على ذلك تعرف المشورة القانونية بأنها الإستشارة المنصبة على نصوص وقواعد قانونية وتنتهي الى رأي قانوني معين لحل مسألة قانونية. على هذا الاساس يمكن القول أن إختصاص مجلس الدولة الإستشاري في مجال توضيح الأحكام القانونية وإبداء الرأي أو المشورة القانونية

## ٢.٢ : مساهمة مجلس الدولة في الرقابة على التشريعات و حماية مبدأ المشروعية

تستمد رقابة مجلس الدولة على عدم مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات الإدارية وجودها من حق التقاضي المكرس في مختلف الأنظمة القانونية، وباعتبار أن مجلس الدولة هو المختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بشأن القرارات الإدارية المشبوهة بأحد عيوب عدم المشروعية الصادرة عن السلطات الادارية تطبيقاً لمبدأ الرقابة القضائية.

وبالمقابل ، تتمتع السلطات الإدارية بإختصاص التشريعات الفرعية ، وهي المهمة التي كانت تحتكرها السلطة التنفيذية بإختصاصها في إصدار الأنظمة والتعليمات طبقاً للقانون. وهذا يعني أن في حالة إصدار الإدارة العامة لأية تشريعات فرعية مخالفة للقانون، فإن عملها هذا معرض للإلغاء والإبطال بتبرير عدم المشروعية.

وتعد رقابة الإلغاء صورة من صور الرقابة القضائية على مشروعية التشريعات الفرعية تحرك عن طريق دعوى الإلغاء، باعتبارها الدعوى الوحيدة و الأصلية لألغاء قرارات الإدارة الغير مشروعة، حيث يمارسها القضاء الإداري بناء على طلب ذوي الصفة و المصلحة، و يرتكز موضوعها حول مهاجمة قرار إداري غير مشروع، و تنتهي بصدور حكم قضائي بإلغاء القرار المشوب بعيب من عيوب المشروعية وهي عيب السبب-عيب عدم الإختصاص-عيب مخالفة الشكل أو الإجراءات-عيب مخالفة القانون-و عيب الإختراف في إستعمال السلطة أو الإختصاص، عليه فإن رقابة قضاء الإلغاء تضمن إحترام مبدأ المشروعية وتدرج القوانين، و تجعل من دور مجلس الدولة عموماً والقضاء الإداري خصوصاً أكثر أهمية في مجال ضمان مبدأ المشروعية و تجعل من الإدارة العامة أكثر جدية و مسؤولية حتى لا توصف أعمالها القانونية و المادية بالغير مشروعة.

من هنا يساهم مجلس الدولة في مجال التشريع من خلال ممارسته لإختصاصه القضائي (سواء من خلال مجلس الدولة نفسه أو إحدى هيئاته) وذلك عند الرقابة على التشريعات الفرعية (المراسم و الأنظمة والتعليمات) التي صدرت بخلاف القوانين، إذ يشكل ممارسة المجلس لإختصاص إلغاء القرارات الإدارية التنظيمية التي تصدر بخلاف مبدأ المشروعية، بشكل أو بآخر إختصاصاً تشريعياً للمجلس ، لأن المجلس يساهم في إلغاء أو إنهاء نفاذ تشريع فرعي. وقد إستقر مجلس الدولة الفرنسي منذ نشأته على أن الطعن بتجاوز السلطة يعقد للقضاء الإداري ولاية الإلغاء ، بمعنى أنه إذا انتهى إلى عدم مشروعية القرار الإداري المطعون فيه ، فإنه يكون مختصاً بإلغائه من دون أن يتجاوز ذلك إلى تعديله أو تقويمه أو ترتيب حقوق معينة للطاعن ، وكان لذلك الأمر أثره الواضح في تحديد طبيعة هذا الطعن وخصائصه.

ولكن مع ذلك يجب ملاحظة أن فعالية رقابة مجلس الدولة على التشريعات الفرعية تعتبر نسبية، لأنها تستند الى فرضيتين أساسيتين : أولها هي وجود طلب من متضرر من التشريع الفرعي ، والثانية هي عدم مشروعية القرار التنظيمي المطعون فيه. وقد إكتسب دور مجلس الدولة في مجال قضاء الإلغاء أهمية متزايدة لغرض تنظيم الرقابة على أعمال الإدارة العامة ، ومقتضى ذلك أن الدولة الحديثة تقوم على مبدأ المشروعية الذي هو " سيادة حكم القانون" ومعنى ذلك أن تخضع الدولة في تصرفاتها للقانون السائد، وأن يمكن للأفراد بوسائل مشروعة من رقابة الدولة في أدائها لوظيفتها، إذ يمكن أن تكون دعوى الإلغاء الطريق الذي يوقفها عند حدها كلما حاولت الخروج على حدود القانون عن عمد أو إهمال وإعادتها إلى جادة الصواب. ونظراً لإحتمال عدم تمكن الرقابة الإدارية من الوفاء بالغرض المرجو من ضمان سيادة مبدأ المشروعية، فإن رقابة الإدارة في كيفية ممارسة نشاطها يجب أن يعهد بها إلى القضاء.

- المسائل التي ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى رأياً يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع.

- المسائل التي ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى إحالتها إليها لأهميتها.

- المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانين.

ويجوز لمن طلب إبداء الرأى في المسائل المنصوص عليها في الفقرة الأولى أن يحضر بنفسه جلسات الجمعية عند النظر في هذه المسائل، كما يجوز له أن يندب من يراه من ذوى الخبرة كمستشارين غير عاديين وتكون لهم - وإن تعددوا - صوت واحد في المداولات.

أما في العراق، يمارس مجلس الدولة في مجال الراي والمشورة القانونية إختصاصاته على النحو الآتي :

1. إبداء المشورة القانونية في المسائل التي تعرضها عليه الجهات العليا.
2. إبداء المشورة القانونية في الاتفاقات والمعاهدات الدولية قبل عقدها أو الإضمام إليها.
3. إبداء الراي في المسائل المختلف فيها بين الوزارات أو بينها وبين الجهات غير المرتبطة بوزارة إذا إحتكم أطراف القضية الى المجلس. ويكون رأى المجلس ملزماً لها.
4. إبداء الرأى في المسائل القانونية إذا حصل تردد لدى إحدى الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة على أن تشفع برأى الباترة القانونية فيها مع تحديد النقاط المطلوب إبداء الرأى بشأنها، والاسباب التي دعت الى عرضها على المجلس . ويكون رأيه ملزماً للوزارة أو للجهة الطالبة الرأى.
5. توضيح الاحكام القانونية عند الاستيضاح عنها من قبل إحدى الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة.

تجدر الإشارة الى أن ما يصدر عن المجلس في الجانب الاستشاري، من المؤكد أنه لا يتصف بالصفة القضائية، ومن ثم لا يتمتع بالحجية المقررة للأحكام القضائية، ويترتب على ذلك يمكن للهيئات القضائية في المجلس نفسه أن تخالف آراء الأقسام الاستشارية، أي أن تقرر في أحكامها مبادئ قانونية تخالف ما سبق للأقسام الاستشارية وأن أبدته من آراء .

أما عن مدى إلزام الإدارة بطلب الاستشارة وإتباعها، يبدو أن موقف مجلس الدولة يميز في هذا المجال بين الاستشارة في مجال مجرد الرأى والمشورة القانونية، وفي مجال التقنين.

ففي مجال الرأى والمشورة القانونية، نلاحظ أن المشرع العراقي لم يلزم الجهات بطلب الرأى من مجلس الدولة، لكنه في المقابل نجد أنه الزم الإدارة بإتباع الآراء الإستشارية التي يبديها المجلس في أغلب الأحيان. فقد اشار قانون المجلس الى أنه يمارس المجلس صلاحية إبداء الراي في المسائل القانونية المختلف فيها بين الوزارات، أو بينها وبين الجهات غير المرتبطة بوزارة عند الاحتكام الى المجلس، فيكون رأيه ملزماً لتلك الاطراف في هذه الحالة، كذلك يمارس المجلس صلاحية إبداء الراي في المسائل القانونية اذا حصل تردد لدى إحدى الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة، ويكون رايه ملزماً للوزارة او للجهة الطالبة الرأى، والا كان قرارها معرضاً للإلغاء لانه محكوم بالبطلان كونه معيب بعيب الشكل والاجراء.

الصادر بموجب المادة (١١) يمنح رئيس الجمهورية سلطة تشريعية ينتج عنها إكتساب الأوامر التي يصدرها الرئيس بموجب هذه المادة الطبيعة القانونية، التي ترتب عليها حصانة هذه الأوامر من الرقابة القضائية . وهذا ما رفضه مجلس الدولة في حكمه الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٩ في قضية ( Canal ) الذي جاء فيه أن قانون ١٩٦٢/٤/١٣ الصادر نتيجة الاستفتاء ( ليس من شأنه تحويل رئيس الجمهورية سلطة تشريعية ، وإنما هو يسمح له فقط وبصفة إستثنائية باستخدام سلطته اللائحية في إصدار أوامر بإجراءات تدخل عادة في نطاق القانون وفقاً للحدود التي قررها القانون المشار إليه ). أن حكم المجلس واضح في أن ما يصدره رئيس الجمهورية من أوامر في هذه الحالة تعد قرارات تفوضية تتمتع بطبيعة القرارات الإدارية وبالتالي هي خاضعة لرقابة القضاء الإداري.

أن غياب القانون عن نطاق القرارات المستقلة قد أدى بمجلس الدولة للجوء إلى المبادئ العامة للقانون عند رقابة مشروعية هذه القرارات. وذلك ما أخذ به مجلس الدولة في قضية general Syndicat . وبما أن القرارات المستقلة عند وجود القانون في مجالها لها قوة القانون ، لذا لا بد أن تكون المبادئ العامة التي تخضع لها هذه القرارات ذات قيمة دستورية وليس تشريعية . فلا فائدة من أخذ مجلس الدولة بهذه المبادئ عند رقبته على القرارات المستقلة إذا كان لها قوة القانون العادي ، إذ تستطيع هذه القرارات عندئذ أن تعدل المبادئ العامة بدون أن يشوب عملها هذا شائبة . وقد أعلن مجلس الدولة في أكثر من حكم صراحة أن من المبادئ العامة التي تخضع لها القرارات المستقلة ما هو مستمد من مقدمة الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨ . أما بقية المبادئ العامة للقانون فقد قال الرأي الفقهي المؤيد لتمتع هذه المبادئ بقوة الدستور بأنها مستمدة من العرف الدستوري ( عبد الرحيم حاتم ، فارس، ص ١٤٢ ).

أما حول كيفية ممارسة هذه الإختصاصات القضائية ، يمارس مجلس الدولة في فرنسا إختصاصاته القضائية من خلال القسم القضائي بمجلس الدولة. وإذا كان مجلس الدولة يعتلي قمة القضاء الإداري، فيشبهه في مركزه هذا محكمة النقض بالنسبة للقضاء العادي، إلا أن دوره مع ذلك يختلف عنها. إذ أن محكمة النقض ترأب صحة تطبيق القانون ولا تخوض في بحث الوقائع، أما مجلس الدولة فإن دوره يتركز أحياناً في مراقبة سلامة تطبيق القانون. فيكون بمثابة محكمة نقض. وفي أحوال أخرى يعتبر محكمة إستئناف يبحث الوقائع والقانون ، وبعد كذلك محكمة أول و آخر درجة بالنسبة لبعض المسائل. فمثلاً يمارس مجلس الدولة رقابة قضائية بإعتباره محكمة أول و آخر درجة في الدعاوى المتعلقة بإلغاء القرارات التنظيمية الصادرة بشكل مراسيم، وإلغاء قرارات صادرة عن رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو الوزراء بسبب تجاوز السلطة. و يمارس المجلس دوره الرقابي إختصاص محكمة إستئناف في الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية في دعاوى إلغاء القرارات اللائحية دون الفردية.

وفي مصر : هنالك العديد من الأحكام القضائية التي تثبت دور و مساهمة مجلس الدولة التشريعي في ضمان التقيد بالقانون وحماية المشروعية وأن القاضي الإداري يباشر دوره في ترسيخ المشروعية من خلال إدراكه أن المنازعات التي ينظرها تتصل بروابط القانون العام. ففي حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٤٠/٥١٨٩ ق بجلسة ١٩٨٦/٩/٢٣ أوضحت المحكمة أن :- " روابط القانون العام إنما تتمثل في نوع من الخصومة العينية مردها الى قاعدة الشرعية ومبدأ سيادة القانون ويدور فيها الصراع بين مصلحة شخصية من جانب صاحب الشأن ومصلحة عامة تمثلها الهيئات العامة حين تتباشر بصفتها إحدى السلطات العامة - بعض مظاهر السيادة في الدولة بأسمها ولحساب الصالح العام ."

ففي فرنسا : نصت المادة (٣٧) من دستورها لعام ١٩٥٨ المعدل على أنه "تكون المسائل غير تلك التي تدخل في نطاق إختصاص القانون مسائل للوائح. يجوز تعديل الأحكام ذات المنشأ القانوني والتي صدرت في مثل هذه الأمور بموجب مرسوم يصدر بعد التشاور مع مجلس الدولة. يجوز تعديل أي أحكام من هذا القبيل صدرت بعد دخول الدستور حيز التنفيذ بمرسوم، إلا إذا وجد المجلس الدستوري أنها مسائل للتنظيم على النحو المحدد في الفقرة السابقة. و على هذا الأساس فإن مجلس الدولة الفرنسي قد أخضع القرارات المستقلة الصادرة بموجب المادة (٣٧) من الدستور إلى رقبته وعدها قرارات ذات طبيعة إدارية برغم قوتها القانونية ، فهذه القوة لا تؤثر في خضوع هذه القرارات لرقابة القضاء الإداري، وذلك إستناداً إلى المعيار الشكلي الذي يعتبر هذه القرارات ذات طبيعة إدارية، وبالتالي خضوعها للرقابة القضائية ، فلا يوجد في نصوص الدستور ما يثير الشكوك حول خضوع القرارات التي لها قوة القانون الصادرة بموجب المادة (٣٧) للرقابة القضائية ، فهذه القرارات تبقى صادرة عن السلطة التنفيذية

أما المادة (٣٨) من الدستور الفرنسي، فقد أشارت الى أنه : يجوز للحكومة أن تطلب تفويضاً من البرلمان، لمدة محددة، لاتخاذ الإجراءات بموجب المرسوم، والتي تدخل عادة في نطاق اختصاص القانون، وذلك من أجل تنفيذ برنامجها. تصدر المراسم في مجلس الوزراء بعد التشاور مع مجلس الدولة. وسوف تدخل حيز التنفيذ فور نشرها، ولكنها تسقط في حال الفشل في عرض مشروع القانون أمام البرلمان للتصديق عليها بحلول الموعد الذي حدده قانون التمكين. يتم التصديق عليها فقط بعبارات واضحة. بعد انتهاء المدة المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة لا يجوز تعديل المراسم مجدداً إلا بمقتضى قانون من البرلمان وذلك في المواضيع التي تدخل في نطاق اختصاص القانون. أما حول القيمة القانونية من للمراسم والقرارات التي لها قوة القانون و إمكانية فرض رقابة قضائية عليه، فقد إنقسم الفقه الفرنسي أول الأمر إلى فريقين، إذ ذهب الأول منها الى إعتبار القرارات والمراسم التي لها قوة القانون الصادر من السلطة التنفيذية ، عملاً من أعمال السيادة. بينما ذهب الفريق الثاني إلى عكس ذلك وعدّ هذه المراسم عملاً إدارياً يخضع إلى رقابة القضاء. (جمال الدين، د. سامي، ١٩٩٨، ص ٣٢٥ )

من التجديدات التي جاء بها دستور ١٩٥٨ هي المادة (٣٨) التي أوجدت السند الشرعي للقرارات التفوضية . وقد أصبحت قوانين التفويض في ظل هذا الدستور ينطبق عليها مبدأ توسيع اختصاص القرارات التنظيمية للسلطة التنفيذية (مدحت علي ، د. أحمد، ١٩٧٨، ص ٩٣). لقد إستمر مجلس الدولة في بسط رقبته على الأوامر ( Ordonnances ) الصادرة بموجب قانون التفويض بالرغم من قوتها القانونية ، إلا أنها طبقاً للمعيار العضوي الذي إستمر تبنيه في ظل دستور ١٩٥٨ ذات طبيعة إدارية. إن مجلس الدولة يستند في رقبته على مشروعية القرارات التفوضية إضافة لقانون التفويض الذي تصدر بموجبه هذه القرارات، إلى المبادئ العامة للقانون التي تسهم في تفعيل هذه الرقابة . وإذا كان مجلس الدولة قد منع القرارات التفوضية من مخالفة المبادئ العامة للقانون إلا إذا نص قانون التفويض على خلاف ذلك ، فانه في حكم آخر له بتاريخ ١٩٨٢/١/٥ أوجب على الحكومة عند ممارسة سلطتها الممنوحة لها بموجب المادة (٣٨) أن تحترم المبادئ القانونية العامة ذات القوة الدستورية ولاسيما المتعلقة بالحرية والمساواة وحقوق الملكية (عبد الرحيم حاتم ، فارس، ص ١٤٣). إن ما جاء في هذا الحكم أمر منطقي لان القرارات التفوضية لها قوة القانون، فهي لا تقوى على ما لا يقوى عليه القانون ، وهو تعديل المبادئ القانونية العامة ذات القيمة الدستورية . ... إنه يمكن إصدار قانون تفوضي نتيجة إستفتاء شعبي وليس عن طريق البرلمان وذلك بموجب المادة (11) من الدستور. وقد تم تطبيق ذلك فعلاً . وذهب رأي في الفقه إلى أن القانون التفوضي

القانون ومن ثم تأسيس دولة القانون القائم على أساس حماية النظام القانوني من الإنتهكات والتجاوزات.

2. يشغل مجلس الدولة موقعاً حيويًا ضمن النظام القانوني للدولة، فهو يضطلع بدور هام جداً في المجال التشريعي في الدولة، مما ينهض بالمجلس في القيام بدور أساسي في تثبيت و ترسيخ أسس مبدأ الامن القانوني وما يفرضه من حماية للحقوق المكتسبة واستقرار الاوضاع القانونية ذلك لأن عمل المجلس محكوم بالقانون سواء بالفصل في القضايا التي ينظرها أو في مجال الرأي والمشورة القانونية .
3. بالرغم من أن اغلب التشريعات في الدول ذات النظام القضائي الموحد قد منحت الإختصاصات التشريعية لمجلس الدولة ضمن إطار الإختصاصات الإستشارية وفي مجال التقنين فقط بالتحديد، إلا أن جميعها متفقة أيضاً على أن إختصاص مجلس الدولة الإستشاري في مجال التقنين لا يمكن أن يمارس إلا من خلال فرض رقابة مسبقة على مشاريع التشريعات التي ترسل الى المجلس من قبل الحكومة، لأن التسيب و التقنين السليم لمشاريع التشريعات يستلزم بالضرورة مطابقتها مع التشريعات الأخرى الأعلى و الموازية النافذة لضمان عدم تعارضها مع بعضها البعض و حذف أو الغاء أو تعديل المواد أو البنود المخالفة للقانون.
4. إن الحيز الأكبر لمجال دور مجلس الدولة في التشريع يظهر في وظيفته الإستشارية، إذ أن الخبرة الكافية باصول الصياغة التشريعية و التقنين والتسيب لمجلس الدولة الفرنسي في المجال الإستشاري كافية لتؤكد مشاركته و مساهمته الفعالة في العملية التشريعية، كما أن هذا الدور الحيوي للمجلس في العملية التشريعية ليس بالدور المنافس أو المستحود، بقدر ما هو دور مكمل ومساعد وموجه للعملية التشريعية، وبذلك فهو بحق المستشار القانوني الأمثل للحكومة، بل للبرلمان أيضاً .
5. إن العملية التشريعية عملية مركبة تتطلب عدة مراحل ومشاركة عدة هيئات، من بينها مجلس الدولة باعتباره جهازاً فنياً متخصصاً لضمان سن قانون ذات جودة عالية، وأن مشاركة مجلس الدولة في المجال التشريعي لا ينتقص بأي حال من الأحوال إختصاص المشرع الأصلي في سن هذه التشريعات أو تعديلها أو الغائها، بمعنى أن مجلس الدولة لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يحل محل المشرع الأصلي، فهو مستشار قانوني للحكومة من جانب و مساعد تشريعي للبرلمان، لذلك فإن المساهمة هذه يمكن تسميتها بالمساهمة البناءة التي لا تخل من جانب مبدأ الفصل بين السلطات و قواعد الإختصاص، ومن جانب آخر تضمن جودة التشريعات و صياغتها السليمة.

6. إن رقابة مجلس الدولة المسبقة على مشاريع التشريعات لا تقل أهمية من رقبته على الشريعات الفرعية النافذة لضمان مبدأ المشروعية و لعدم إتخاذ الإدارة العامة لأية خطوات مخالفة للتشريعات النافذة مما يساعد في ضمان جودة التشريعات ليس بعد سنها و حسب، وإنما قبل سنها و إصدارها أيضاً.
7. هنالك تباين حول موقف التشريعات حول الإشارة صراحة الى منح إختصاص تفسير التشريعات الى مجلس الدولة كجزء من الإختصاصات الإستشارية للمجلس، ولكن جميعها متفقة فيما بينها على ضرورة عهد هذه الوظيفة اليه و لكن كل منها بتعابير و مصطلحات متفقة مع طبيعة نظامها القانوني ولكن من خلال دراسة تشريعات الدول المقارنة يستنتج بأن إختصاص مجلس الدولة الإستشاري في مجال تفسير التشريعات، وخاصة عند غياب التفسير التشريعي

وربت المحكمة على ماتقدم أنه " إذا كانت مقتضيات مبدأ سيادة القانون قد استوجبت تنظيم الوسائل اللازمة لضمان تأكيد إحترام الهيئات العامة للقوانين، ثم إستوجب تنظيم هذه الوسائل الاعتراف لذوى الشأن بحق مقاضاة هذه الهيئات أمام قاض متخصص في ولاية النظر في تصرفاتها كلها، قام شك حول مشروعيتها، فإنه لم يكن يمنع ذلك من وجوب النظر الى هذه الطائفة الخاصة من المنازعات بما يحقق الملاءمة في طبيعتها المميزة وما يلزم لها من اجراءات. اذ لا يمكن تجاهل أن أحد أطراف هذه المنازعات إنما يمثل في الهيئات العامة، أى أن إحدى السلطات العامة تباشر بعض مظاهر السيادة في الدولة تحقيقاً للصالح العام مما لا يدع مجالاً للشك في وجوب معاودة النظر في القواعد التي تحكم روابط القانون الخاص عند محاولة تطبيقها على روابط القانون العام، وإلا كان من شأن غير ذلك إهدار الطبيعة الخاصة لهذه الفئة من الروابط مما يؤدي الى نتائج غير مقبولة " (كمال الدين منير، د. محمد، ص ٣).

ولما كانت المشريعة في صورة مبسطة تعنى أن تباشر الجهات إختصاصاتها إستناداً الى قانون يقرر ويعترف لها بالاختصاص، لذلك فإن القاضي الإداري يتدخل لإلغاء كل عمل أو اجراء إداري لا تستند الإدارة في مباشرته لقانون يرخص لها ذلك. ففي الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤٧/٧٧١١ ق ب جلسة ٢٠٠٥/٢/٥ إستظهرت المحكمة أن نص المادة (٤١) من الدستور لا تجيز منع الافراد من التنقل والسفر الا بأمر من القاضي المختص أو من النيابة العامة وذلك وفقاً لاحكام القانون، ونظراً لوجود فراغ تشريعي ناجم عن الحكم بعدم دستورية القانون الذي كان ينص على سلطة وزارة الداخلية في المنع من السفر، فإن ما تصدره النيابة العامة من قرارات منع من السفر دون وجود قانون ينظم هذه السلطة يجعل ما تصدره النيابة مجرد اجراء فاقده لسنده الدستوري والقانوني. وجاء بالحكم: ومن حيث أن المشرع الدستوري جعل من الحرية الشخصية حقاً طبيعياً يصونه بنصوصه، ويحميه بمبادئه، فنص في المادة (٤١) منه على: " الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق و صيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لاحكام القانون " ونص في المادة ٥٠ منه على أنه " لا يجوز أن يحظر على أى مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين، إلا في الأحوال المبينة في القانون. " ونص في المادة ٥١ على أنه: " لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة اليها " كما نص في المادة ٥٢ على أن: " للمواطنين حق الهجرة البائنة أو الموقوتة الى الخارج وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد ". (كمال الدين منير، د. محمد، ص ٥).

## الخاتمة

بعد الإنتهاء من هذه الدراسة، توصلنا الى جملة من النتائج والإستنتاجات، يمكن تلخيصها بما يأتي :

1. يوفر مجلس الدولة في الدول ذات النظام القضائي المزدوج ومن خلال ممارسة لإختصاصاته الاستشارية والقضائية الغطاء القانوني لجميع أعمال الإدارة العامة، و يضمن حماية مبدأ المشروعية والزام الإدارة العامة بالقانون، مما قد يساهم في حماية الحقوق والحريات الشخصية تجاه حالات تجاوز السلطة الإدارية لإختصاصاتها و صلاحياتها القانونية، وذلك من خلال إصدار الفتاوى التي تنص على عدم جواز مخالفة القانون وتعطيل دور التشريعات المخالفة، كما يساهم المجلس في ضمان سيادة

- د. حمدي عبدالرحمن ، فكرة القانون، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩ .
- د. سامي جمال الدين ، لوائح الضرورة وضمانة الرقابة القضائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨ .
- د. سليمان محمد الطراوي، القضاء الإداري، الكتاب الأول، قضاء الإلغاء، ط٧، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦ .
- د. عبدالغفار عبدالله الفرجاني، التقنين من الفقه الإسلامي- أسسه و ضوابطه، مجلة العلوم الشرعية، العدد الخامس، 2018 .
- د. عبدالقادر الشخيلي، فن الصياغة القانونية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥ .
- د. فاروق احمد خاس، الرقابة على أعمال الإدارة، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨ .
- كريم لحرش، القضاء الإداري المغربي سلسلة اللامركزية والإدارة المحلية، عدد المزدوج 16-17 الطبعة الأولى 2012.
- د. مازن ليلو راضي، د. زانا رؤوف، د. دانا عبدالكريم سعيد، القضاء الإداري، مكتبة يادكار، السلجانية، ٢٠٢٠ .
- د. محسن خليل، مبدأ المشروعية وتنظيم القضاء الإداري، القاهرة، سنة الطبع بلا .
- د. مصطفى ابو زيد فهمي، القضاء الإداري، مطابع الثقافة، الإسكندرية، ١٩٧٩ .
- د. مصطفى محمد الجمال، د. عبدالمجيد محمد الجمال، النظرية العامة للقانون، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٧ .
- هشام خالد، مفهوم الحل القضائي في ضوء الفقه وأحكام القضاء ، مؤسسة شباب الجامعة 60، الإسكندرية (دط)، ص ١١، ١٩٩٠

### ثانياً : الرسائل الجامعية

- بن جلول مصطفى، الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة في الجزائر، رسالة الماجستير ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠-٢٠٠١ .
- حاكم أحمد، دور مجلس الدولة في العملية التشريعية، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٦ .
- نجمة بوشمال، دعوى تفسير القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٢ .
- بيحان إخلاص، شيخ ديبية، الإختصاص القضائي و الإستشاري لمجلس الدولة الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري- تيزي اوزو، الجزائر، ٢٠١٥ .

### المواقع الإلكترونية :

- د. حسان نادية، فعالية عملية التقنين في محاربة التضخم القانوني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

<https://manifest.univ-ouargla.dz/archives/archive/facult%C3%A9-de-droit-et-des-sciences-politiques>

صائب الموسوي، الإلزام في المشورة القانونية و غداء الراي لمجلس شوري الدولة، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي

<https://www.researchgate.net/profile/Saib-AlMusawi/publication/332410211>

- الصادر من السلطة التشريعية ، يتمتع بنجاعة عالية لانتقل قوته القانونية عن قوة التشريع نفسه. لأن تفسيرات مجلس الدولة هي التي ستمتخ المعنى الحقيقي والعملية للقاعدة القانونية وتزيل الغموض عن النص محل الخلاف وتساهم بشكل فعال في سد الثغرات القانونية وتعالج الى حد بعيد الثغرات القانونية في حالة وجود النقص التشريعي. عليه يمكن القول أن القوة القانونية لإختصاص مجلس الدولة الإستشاري في مجال تفسير التشريعات هي تقريباً في نفس مرتبة و قوة التفسير التشريعي للتشريعات خاصة بالنسبة للحكومة و لجهة الإدارة العامة طالبة التفسير، وهو الذي سيحل محل التفسير التشريعي عند غياب المشرع عن التفسير .
8. إن رقابة الهيئات القضائية داخل مجلس الدولة لمشروعية القرارات الادارية التنظيمية ( اي التشريعات الفرعية) سواء في دعاوى الغاء القرارات أم في دعاوى التعويض عنها ، من شأنها أن تضمن خضوع الدولة للقانون وحق كل مواطن في اللجوء الى القضاء، ومنه محاكم مجلس الدولة ، بحسبانها القاضي الطبيعي صاحب الولاية والإختصاص برقابة تلك المشروعية الغاء وتعويضا .
9. أن الخلفيات التاريخية لمجلس الدولة في العراق لعبت دوراً هاماً في تحديد مكانته الدستورية، هذه المكانة باتت أكثر وضوحاً بعد صدور قانون رقم ٧١ لعام ٢٠١٧ بالإستناد الى نص المادة ١٠٢ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، حيث يعد مجلس الدولة العراقي هيئة مستقلة بحتة ذات إختصاصات إستشارية واسعة الأثر و قضائية محدودة، مما جعلت دوره القضائي يتسم بالضيق نظراً لعدم إعتاد القضاء الإداري في العراق على السوابق القضائية ، مما جعل من القاضي الإداري مجرد قاض تقيري وليس إنشائي. وبالمقابل فإن مكانة مجلس الدولة بإعتباره مستشاراً للحكومة جعلته يلعب دوراً محورياً في صياغة التشريع من خلال دوره الإستشاري، وإحدى الهيئات المشاركة بفعالية في العملية التشريعية.
10. إن علاقة مجلس الدولة بالبرلمان في مجال الصياغة الشرعية تبدو وكأنها علاقة منعدمة تماماً، فلا علاقة أو إرتباط يذكر يربط بين الهيئتين ، إذ جرى العمل عادة على أن لا تستشار مجالس الدولة بصدد مشروعات القوانين التي يقترحها البرلمان أو المنبثقة من البرلمان، إلا أن علاقة مجلس الدولة الفرنسي بالبرلمان في العملية التشريعية باتت بشكل تدريجي أكثر نضجاً من سابقتها. و أسست هذه العلاقة من خلال التعديل الدستوري في ٢٠٠٨ ، إذ أسست لمرحلة جديدة لعلاقة مجلس الدولة الفرنسي مع البرلمان، بحيث مكنت هذه المادة البرلمان من الاستفادة من خبرة مجلس الدولة الفرنسي في مجال القانون و ذلك من خلال إمكانية عرض اقتراح القانون من طرف رئيس أحد المجلسين لإبداء الرأي فيه و ذلك قبل دراسته في اللجنة ما لم يعترض عليه صاحب اقتراح القانون، وهو ما يمكن إعتبره البعض تحول في مكانة مجلس الدولة الفرنسي بين المؤسسات الدستورية.

### قائمة المصادر

#### أولاً: الكتب والمجلات العلمية :

- د. أحمد مدحت علي ، نظرية الظروف الاستثنائية ( دراسة مقارنة في فرنسا ومصر ) ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٨ .
- أحمد أجعون، محاضرات في القضاء الإداري، المطبعة بلا، ٢٠٠٧ .

فارس حامد عبد الكريم، الإدارات العامة والتفسير الرجعي للقانون :

<https://annabaa.org/nbanews/69/227.htm>

د. ياسر سيد حسين سيد، مدى مشروعية القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التي لم تعرض على مجلس الدولة- قسم التشريع، المجلة القانونية:

[file:///C:/Users/PC/Downloads/JLAW\\_Volume%201Issue%201Pages%20194-230.pdf](file:///C:/Users/PC/Downloads/JLAW_Volume%201Issue%201Pages%20194-230.pdf)

فارس عبد الرحيم حاتم، حدود رقابة القضاء الاداري على القرارات التي لها قوة القانون :

<https://almerja.com/reading.php?idm=76528>

د. محمد كمال الدين منير ، دور القضاء الإداري في ترسيخ مبدأ المشروعية من خلال الأحكام القضائية ، متاح على الرابط الآتي :

<https://faculty.ksu.edu.sa/ar/hidaithy/page/20153>



# مؤشرات الربحية المصرفية وانعكاساتها على الاستثمار لعينة من المصارف التجارية المدرجة في هيئة الاوراق المالية العراقية

أسعد حمدي محمد ماهر و حارث حامد احمد الجاف

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

ذاته، اي انه يهتم حصرا بالعوائد والتكاليف من وجهة نظر المشروع فقط ، وجوهر هذا التحليل هو قياس وتحديد الربحية التجارية ، اي قدرة المشروع على تحقيق ارباح حيث تتمثل الربحية التجارية بالعوائد الصافية المتوقعة بعد خصم الضرائب وكل التكاليف وبضمنها الاندثارات ، ومن المعتاد ان يعبر عنها بالنسبة المتوية للعائد السنوي على التكاليف او رأس المال المستثمر.

وتستخدم عدة مؤشرات للدلالة على ذلك في العمل المصرفي منها مؤشرات الربحية المصرفية بوصفها واحدة من المعايير التي تعكس الاداء الكلي للمصارف كونها تساعد على تحديد مدى قدرة المصارف التجارية على تحقيق الارباح ، والتي تمثل بدورها المقياس لمدى كفاءة السياسات الاستثمارية لادارة المصارف التجارية ، كما انها تساعد على قياس مدى قدرة المصارف التجارية على تحقيق صافي العائد النهائي على الاموال المستقرة ، وبذلك فان لمؤشرات الربحية اهمية كبيرة في المصارف التجارية لانها تركز على الربح الذي يعد احد الاهداف الرئيسة لهذه المصارف.

## اولا : مشكلة البحث

تعد مؤشرات الربحية المصرفية من اهم مؤشرات الاداء المالي في المصارف التجارية التي تسعى دائما الى تعظيم الارباح ، الا ان اغلب هذه المصارف تعاني من عدم قياس مؤشرات ادائها بشكل صحيح ووفق اسس علمية سليمة خصوصا فيما يتعلق بكفاءة الاستثمار ، الامر الذي ينعكس سلبا على ادائها وعلى مركزها المالي وموقعها التنافسي ، مما يؤدي الى زعزعة ثقة المودعين وتعرض المصرف الى مخاطر لا يمكنه مواجهتها ، وبالتالي عدم قدرته على النمو والاستمرار في ممارسة نشاطه بشكل فاعل .

## ثانيا : اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث بجميوية الموضوع الذي يتناول عينة من المصارف التجارية في العراق بوصفها مؤسسات مالية وسيطة تؤدي دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ السياسات الاقتصادية . وتساهم بشكل فاعل في تمويل المشاريع والانشطة الاقتصادية المختلفة ، فضلا عن كونه يركز على مؤشرات الربحية المصرفية لتحديد مدى كفاءة ادارة المصارف في ادارة امولها بالشكل الامثل ، ومساعدتها في وضع الخطط للنهوض بالعمل المصرفي الى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع التقدم الاقتصادي والتقني ومع التطور الذي شهدته الصناعة المصرفية ، الامر الذي يساهم في تحسين جودة الخدمات وتخفيض

**المستخلص** - تعد مؤشرات الربحية المصرفية بمثابة الوسيلة التي تمكن رجال الاعمال والمؤسسات المالية والمحللون الماليون وغيرهم من عمل دراساتهم واستنتاجاتهم للحصول على المعلومات التي تساعدهم في عملية صنع القرار ومن بينها القرارات المتعلقة بالاستثمار ، لذلك يهدف البحث الى تحليل مؤشرات الربحية المصرفية للمدة 2006-2020 ، الوقوف على طبيعة العلاقة بين مؤشرات الربحية المصرفية والاستثمار في المصارف عينة البحث ، باستخدام المنهج التحليلي للبيانات والاحصاءات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية للمصارف المذكورة ، كما تم استخدام المنهج الكمي لقياس اثر مؤشرات الربحية المصرفية في الاستثمار و الاعتماد في عملية القياس والتقدير على نموذج البانل أو ما يعرف بأسلوب جمع البيانات البانل (Panel Data) ، وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها اختلاف كفاءة الاستثمار بين المصارف التجارية بالاعتماد على مؤشرات الربحية المصرفية ، كما ان لهذه المؤشرات اثر على الاستثمار ولكن بدرجات متفاوتة من مؤشر الى اخر ومن مصرف الى اخر.

**الكلمات الدالة**- الاستثمار ، الربحية المصرفية ، المصارف التجارية.

## 1. المقدمة

يعد اختيار المشروعات الاستثمارية من المسائل المهمة التي تواجه اجهزة التخطيط في اي بلد ، لكون الموارد الاستثمارية المتاحة محدودة في حين استخداماتها متعددة مما يقتضي الاستعانة بمعايير كفاءة الاستثمار المختلفة لتوزيع الموارد الاستثمارية على المشاريع المتنوعة ، فمن هذه المعايير مايركز على الربح ، ومنها ما يؤكد على ان الهدف الذي ينبغي على عمليات الاستثمار ان تحققه هو التطور في طبيعة ونوعية عناصر الانتاج ، خاصة تلك المتعلقة بعنصر السكان والقوى العاملة اي انها تركز على الجانب الاجتماعي . فاذا كان الهدف من الاستثمار هو تحقيق الربح فلا بد من اختيار اوجه الاستثمار الذي تحقق ذلك وهذا ما ينبغي ان يكون في المصارف التجارية على اعتبار ان الربح احد اهدافها الرئيسة.

ويتم التحليل المالي بدراسة وتحليل الاثار المباشرة للاستثمار من وجهة نظر المشروع

3	المصرف الاهلي العراق	تأسس المصرف الاهلي العراقي عام 1995 كشركة مساهمة عامة ضمن القطاع الخاص، ليقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد في العراق. ونظراً للنجاح الذي حققه المصرف وادعم نموه المستقبلي، فقد تمت زيادة رأس مال المصرف من 400 مليون دينار عراقي عند التأسيس ليصل إلى 250 مليار دينار عراقي في كانون الأول 2013.
4	مصرف بغداد	مصرف بغداد هو أول مصرف رخص له في العراق، حيث أنه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة 1992 ووضعا حاجات الاقتصاد الوطني في أولوياته، وتأسس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون البنك المركزي. ومارس مصرف بغداد وحتى 25 من سبتمبر لعام 1998 الأعمال المصرفية التجارية فقط. ثم نوع محافظته حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية
5	مصرف الاستثمار العراقي	تأسس مصرف الاستثمار العراقي وأدرج في سجل الشركات تحت رقم م.ش/ 5236 في 13/7/1993 من قبل دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة برأسال قدره (100) مليون دينار وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 المعدل وعلى اثر ذلك اصدر البنك المركزي العراقي ترخيصه للمصرف للعمل كوكسسسة مصرفية مجازة بموجب اجازة الصيرفة رقم ص.10/3/942/5 بتاريخ 28/9/1993 وفقاً لاحكام البنك المركزي العراقي المرقم (64) لسنة 1967 المعدل

**الحدود الزمانية:** تم تحديد مدة البحث ب(2006 – 2020) وذلك لتوفر البيانات التي تخص البحث خلال هذه المدة

#### سابعاً: هيكل البحث

من اجل التوصل الى هدف البحث والتحقق من فرضيته، تم تقسيمه الى مبحثين: تناول المبحث الاول تحليل مؤشرات الربحية في المصارف التجارية عينة البحث، اما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل العلاقة بين مؤشرات الربحية المصرفية والاستثمار، وفي الختام سيتم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات ذات العلاقة بالبحث.

## المبحث الاول

### تحليل مؤشرات الربحية في المصارف التجارية عينة البحث

بعد الريخ هدفا اساسيا لجميع المصارف التجارية واما ضروريا لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع اليها المستثمرون، و الدائنون عند تعاملهم مع المصرف، كما يعد اداة مهمة لقياس كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة ( الطائي وعبد الهادي، 2013، 191 )، فهو مؤشر فعال في التعبير عن اداء المصرف وبذلك تعد مؤشرات الربحية من اهم المؤشرات المالية التي تستخدم في عمليات التحليل المالي والتي توضح مكانة المصرف بين المصارف المنافسة كونها مقياسا جيدا للاداء، وفيما يأتي اهم مؤشرات الربحية التي يمكن استخدامها في المصارف التجارية.

#### اولاً: مؤشر صافي الريخ

تحصل المنشآت على صافي الريخ بعد تغطية كلف المبيعات ومصاريف التشغيل والفوائد والضرائب، وبشكل صافي الريخ مؤشراً هاماً على قدرة الإدارة في تسيير أنشطة

التكاليف مما ينعكس على تحقيق معدلات عالية من الارباح، وتحقيق اهداف المصارف ومن ثم توجيه الموارد المالية في الاتجاهات الصحيحة، وبالتالي زيادة كفاءة الاستثمار والارتقاء بالمصارف الى مستويات عالية في الاداء.

#### ثالثاً: هدف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

- 1- التعرف على انواع مؤشرات الربحية المصرفية
- 2- تحليل مؤشرات الربحية المصرفية للمدة (2006-2020) على مستوى المصارف عينة البحث والمقارنة بينها.
- 3- الوقوف على طبيعة العلاقة بين مؤشرات الربحية المصرفية والاستثمار في المصارف عينة البحث لمعرفة مدى استجابة الاستثمار للتغير الحاصل في كل مؤشر على حدة.

#### رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الاتية:

- 1- اختلاف كفاءة الاستثمار بين المصارف التجارية عينة البحث بالاعتماد على مؤشرات الربحية المصرفية بوصفها ادوات لتفسير الاداء المالي في المؤسسات المالية، والتي تعد مقياساً لمدى كفاءة السياسات الاستثمارية لادارة المصارف التجارية.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الربحية المصرفية والاستثمار في المصارف عينة البحث ولكن بدرجات متفاوتة.

#### خامساً: منهج البحث

سيتم معالجة الموضوع بإتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، فضلاً عن اعتماد المنهج القياسي واستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث.

#### سادساً: حدود البحث

**الحدود المكائنية:** من اجل اجراء الدراسة التطبيقية تم اختيار خمسة مصارف تجارية من المصارف المدرجة في هيئة الاوراق المالية العراقية والتي لها فروع في اقليم كوردستان و كما في الجدول الاتي:

ت	اسم المصرف	التعريف
1	مصرف المنصور للاستثمار	أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأس مال مدفوع بالكامل قدره (55) خمسة وخمسون مليار دينار عراقي، وتم تأسيسه بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/27520 في 13/9/2005 والصادرة عن وزارة التجارة/ دائرة تسجيل الشركات، بموجب قانون الشركات المرقم (21) لسنة 1997 المعدل، تحت اسم شركة مصرف المنصور للاستثمار شركة مساهمة خاصة
2	المصرف التجاري العراقي	تأسس المصرف التجاري العراقي، الذي يعتبر أحد أول مصارف القطاع الخاص التي تأسست في العراق، في عام 1992 بعد تعديل القوانين المحلية للسماح بتأسيس المصارف الخاصة في العراق، وبرأس مال قدره 250 مليون دينار عراقي. وشهدت أعمال المصرف التجاري العراقي تطورات هائلة بعد افتتاحه لشبكة من الفروع في جميع أنحاء العاصمة والمناطق المجاورة لها، وتم ادراج أسهمه بشكل رسمي في بورصة العراق للأوراق المالية في العام 2004.

في عام 2016 إذ بلغت (64.2%)، ويعود السبب في ذلك الى ان المصرف حقق صافي ربح بعد الضريبة ( 20,245 ) مليار دينار عام 2016 قياسا بصافي الربح للسنة السابقة والبالغ بحدود ( 13,992 ) مليار دينار وبنسبة ارتفاع 45% (التقرير السنوي ، 2016 ، 2 ) ، أما أدنى نسبة لصافي الربح فكانت في عام 2018 إذ بلغت ( 11.35 % )، ويعود السبب الى انخفاض صافي الارباح المتحققة في المصرف عام 2018 بنسبة 43,3% مقارنة بالعام 2017 ، وذلك نتيجة الى تراجع إيرادات الفوائد من المحفظة الائتمانية وإيرادات العملة الأجنبية ( التقرير السنوي ، 2018 ، 11 ) ، ويليهما كل من المصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي والمصرف الأهلي العراقي وبمتوسط صافي ربح بنسبته (32.21%) و ( 25.39 %) و (23.10%) على التوالي.

كما يتضح من قراءة نتائج الجدول، أن متوسط صافي الأرباح للمصارف عينة الدراسة تتراوح بين أعلى قيمة له في عام 2014 وبنسبة ( 42.67 % ) وبين أدنى قيمة له في عام 2006 وبنسبة (23.69%)، وكذلك الحال لانخفاضها في عام 2019 الى ( 24.97 % ) ويعود السبب الى انخفاض هذه النسبة خلال عام 2006 الى الظروف الصعبة التي مرت على البلد ، اذ شهد احداثا خطيرة نتيجة العنف الطائفي الذي اندلع هذا العام مما أدى الى تدهور الوضع الامني الذي انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص .

أما عن انخفاض هذه النسبة خلال عام 2019 ، فيعود الى انخفاض مؤشر صافي الربح بشكل كبير في مصرف الاستثمار العراقي ، اذ بلغت ( 0.14 % ) نتيجة لانخفاض الربح بنسب ( 90 % ) عام 2019 ، ويعود السبب في ذلك الى انخفاض إيرادات الاستثمارات بنسبة ( 82% ) حيث بلغت (457566) الف دينار عام 2019 بينما كانت ( 2570335 ) الف دينار عام 2018 ، وكذلك انخفاض إيرادات العمولات بنسبة ( 11.5 % ) حيث بلغت ( 5006583 ) الف دينار عام 2019 بينما كانت ( 5654363 ) الف دينار عام 2018 ( التقرير السنوي ، 2019 ، 9 ) .

#### ثانيا: معدل العائد على الاستثمار

ويسمى ذلك معدل العائد على الموجودات ويقاس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من اجالي استثماراتها في الموجودات، وتبحث المصارف دائما عن الزيادة في العائد على الاستثمار، لأنه المقياس لربحية كافة الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل، وأن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية. وتحسب النسبة من خلال تقسيم صافي الدخل على مجموع الاموال المستثمرة (كأظم، 2015 ، 32) .

#### جدول (2)

معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)

(نسبة مئوية)

المصرف السنة	المصرف التجاري العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المتوسط
2006	1.46	1.41	4.52	9.87	1.38	3.73
2007	1.09	3.60	11.94	10.24	6.22	6.62
2008	1.55	2.46	9.63	9.86	6.55	6.01
2009	2.4	2.96	5.67	9.68	8.20	5.78
2010	9.93	2.88	4.3	10.55	11.09	7.75

المنشأة بفعالية ونجاح وهو ما يمكنها من تحقيق الإيرادات الكافية لتغطية كافة المصاريف والمؤشر العالي لهذه النسبة يعطي حكماً عاماً على إدارة المنشآت ونجاحها في مختلف الأنشطة سواء كانت تلك المتعلقة بالنشاط الرئيسي أو بالنشاط التشغيلي أو بالأنشطة الفرعية ، فضلاً عن الدلالات التي يقدمها هذا المؤشر على إمكانية المنشأة على الصمود في الأوضاع الاقتصادية المستقبلية المحرجة كهبوط أسعار البيع أو ارتفاع كلف المبيعات ، لذا يعد الربح من الاهداف الاساسية لجميع المنشآت الخاصة وهو ضروري لتحقيق بقائها واستمرارها ، كما يعد من الامور الاساسية التي يتطلع اليها المستثمرون ، ومؤشرهم هام للدارسين وادة هامة لقياس كفاءة الادارة في استخدامها لمواردها ( حداد ، 2014 ، 22 ) . ويستخرج مؤشر صافي الربح عن طريق قسمة صافي الربح على الإيرادات .

#### جدول (1)

مؤشر صافي الربح للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)

(نسبة مئوية)

المصرف السنة	المصرف التجاري العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المتوسط
2006	8.99	19.63	42.17	47.52	0.18	23.69
2007	7.04	21.42	42.47	64.24	42.47	35.52
2008	6.78	38.42	42.27	48.9	37	34.67
2009	23.83	9.05	38.03	39.03	32.9	28.56
2010	33.26	15.59	34.65	38.64	42.06	32.84
2011	35.00	19.47	41.98	40.75	41.95	35.43
2012	37.73	33.22	43.58	42.11	4.84	31.29
2013	42.33	4.22	46.3	47.94	33.48	34.85
2014	48.77	18.88	50.77	46.53	48.4	42.67
2015	41.06	6.41	51.86	61.51	42.82	40.73
2016	41.37	52.47	55.16	64.2	35.51	39.74
2017	41.78	7.66	50.12	48.39	13.76	32.34
2018	44.83	37.01	57.21	11.35	2.45	30.57
2019	33.53	26.37	46.59	18.25	0.14	24.97
2020	36.91	36.67	44.43	33.36	2.84	30.89
المتوسط	32.21	23.10	45.84	43.51	25.39	33.81

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للمدة (2006-2020)

يتضح لنا من الجدول (1) ان مؤشر صافي الربح في المصارف عينة البحث حصلت على نسب متفاوتة ، فحقق مصرف المنصور للاستثمار اعلى نسبة ، إذ بلغ متوسط صافي الربح فيه (45.84%) وكانت أعلى نسبة لمؤشر صافي الربح في عام 2018 حيث بلغت (57.21%) ، اذ نجح المصرف خلال عام 2018 بتحقيق زيادة متميزة في ارباحه السنوية رغم الظروف الاقتصادية والامنية الصعبة للبلاد وتوقف معظم المشاريع والانشطة الاقتصادية ، فكان الربح المتحقق عام 2018 يزيد بنسبة ( 38.59% ) مقارنة بالعام 2017 ( التقرير السنوي ، 2018 ، 24 ) ، ويليه مصرف بغداد بالمرتبة الثانية ، حيث كان متوسط صافي الربح فيه (43.51%) وكانت أعلى نسبة لصافي الربح

جدول (3)

معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)

(نسبة مئوية)

المصرف السنة	المصرف التجاري العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المتوسط
2006	1.68	2.81	4.49	14.13	0.07	4.63
2007	2.32	5.66	12.76	2.6	2.81	5.23
2008	2.6	10.08	14.09	22.9	7.17	11.36
2009	4.55	1.13	5.37	14.47	7.34	6.57
2010	14.03	2.15	4.33	11.51	10.06	8.41
2011	5.31	2.36	7.22	15.01	8.46	7.67
2012	9.22	9.96	4.64	12.11	1.16	7.41
2013	4.51	8.23	9.02	11.01	14.38	9.43
2014	3.24	2.67	6	9.5	10.17	6.31
2015	2.68	0.91	6.84	8.56	6.25	5.05
2016	2.63	8.16	5	6.16	3.51	5.09
2017	3.4	1	5.11	2.21	1.05	2.55
2018	3.81	3.09	7.11	1.93	1.1	3.41
2019	2.41	3.55	2.96	2.68	0.06	2.33
2020	11.52	6.45	2.44	7.25	10.61	7.65
المتوسط	4.92	4.54	6.49	9.46	5.62	6.13

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للمدة (2006-2020)

من خلال الاطلاع على الارقام الواردة في جدول (3) ، يلاحظ أن مصرف بغداد جاء بالمرتبة الاولى من بين المصارف خلال مدة الدراسة، إذ بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية فيه (9.46%) وكانت أعلى نسبة للعائد على حقوق الملكية في عام 2008 إذ بلغت (29.9%) أما أدنى نسبة فكانت في عام 2018 إذ بلغت (1.93%)، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة الى انخفاض الإيرادات المتحققة خلال سنة 2018 مقارنة بالسنة السابقة ، إذ حقق المصرف فائضا يقل بمقدار (55025) الف دينار عن سنة 2017 ( التقرير السنوي ، 2018 ، 3 ) . و يليه في المرتبة الثانية مصرف المنصور إذ بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية فيه (6.49%) وكانت أعلى نسبة له في عام 2008 إذ بلغت (14.09%) أما أدنى نسبة فكانت في عام 2020 ، يليها على التوالي كل من مصرف الاستثمار العراقي والمصرف التجاري العراقي والمصرف الأهلي العراقي وبتوسط معدل عائد على حقوق الملكية نسبته ( 5.62%) (4.92%) (4.54%) على التوالي.

كما يتضح من ارقام الجدول (3) ايضا ، أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث تتراوح بين أعلى قيمة له في عام 2008 وبنسبة (11.36%) ، وهو اعلى من متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للمدة (2006-2020) والبالغ ( 6.13 ) ، في حين كانت أدنى قيمة لهذا المؤشر في عام 2019 وبنسبة (2.331%). كما نلاحظ ايضا انخفاض المتوسط العام للسنوات (2015-2016) والسبب في ذلك هو التدهور الامني والعمليات العسكرية التي عصفت بالشرق الاوسط بشكا عام والعراق بصورة خاصة ، فضلا عن انخفاض اسعار النفط وحالة الشلل والركود التي

2011	6.22	1.27	2.78	12.22	3.08	5.11
2012	10.36	4.41	5.0	10.49	5.93	7.23
2013	7.86	8.68	6.53	7.81	6.30	7.44
2014	3.28	7.69	3.72	6.1	7.61	5.68
2015	3.18	9.64	3.19	8.6	10.33	6.98
2016	1.9	10.8	3.75	7.78	4.08	5.66
2017	3.12	1.85	4.83	6.52	1.62	3.59
2018	4.04	5.19	8.48	6.45	1.3	5.09
2019	3.44	1.21	7.43	7.12	0.38	3.92
2020	18.92	2.39	6.34	9.98	1.06	7.73
المتوسط	5.25	4.43	5.87	8.85	4.32	5.87

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للمدة (2006-2020)

يوضح جدول (2) معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة البحث، إذ يلاحظ أن مصرف بغداد احتل المرتبة الاولى خلال مدة البحث، إذ بلغ متوسط معدل العائد على الاستثمار فيه (8.55%) ، وكانت أعلى نسبة لمعدل العائد على الاستثمار في عام 2011 إذ بلغت ( 12.22 % ) ، ويعود السبب في ذلك الى زيادة إيرادات المصرف عام 2011 حيث بلغت ( 55.6 ) مليار دينار بعد ان كانت ( 41.6 ) مليار دينار في السنة السابقة اي بنسبة زيادة مقدارها (33.3%) ، وكذلك زيادة الربح بنسبة ( 54% ) ، فبعد ان كان الربح (16.211) مليار دينار عام 2010 اصبح (24.972) مليار دينار عام 2011 ( التقرير السنوي ، 2011 ، 7 ) ، الامر الذي يعكس فعالية النشاط المصرفي خلال هذا العام . و يليه في المرتبة الثانية مصرف المنصور إذ بلغ متوسط معدل العائد على الاستثمار فيه (5.87%) ثم كل من المصرف التجاري العراقي والمصرف الأهلي العراقي ومصرف الاستثمار العراقي وبتوسط معدل عائد على الاستثمار نسبته (5.25%) (4.43%) (4.32%) على التوالي.

كما يتضح من قراءة نتائج الجدول، أن متوسط معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة الدراسة تتراوح بين أعلى قيمة له في عام 2010 وبنسبة (7.75%) ، وهي اعلى من متوسط معدل العائد على الاستثمار للمدة (2006-2020) والبالغة ( 5.87 % ) وبين أدنى قيمة له في عام 2017 وبنسبة (3.59) ، كما نلاحظ ارتفاع معدل متوسط العائد الاستثمار في عام 2012 و2013 وربما يعود السبب في ذلك الى استقرار الوضع الامني الى حد ما مقارنة مع السنوات اللاحقة ، فضلا عن التحسن الذي بدأ يطرأ على اسعار النفط والتي اثرت بشكل مباشر على زيادة حجم الموارد المالية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي ونشاط الجهاز المصرفي ، علما ان العراق يعتمد بشكل كبير على واردات النفط في تمويل موازنته .

### ثالثا: العائد على حقوق الملكية

يقيس معدل العائد المتحقق عن استثمار اموال المالكين، ويكشف عن اداء الادارة، ولهذا فإن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤة. ويمكن أن يكون ارتفاعه دليل للمخاطرة المالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ بالقروض. ويحسب هذا المعدل للعائد من خلال تقسيم صافي الدخل على حق الملكية. (بمع:2018:40).

الاستثمار العراقي والمصرف الأهلي العراقي وبتوسط معدل عائد على الودائع نسبتته (7.34%) (5.20%) (4.93%) على التوالي.

كما يتضح من قراءة نتائج الجدول، أن متوسط معدل العائد على الودائع للمدة 2006-2020 بلغ (6.64%)، كما يلاحظ أيضاً انخفاض هذا المؤشر للسنوات 2017-2018، ويعود السبب في ذلك إلى حالة الركود الذي أصابت الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض أسعار النفط وانعكاساتها السلبية على النشاط المصرفي.

#### خامساً: مؤشر معدل العائد على الاموال المتاحة

هذا المعدل يبين نصيب كل وحدة من وحدات الاموال المتاحة للمصرف سواء كانت اموال ذاتية (حقوق الملكية) او خارجية (ودائع وما في حكمها)، من صافي الربح المتحققة من النشاطات التي يمارسها المصرف، ويعكس هذا المعدل كفاءة ادارة المصرف في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له، ويستخرج معدل العائد على الأموال المتاحة تقسيم صافي الربح على حقوق الملكية + الودائع (حمادة: 2001: 41)

#### جدول (5)

معدل العائد على الأموال المتاحة للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)

(نسبة مئوية)

المصرف السنة	المصرف التجاري العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف المصور للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المتوسط
2006	0.75	1.86	0.01	4.18	2.78	1.91
2007	0.93	3.18	7.03	10.87	1.98	4.79
2008	1.11	4.57	5.5	8.82	4.3	4.86
2009	2.24	0.63	2.53	3.24	2.05	2.14
2010	7.58	1.09	3.91	2.18	1.48	3.5
2011	3.28	1.37	3.25	4.72	2.49	3.02
2012	5.17	4.98	0.44	3.01	2.0	3.12
2013	3.02	2.89	5.7	3.3	1.9	3.36
2014	2.27	1.17	5.34	1.98	1.55	2.46
2015	2.01	0.45	3.24	1.89	0.46	1.61
2016	1.84	5.22	1.77	1.4	1.88	2.42
2017	2.32	0.6	0.54	1.38	0.59	1.08
2018	2.58	1.77	0.06	1.66	0.39	1.29
2019	1.56	1.8	0.003	0.58	0.67	0.92
2020	6.1	2.73	8.31	0.56	1.49	3.84
المتوسط	2.85	2.29	3.18	3.32	1.73	2.62

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للمدة (2006-2020)

يوضح جدول (5) معدل العائد على الأموال المتاحة لمجموعة من المصارف عينة البحث، إذ نلاحظ أن بغداد كان الأعلى من بين المصارف خلال مدة البحث، إذ بلغ متوسط معدل العائد على الأموال المتاحة فيه (3.32%)، يليه في المرتبة الثانية مصرف المنصور إذ بلغ متوسط معدل العائد على الأموال المتاحة فيه (3.18%) وكانت أعلى

كادت ان تعصف بالاقتصاد العراقي وانعكاساتها السلبية على النشاط المصرفي بشكل عام في العراق.

#### رابعاً: معدل العائد على الودائع

يستخدم هذا المؤشر في قياس كفاءة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقاس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للمصرف التجاري بعد دفع الضرائب، ويحسب هذا المعدل عن طريق تقسيم صافي الدخل (الربح)/الودائع (ضياء: 2005: 59).

#### جدول (4)

معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)

(نسبة مئوية)

المصرف السنة	المصرف التجاري العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف المصور للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المتوسط
2006	1.36	5.47	10.68	3.47	0.02	4.2
2007	1.57	7.26	13.45	7.73	10.63	8.13
2008	1.95	8.35	13.59	5.29	8.09	7.45
2009	4.4	1.45	8.15	12.38	3.86	6.04
2010	16.52	2.2	4.4	11.69	6.4	8.24
2011	8.6	3.29	10.5	12.99	5.29	8.13
2012	11.79	9.95	8.55	16.39	0.71	9.47
2013	9.18	4.47	11.2	13.62	9.46	9.58
2014	7.61	2.09	7.97	11.86	11.24	8.15
2015	8.13	0.89	8.62	4.94	6.72	5.86
2016	6.12	14.5	5.95	9.56	3.58	7.94
2017	7.36	1.55	6.89	3.82	1.13	4.15
2018	8.01	4.19	2.16	6.53	0.13	4.2
2019	4.48	3.65	1.73	1.9	0.06	2.36
2020	12.99	4.73	6.73	8.88	10.75	8.82
المتوسط	7.34	4.93	8.04	8.74	5.20	6.64

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للمدة (2006-2020)

يوضح جدول (4) معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث، حيث جاء مصرف بغداد في المرتبة الاولى خلال مدة البحث، إذ بلغ متوسط معدل العائد على الودائع فيه (8.74%) وكانت أعلى نسبة للعائد على الودائع في عام 2012 إذ بلغت (16.39%)، وربما يعود السبب في ذلك إلى استقرار الوضع الامني إلى حد ما مقارنة مع السنوات اللاحقة، فضلاً عن التحسن الذي بدأ يطرأ على أسعار النفط والتي اثرت بشكل مباشر على زيادة حجم الموارد المالية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي ونشاط الجهاز المصرفي كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً، فضلاً عن كفاءة المصرف في استثمار الودائع لتوليد الأرباح.

أما أدنى نسبة فكانت في عام 2019 إذ بلغت (1.9%)، يليه في المرتبة الثانية مصرف المنصور إذ بلغ متوسط معدل العائد على الودائع فيه (8.04%) وكانت أعلى نسبة له في عام 2008 إذ بلغت (13.59%) أما أدنى نسبة فكانت في عام 2019 إذ بلغت (1.73%)، يليها على التوالي كل من المصرف التجاري العراقي و مصرف

من خلال استقرار الأرقام الواردة في الجدول (6) بخصوص معدل العائد على الأسهم للمصارف عينة البحث ، نلاحظ أن مصرف بغداد كان الأعلى من بين المصارف خلال مدة البحث ، إذ بلغ متوسط معدل العائد على الأسهم فيه (9.49%) وكانت أعلى نسبة لمعدل العائد على الأسهم في عام 2020 إذ بلغت (21 %) أما أدنى نسبة فكانت في عام 2006 إذ بلغت (2.2%). يليه في المرتبة الثانية مصرف المنصور إذ بلغ متوسط معدل العائد على الأسهم فيه (6.65%) وكانت أعلى نسبة له في عام 2013 إذ بلغت (10%) أما أدنى نسبة فكانت في عام 2019 إذ بلغت (4 %). يليها على التوالي كل من مصرف الاستثمار العراقي والمصرف التجاري العراقي والمصرف الأهلي العراقي ومتوسط معدل عائد على الأسهم نسبته (6.12%) (6.10 %) (4.84 % على التوالي).

كما يتضح من قراءة نتائج الجدول، أن متوسط معدل العائد على الأسهم للمصارف عينة البحث (6.55) للمدة 2006 \_ 2020 ، وكان اعلى مستوى له عام 2012 ، اذ بلغ (12.22) ، وان معدل العائد على الاسهم للسنوات (2014-2019) اقل من المعدل العام.

## المبحث الثاني

### تحليل العلاقة بين مؤشرات الربحية المصرفية والاستثمار

يتناول هذا البحث قياس وتحليل أثر مؤشرات الربحية المصرفية في الاستثمار للمدة (2006-2020). إذ تمثلت المتغيرات المستقلة بـ (مؤشر صافي الربح، ومعدل العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، والعائد على الودائع، ومعدل العائد على الأموال المتاحة ومعدل العائد على الأسهم) أما المتغير التابع او المعتمد فقد تم التعبير عنه بالاستثمار.

وان الأسلوب المستخدم في عملية القياس هو أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) أو ما تسمى بالبيانات الطولية (Longitudinal Data) كونها تأخذ بنظر الاعتبار أثر التغير في الزمن (T) وأثر التغير في المشاهدات المقطعية (N)، إذ أن هذا الأسلوب يعطي تفسير أفضل وزيادة في درجات الحرية وأقل تعددية خطية بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة، فضلاً عن أن هذا الأسلوب يتمتع بمحتوى معلوماتي أكثر مقارنة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية (Time Series). وقد تم تطبيق هذا الأسلوب بالاعتماد على البرمجية الجاهزة والمعتمدة في التحليل الاقتصادي القياسي (Eviews-12).

وعليه فإن الصيغة الرياضية للأنموذج ستكون بالشكل الآتي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 \dots \dots \dots (1)$$

إذ أن:

Y: تمثل المتغير المعتمد، والذي يعبر عن الاستثمار.

(X<sub>1</sub>, X<sub>2</sub>, X<sub>3</sub>, X<sub>4</sub>, X<sub>5</sub>, X<sub>6</sub>): تمثل المتغيرات المستقلة وعلى التوالي (مؤشر صافي الربح، ومعدل العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، والعائد على الودائع، ومعدل العائد على الأموال المتاحة ومعدل العائد على الأسهم).

β<sub>0</sub>: تمثل معلمة حد القطع (الثابت) في الأنموذج.

(β<sub>1</sub>, β<sub>2</sub>, β<sub>3</sub>, β<sub>4</sub>, β<sub>5</sub>, β<sub>6</sub>): تمثل ميل أو معاملات الأنموذج (والتي تقيس مدى تأثير المتغيرات المستقلة في الاستثمار).

نسبة له في عام 2020 إذ بلغت (8.31%) أما أدنى نسبة فكانت في عام 2019 إذ بلغت (0.003%). يليها على التوالي كل من المصرف التجاري العراقي والمصرف الأهلي العراقي ومصرف الاستثمار العراقي ومتوسط معدل عائد على الأموال المتاحة نسبته (2.85%) (2.29%) (1.73 % على التوالي).

كما يتضح من نتائج الجدول (5) أيضاً أن متوسط معدل العائد على الأموال المتاحة للمصارف عينة البحث للمدة 2006-2020 بلغ (2.62 %) وتتراوح بين أعلى قيمة له في عام 2008 وبنسبة (4.86%) وبين أدنى قيمة له في عام 2019 وبنسبة (0.92%). وعند مقارنة متوسط معدل العائد على الأموال المتاحة للمدة (2006-2020) نجد أنه يفوق المتوسط للأعوام (2006 و 2009 و 2014 و 2019) ، في حين نجد أن المتوسط للأعوام الأخرى هو أكبر من المتوسط العام لمعدل العائد على الأموال المتاحة .

### سادساً: معدل العائد على الاسهم

تشير هذه النسبة الى نصيب السهم العادي الواحد من صافي الربح ، كما تعد من اهم نسب السوق الذي يلجأ اليها المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، وتوفر هذه النسبة مقدار الارباح المتاحة لحملة الاسهم العادية والذي ينعكس في الاسعار السوقية للاسهم لتحقيق الارباح ، لذلك تحاول الادارة تعظيم ربحية السهم الواحد نظرا لانعكاساته الايجابية على تعظيم ثروة المساهمين في الاجل الطويل ، وتحسب ربحية السهم كالآتي ( النعيمي والتيمي 2008 : 104 ) ، ربحية السهم الواحد = صافي الربح / عدد الاسهم.

### جدول (6)

معدل العائد على الأسهم للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)

(نسبة مئوية)

المصرف / السنة	المصرف التجاري العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المتوسط
2006	2.7	3.7	7.1	2.2	5.7	4.32
2007	1.9	2.5	7.2	3.2	9.1	4.78
2008	4.2	3.5	7.0	2.7	5.1	4.5
2009	6.4	2.4	5.8	18.6	9.1	8.46
2010	22.1	2.3	4.9	13.7	11.9	10.98
2011	7.2	2.0	7.9	19.0	9.0	9.02
2012	13.2	15	4.9	14.0	14.0	12.22
2013	5.9	9	10	13	17.3	11.04
2014	3.7	3	6.8	11	1.1	5.12
2015	3.3	1.1	7.9	2.3	1.57	3.23
2016	3.03	9.4	5.8	3.3	0.78	4.46
2017	4.02	4.0	5.9	2.4	0.78	3.42
2018	5.4	3.4	7.2	6	1.2	4.64
2019	3.3	6.1	4	10	2.7	5.22
2020	5.2	5.3	7.4	21	2.5	8.28
المتوسط	6.10	4.84	6.65	9.49	6.12	6.55

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للمدة (2006-2020)

يعد نموذج الانحدار التجميعي من النماذج البسيطة والسهلة في تحليل بيانات البانل، حيث يميل أي تأثير للزمن خلال مدة الدراسة ويستخدم في عملية التقدير أنموذج طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

#### ❖ أنموذج الأثر الثابت ("Fixed Effect Model "FEM):

يستند نموذج الأثر الثابت، على افتراض وجود اختلافات غير مشاهدة وغير متجانسة سواء المقطعية أو الزمنية، أي يقبل النموذج وجود ثوابت تتفاوت حسب كل بلد أو حسب كل فترة زمنية. ولتقدير هذه الثوابت تستخدم طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية.

#### ❖ أنموذج الأثر العشوائي ("Random Effect Model "FEM):

في أنموذج الأثر العشوائي يكون حد الخطأ ( $\epsilon_{it}$ ) ذو توزيع طبيعي بوسط حسابي مقداره صفر وتباين مساوي إلى ( $\sigma^2$ )، ولكي تكون معاملات أنموذج الأثر الثابت صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ متجانس (ثابت) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن (الجمال، 2012، 272).

**ثانياً: التحليل الديناميكي "الحركي" (Dynamic analysis):** يفضل العديد من الاقتصاديين النماذج الديناميكية التي تأخذ بنظر الاعتبار أثر التغير في الزمن، أي أنه يقوم على أساس الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية وبحركته الجزئية عبر الزمن وتحليل الآثار قصيرة وطويلة الأجل للظواهر والمتغيرات الاقتصادية وتفكيك الأثر الكلي إلى آثار جزئية زمنية لبيان أثر كل متغير على المتغيرات الأخرى (السيفو وآخرون، 2006، 193). ففي حالة تأثر كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في السنة الحالية بقيمها في السنوات الماضية فإن ذلك سيقودنا إلى تضمين هذه المتغيرات في الأنموذج، وعليه سيكون لدينا أنموذج ديناميكي (حركي) وفي هذه الحالة فإننا سوف نتعامل مع أنماذج الإبطاء الزمني وخير مثال على ذلك هو أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Auto-regressive Distributed Lag Model) الذي قام بتطبيقه كل من (Pesaran and Shin, 1999) وفي عام (2002) قام بتطويره كل من (Pesaran et al, 2001). ويتبع هذا الأنموذج بمزايا عديدة، لعل من أهمها (Timothy Neal, 2014, 18-19):

- 1- يمكن استخدام أنموذج (ARDL) في حالة كون المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة (عند المستوى أو الفرق الأول) أو خليط بين الاثنين ولكن بشرط أن لا تكون متكاملة من الدرجة الثانية.
- 2- يتمتع أنموذج (ARDL) عند إجراء اختبار التكامل المشترك بخصائص أفضل في حالة العينات الصغيرة مقارنة بطريقة (Engle and Granger, 1987) ذات المرحلتين وطريقة (Johansen and Juselius, 1990) في أنموذج الانحدار الذاتي (Vector Auto-regression Model) والتي تتطلب أحجام كبيرة للعينات.
- 3- يمكننا أنموذج (ARDL) من عزل تأثيرات الأجل الطويل عن الأجل القصير فضلاً عن تحديد تكاملية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير (ذنون وجارالله، 2013، 39).

وبعد أن تم توصيف الأنموذج والتعرف على متغيراته تأتي مرحلة التقدير للأنموذج، ولكن قبل القيام بهذه المرحلة لأبد لنا من معرفة رتبة المتغيرات من خلال إجراء اختبارات السكون فضلاً عن اختبار التكامل المشترك لتحديد طبيعة الأنموذج فيما إذا كان ساكناً أم متحركاً (ديناميكياً).

1- ولأجل معرفة ذلك فإنه سيتم الاعتماد في عملية القياس والتقدير على أنموذج البانل أو ما يعرف بأسلوب جمع البيانات البانل (Panel Data)، والتي يمكن أن تعرف على أنها مجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الأفراد أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية معينة أي بيانات (الدول، الأقاليم، الشركات، الأسر، المصارف، الوحدات..... الخ) المرصدة عبر مدة زمنية معينة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال مدة زمنية معينة، أي أن هذا الأنموذج يقوم بدمج البيانات المقطعية مع بيانات السلاسل الزمنية في آن واحد (الجمال، 2012، 268)، إذ أن هذا الأنموذج يتفوق على تحليل البيانات الزمنية والبيانات المقطعية بجملة من المزايا، من أهمها: (عطية، 2016، 25).

- 1- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات الزمنية أو المقطعية، والذي يؤدي إلى نتائج متحيزة.
- 2- يتضمن أنموذج البانل محتوى معلوماتي أكثر من تحليل البيانات الزمنية أو المقطعية، وبالتالي الحصول على تقديرات ذات ثقة عالية.
- 3- أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات في أنموذج البانل يكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.
- 4- يتميز أنموذج البانل عن غيرها من الأنماذج والاساليب بدرجات حرية أكبر وكفاءة أفضل.
- 5- يسهم أنموذج البانل في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity) عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير الأنماذج القياسية
- 6- يسهم أنموذج البانل في توسيع حجم العينة بشكل كبير مما يساعد في الحصول على استقرار أفضل للبيانات ومشاكل أقل، وبالتالي الحصول على تقديرات أكثر كفاءة.
- 7- أن حذف بعض المتغيرات قد يسبب تحيز المقدرات للمعاملات الأصلية في تقديرات الانحدار للسلاسل الزمنية أو المقاطع العرضية، وهذا لا يحدث في البيانات البانل إذا كانت طريقة دمج المقاطع العرضية مع السلاسل الزمنية صحيحة، وكذلك في حالة عدم وجود تجانس العينة فإن بيانات البانل تخفض التحيز الذي ينتج عن المقاطع العرضية إذا كان عددها كبيراً (Gujarati, 2003, 37-38).

وهنا لا بد من التمييز بين نوعين من التحليل القياسي في أنموذج البانل، وهما:

**أولاً: التحليل الساكن (Static analysis):** وهو التحليل الذي لا يأخذ بنظر الاعتبار أثر الزمن، إذا يقوم على تقدير ثلاث أنماذج، وهي كالآتي: (الدباغ، 2020، 77).

#### ❖ أنموذج الانحدار التجميعي ("Pooled Regression Model "PME):

وعلى، مما سبق، ومن الصيغة الرياضية (1)، سيتم تقدير أنموذج البانل الديناميكي وفق الصيغة القياسية الآتية:

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$  تمثل معاملات العلاقة في الآجل القصير (Short-run Coefficients)، أي هي المسؤولة عن وجود العلاقة قصيرة الآجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

$\gamma_7$ : تمثل معاملات العلاقة في الآجل الطويل (Long-run Coefficients)، وهي تمثل المرونات (Elasticities) لان المتغيرات بصيغتها اللوغاريتمية والتي من خلالها يمكن التوصل إلى ما يسمى بمعادلة التكامل المشترك (أي معادلة العلاقة طويلة الآجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة).

ECT: معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Term)، والذي يجب أن يكون سالباً ومعنوياً وأقل من الواحد الصحيح حتى يكون هناك تصحيحاً للخطأ ويكون هناك إمكانية للعودة إلى الوضع التوازني.

$\epsilon_t$ : تمثل حد الخطأ العشوائي للأ نموذج أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب، وهو يشمل جميع المتغيرات الأخرى غير الداخلة في النموذج والتي لها تأثير في البعد المالي كاستقرار السياسي وأسعار الفائدة وسعر الخصم.....الخ.

ومن أجل التوصل والحصول على نتائج دقيقة كان لابد من استخدام مجموعة من الاختبارات القياسية، ومن ثم تقدير العلاقات في كلا الأجلين الطويل والقصير لكل المقاطع العرضية، وعلية سيتم تطبيق ذلك وفق مجموعة من الخطوات التالية:

**الخطوة الأولى: اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل**

جدول (7)

اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل للأ نموذج باستخدام (LLC)

Levin, Lin and Chu Test						
Series	At Level			At First Difference		
	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept	None
Ln(Y)	-1.88468	-0.73417	0.52530	-8.91337	-8.15509	-10.4379
prob.	(0.2715) <sup>n.s</sup>	(0.2314) <sup>n.s</sup>	(0.7003) <sup>n.s</sup>	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
Ln(X <sub>1</sub> )	-3.28883	-3.15789	-2.10159	---	---	---
prob.	(0.0005)*	(0.0008)*	(0.0178)**	---	---	---
Ln(X <sub>2</sub> )	-3.34516	-5.80424	-0.04839	---	---	---
prob.	(0.0004)*	(0.0000)*	(0.4807) <sup>n.s</sup>	---	---	---
Ln(X <sub>3</sub> )	-3.82711	-3.89875	0.38473	---	---	---
prob.	(0.0001)*	(0.0000)*	(0.6498) <sup>n.s</sup>	---	---	---
Ln(X <sub>4</sub> )	-4.18235	-5.63312	-1.11708	---	---	---
prob.	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.1320) <sup>n.s</sup>	---	---	---
Ln(X <sub>5</sub> )	-3.72749	-5.06991	-0.13400	---	---	---

$$Y_t = \alpha_0 + \beta_1 Y_{1,t-1} + \beta_2 X_{1,t-1} + \beta_3 X_{2,t-1} + \beta_4 X_{3,t-1} + \beta_5 X_{4,t-1} + \beta_6 X_{5,t-1} + \beta_7 X_{6,t-1} + \sum_{i=1}^p \gamma_1 \Delta X_{1,t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_2 \Delta X_{2,t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_3 \Delta X_{3,t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_4 \Delta X_{4,t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_5 \Delta X_{5,t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_6 \Delta X_{6,t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_7 \Delta Y_{t-i} + \emptyset ECT_{t-i} + \epsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

وسيتم أخذ اللوغاريتم للأساس الطبيعي لجميع متغيرات الدراسة وذلك لعدة أسباب، أهمها:

- ❖ تجنب العلاقات غير الخطية المتوقعة بين المتغيرات.
- ❖ يعمل على تحقيق افتراض خطية الدالة وبالتالي تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير النماذج القياسية.
- ❖ تحقق السكون في البيانات.
- ❖ استخدام هذا النوع من التحويل للمتغيرات يؤدي إلى نتائج ذات جودة عالية (Superior Fit) نتيجة لتحقيقه أقل خطأ معياري للبيانات مقارنة بالأنواع الأخرى من التحويلات.
- ❖ معاملات الانحدار المقدرة ستتحول إلى مروونات ويكون تفسيرها بشكل نسب مئوية.
- ❖ لتجنب مشكلة عدم تجانس التباين، لكون اخذ التباين يؤدي الى تقليل الفوارق بين المشاهدات.

أي أن النموذج، بعد أخذ اللوغاريتم للأساس الطبيعي لجميع المتغيرات، سيكون بالشكل الآتي:

$$Ln(Y_t) = \alpha_0 + \beta_1 Ln(Y_{1,t-1}) + \beta_2 Ln(X_{1,t-1}) + \beta_3 Ln(X_{2,t-1}) + \beta_4 Ln(X_{3,t-1}) + \beta_5 Ln(X_{4,t-1}) + \beta_6 Ln(X_{5,t-1}) + \beta_7 Ln(X_{6,t-1}) + \sum_{i=1}^p \gamma_1 \Delta Ln(X_{1,t-i}) + \sum_{i=1}^p \gamma_2 \Delta Ln(X_{2,t-i}) + \sum_{i=1}^p \gamma_3 \Delta Ln(X_{3,t-i}) + \sum_{i=1}^p \gamma_4 \Delta Ln(X_{4,t-i}) + \sum_{i=1}^p \gamma_5 \Delta Ln(X_{5,t-i}) + \sum_{i=1}^p \gamma_6 \Delta Ln(X_{6,t-i}) + \sum_{i=1}^p \gamma_7 \Delta Ln(Y_{1,t-i}) + \emptyset ECT_{t-i} + \epsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

إذ أن:

$\Delta$ : تمثل الفروق للمتغيرات لكل متغير معتمد ومستقل،  $t$ : تمثل الزمن،  $\alpha_0$ : تمثل الحد الثابت.  $p$ : تمثل عدد فترات التأخرات الزمنية،



الخطوة الثانية: اختبار التكامل المشترك (Pedroni Residual Cointegration Test)

جدول (8)

نتائج اختبار التكامل المشترك لبيديوني

Pedroni Residual Cointegration Test				
Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)				
	Statistic		Weighted	Prob.
	Prob.		Statistic	
Panel v-Statistic	-2.878570	(0.9980) <sup>ns</sup>	-2.952569	(0.9984) <sup>ns</sup>
Panel rho-Statistic	0.948710	(0.8286) <sup>ns</sup>	0.876025	(0.8095) <sup>ns</sup>
Panel PP-Statistic	-2.440609	(0.0073)*	-3.447506	(0.0003)*
Panel ADF-Statistic	-2.465734	(0.0068)*	-3.372261	(0.0004)*
Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	1.763424	(0.9611) <sup>ns</sup>		
Group PP-Statistic	-3.725279	(0.0001)*		
Group ADF-Statistic	-3.319450	(0.0005)*		

(\*) مستوى معنوية 1% ، (\*\*) مستوى معنوية 5% ، (\*\*\*) مستوى معنوية 10% ، (ns) غير معنوية.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

يوضح جدول (8) علاقات التكامل المشترك بين المتغير المعتمد (الاستثمار) وبين المتغيرات المستقلة، إذ يلاحظ من خلال النتائج في الجدول أن هناك أربعة اختبارات من مجموع سبعة اختبارات تؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث وجميعها عند مستوى معنوية أقل من 1% (أي وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث).

الخطوة الثالثة: تحديد فترة الإبطاء المثلى من خلال نموذج (VAR)

جدول (9)

فترة الإبطاء المثلى للنموذج

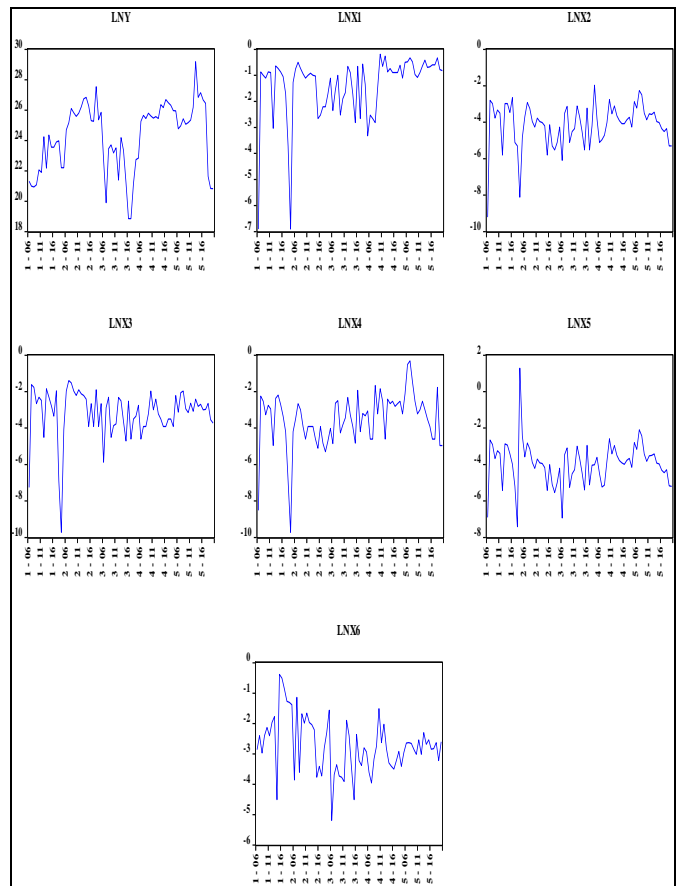
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-487.5965	NA	0.921971	19.78386	20.05154	19.88580
1	-390.4362	163.2294	0.136931	17.85745	19.99891*	18.67293
2	-338.1321	73.22571	0.134447	17.72528	21.74053	19.25431
3	-246.8591	102.2258*	0.034063	16.03436	21.92339	18.27694

prob.	(0.0001)*	(0.0000)*	(0.4467) <sup>ns</sup>	---	---	---
Ln(X <sub>6</sub> )	-481571	-4.49809	-0.74009	---	---	---
prob.	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.2296) <sup>ns</sup>	---	---	---

(—): تشير إلى أن المتغيرات مستقرة في المستوى (At Level).  
 (\*): مستوى معنوية 1% ، (\*\*) مستوى معنوية 5% ، (\*\*\*) مستوى معنوية 10% ، (ns) غير معنوية.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد برمجية Eviews 12.

يوضح جدول (7) اختبار جذر الوحدة، إذ نلاحظ أن المتغيرات المستقلة هي مستقرة في المستوى (At Level) وهذا ما يشير إلى عدم احتوائها على جذر وحدة (أي أنها ساكنة). أما المتغير المعتمد (الاستثمار) فنلاحظ بأنه غير ساكن في المستوى مما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى وجود جذر الوحدة وبالتالي نقوم بأخذ الفرق الأول له (At First Difference) لكي يصبح ساكناً. وشكل (1) يوضح طبيعة متغيرات النموذج اتجاهها خلال مدة البحث.



شكل (1): اتجاهات متغيرات النموذج للمدة (2006-2020)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

D(LX5)	2.798389	2.936190	0.953068	(0.3501) <sup>ns</sup>
D(LX6)	-0.635630	0.223008	-2.850253	(0.0088)*
C	10.40840	5.042814	2.064006	0.0500
@TREND	0.235268	0.334846	0.702614	0.4891
(*) مستوى معنوية 1% (** مستوى معنوية 5% (***) مستوى معنوية 10% (ns): غير معنوية.				

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12

### أولاً: نتائج العلاقة في الآجل الطويل:

- 1- ان العلاقة طردية ومعنوية بين مؤشر صافي الربح والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة مؤشر صافي الربح بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (6.90%).
- 2- ان العلاقة طردية ومعنوية بين معدل العائد على الاستثمار والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة معدل العائد على الاستثمار بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (34.97%).
- 3- ان العلاقة طردية ومعنوية بين معدل العائد على حقوق الملكية والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (15.83%).
- 4- ان العلاقة عكسية ومعنوية بين العائد على الودائع والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة العائد على الودائع بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار بنسبة (2.60 - %)، وهذه النتيجة جاءت مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية.
- 5- ان العلاقة عكسية ومعنوية بين معدل العائد على الأموال المتاحة والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة معدل العائد على الأموال المتاحة بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار بنسبة (11.60 - %)، وهذه النتيجة لا تتسجم ومنطوق النظرية الاقتصادية.
- 6- ان العلاقة طردية ومعنوية بين معدل العائد على الأسهم والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (10%)، أي أن زيادة معدل العائد على الأسهم بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (1.52%).

### ثانياً: نتائج العلاقة في الآجل القصير:

- 1- أظهرت العلاقة المقدره بأن معامل تصحيح الخطأ (ECM) قد بلغت قيمته (-0.21) وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً وأقل من الواحد الصحيح وعند مستوى معنوية أقل من (5%)، وهذا يشير إلى صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل (إمكانية تصحيح أخطاء النموذج)، أي أن تصحيح اختلال التوازن للنموذج المقدر (معدل الاستثمار) يتطلب أربعة سنوات وثمانية أشهر من أجل العودة إلى الوضع التوازني.
- 2- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية ومعنوية بين مؤشر صافي الربح والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة مؤشر صافي الربح بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (1.48%).

4	-	59.79212	0.028338	15.14712	22.90993	18.10324
5	175.6780	59.25347	0.012735*	12.87473*	22.51132	16.54440*
6	-	NA	0.921971	19.78386	20.05154	19.88580
7	487.5965	163.2294	0.136931	17.85745	19.99891*	18.67293
8	-	73.22571	0.134447	17.72528	21.74053	19.25431
	390.4362					
	338.1321					

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12

يوضح جدول (9) عدد فترات الإبطاء المثلث لمنحنيات النموذج، ومن خلال استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، والاعتماد على معيار (SC) فإن عدد فترات الإبطاء المثلث التي تخلص النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي هي (1).

الخطوة الرابعة: تقدير وتفسير نتائج الآجل الطويل والتقصير ومعلمة تصحيح الخطأ باستخدام مقدرات وسط المجموعة المدجة (PMG) في بيئة نموذج (ARDL)

جدول (10)

نتائج الآجل الطويل والتقصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Method: Panel ARDL-PMG				
Dependent Variable: D[Ln(Y)]				
Dynamic egressors (1 lag, automatic): Ln(X1) Ln(X2) Ln(X3) Ln(X4) Ln(X5) Ln(X6)				
Long-Run Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Ln(X1)	6.901057	1.423800	4.846928	(0.0001)*
Ln(X2)	34.96548	4.474888	7.813711	(0.0000)*
Ln(X3)	15.83369	2.526820	6.266253	(0.0000)*
Ln(X4)	-2.601668	0.279814	-9.297857	(0.0000)*
Ln(X5)	-11.60234	1.646637	-7.046082	(0.0000)*
Ln(X6)	1.523991	0.883237	1.725461	(0.0973)***
Short-Run Equation				
COINTEQ01	-0.209464	0.118415	-1.768899	(0.0432)**
D(LX1)	1.478351	0.974383	1.517217	(0.0056)*
D(LX2)	-7.444484	4.616834	-1.612465	(0.1199) <sup>ns</sup>
D(LX3)	2.888829	1.749348	1.651375	(0.1117) <sup>ns</sup>
D(LX4)	1.314343	1.375421	0.955593	(0.3488) <sup>ns</sup>

زيادة معدل العائد على الأموال المتاحة بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (0.45%).

7- الإشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية ومعنوية بين معدل العائد على الأسهم والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة معدل العائد على الأسهم بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار بنسبة (0.10%).

#### جدول (11)

تأثير تقدير العلاقة قصيرة الأجل في المصرف الاستثماري العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.160129	0.001402	-114.1988	0.0000
D(LNX1)	1.864998	0.249467	7.475944	0.0050
D(LNX2)	-4.999234	0.991942	-5.039848	0.0151
D(LNX3)	-0.474403	0.089455	-5.303247	0.0131
D(LNX4)	6.697930	1.080898	6.196633	0.0085
D(LNX5)	0.446044	0.034677	12.86295	0.0010
D(LNX6)	-0.102159	0.011158	-9.155314	0.0028
C	10.31412	4.059622	2.540660	0.0846
@TREND	-0.215061	0.002692	-79.87941	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

ثانياً: مصرف بغداد: Bank of Baghdad

يتضح من جدول (12)، أن معامل تصحيح الخطأ (ECM) في مصرف بغداد قد بلغت (0.025) وهي قيمة موجبة وهذا ما يشير إلى عدم وجود علاقة توازنية في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة باتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل.

#### جدول (12)

تأثير تقدير العلاقة قصيرة الأجل في مصرف بغداد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	0.025057	0.000154	162.5646	0.0000
D(LNX1)	1.146683	0.036597	31.33288	0.0001
D(LNX2)	-3.138959	1.247495	-2.516210	0.0865
D(LNX3)	1.114869	0.016904	65.95459	0.0000
D(LNX4)	0.461621	0.098010	4.709931	0.0181
D(LNX5)	1.862396	1.772264	1.050857	0.3705
D(LNX6)	-0.197976	0.003173	-62.40024	0.0000
C	-1.052566	0.667113	-1.577794	0.2127
@TREND	-0.077644	0.000277	-280.6051	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

ثالثاً: المصرف الأهلي العراقي: National Bank of Baghdad

يتضح من جدول (13) أدناه ما يلي:

1- أظهرت العلاقة المقدرة بأن معامل تصحيح الخطأ (ECM) في المصرف الأهلي العراقي قد بلغت قيمته (-0.12) وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً وأقل من الواحد الصحيح وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا يشير إلى صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل (إمكانية تصحيح أخطاء النموذج)، أي أن تصحيح اختلال التوازن للنموذج المقدر للمصرف الأهلي العراقي يتطلب ثمانية سنوات وثلاثة أشهر من أجل العودة إلى الوضع التوازني.

- 3- الإشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية بين معدل العائد على الاستثمار والاستثمار إلا إنها غير معنوية. وهذا خلاف مع نتائج الأثر في الأجل الطويل.
- 4- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية والاستثمار إلا إنها غير معنوية. وهذا خلاف مع نتائج الأثر في الأجل الطويل.
- 5- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية بين العائد على الودائع والاستثمار إلا إنها غير معنوية. وهذا خلاف مع نتائج الأثر في الأجل الطويل.
- 6- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية بين معدل العائد على الأموال المتاحة والاستثمار إلا إنها غير معنوية. وهذا خلاف مع نتائج الأثر في الأجل الطويل.
- 7- الإشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية ومعنوية بين معدل العائد على الأسهم والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة معدل العائد على الأسهم بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار بنسبة (0.64%). وهذه النتيجة جاءت مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية ولنتائج الأثر في الأجل الطويل.

#### الخطوة الخامسة: تقدير العلاقات قصيرة الأجل على مستوى المصرف الواحد

يتم في هذه الخطوة تقدير علاقات الأجل القصير لكل مقطع من المقاطع العرضية على حدى (أي بالنسبة للمصرف الواحد)، وكالاتي:

#### أولاً: مصرف الاستثمار العراقي: Investment Bank of Iraq

يتضح من جدول (11) أدناه ما يلي:

- 1- أظهرت العلاقة المقدرة بأن معامل تصحيح الخطأ (ECM) في المصرف الاستثماري العراقي قد بلغت قيمته (-0.16) وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً وأقل من الواحد الصحيح وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا يشير إلى صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل (إمكانية تصحيح أخطاء النموذج)، أي أن تصحيح اختلال التوازن للنموذج المقدر لمصرف الاستثمار العراقي يتطلب ستة سنوات وثلاثة أشهر من أجل العودة إلى الوضع التوازني.
- 2- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية ومعنوية بين مؤشر صافي الربح والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة مؤشر صافي الربح بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (1.86%).
- 3- الإشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية ومعنوية بين معدل العائد على الاستثمار والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة معدل العائد على الاستثمار بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار بنسبة (4.999%) وهذا لا ينسجم مع منطوق النظرية الاقتصادية.
- 4- الإشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية ومعنوية بين معدل العائد على حقوق الملكية والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار بنسبة (0.47%).
- 5- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية ومعنوية بين العائد على الودائع والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة العائد على الودائع بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (6.698%).
- 6- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية ومعنوية بين معدل العائد على الأموال المتاحة والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن

معدل العائد على الأسهم بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار بنسبة (0.59- %).

جدول (14)

نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل في المصرف التجاري العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.126399	0.004204	-30.06425	0.0001
D(LNX1)	1.501324	0.290771	5.163253	0.0141
D(LNX2)	-1.206199	1.717741	-0.702201	0.5331
D(LNX3)	0.666318	0.475414	1.401553	0.2556
D(LNX4)	0.126296	0.014662	8.614145	0.0033
D(LNX5)	-0.189998	0.184743	-1.028446	0.3794
D(LNX6)	-0.591411	0.073128	-8.087329	0.0040
C	6.617115	11.29882	0.585647	0.5993
@TREND	0.016008	0.000809	19.79869	0.0003

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

#### خامساً: مصرف المنصور للاستثمار: Mansour Bank for Investment

يتضح من جدول (15) ما يأتي:

1- أظهرت العلاقة المقدرة بأن معامل تصحيح الخطأ (ECM) في مصرف المنصور للاستثمار قد بلغت قيمته (-0.126) وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً وأقل من الواحد الصحيح وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا يشير إلى صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل (إمكانية تصحيح أخطاء النموذج)، أي أن تصحيح اختلال التوازن للنموذج المقدر لمصرف المنصور للاستثمار يتطلب سنة وخمسة أشهر من أجل العودة إلى الوضع التوازني.

2- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية ومعنوية بين مؤشر صافي الربح والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة مؤشر صافي الربح بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (1.5%).

3- الإشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية وغير معنوية بين العائد على الاستثمار والاستثمار.

4- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية ومعنوية بين العائد على حقوق الملكية والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (10%)، أي أن زيادة العائد على حقوق الملكية بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (0.66%).

5- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية ومعنوية بين العائد على الودائع والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أن زيادة العائد على الودائع بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (0.126%).

6- الإشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية و غير معنوية بين العائد على الأموال المتاحة والاستثمار .

7- الإشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية ومعنوية بين معدل العائد على الأسهم والاستثمار عند مستوى معنوية أقل من 1%.

جدول (15)

نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل في مصرف المنصور للاستثمار

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.126399	0.004204	-30.06425	0.0001
D(LNX1)	1.501324	0.290771	5.163253	0.0141

2- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية ومعنوية بين مؤشر صافي الربح والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (10%)، أي أن زيادة مؤشر صافي الربح بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (2.59%).

3- الإشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية وغير معنوية بين كل من (معدل العائد على الاستثمار، ، والعائد على الودائع والعائد على الأموال المتاحة ) والاستثمار .

4- الإشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية ومعنوية بين معدل العائد على الأسهم والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أن زيادة معدل العائد على الأسهم بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار بنسبة (1.17- %).

جدول (13)

نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل في المصرف الأهلي العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.120167	0.001951	-61.58628	0.0000
D(LNX1)	2.586313	0.956051	2.705205	0.0735
D(LNX2)	-2.138329	1.109077	-1.928026	0.1495
D(LNX3)	3.855391	2.644394	1.457948	0.2409
D(LNX4)	-1.107686	1.519040	-0.729202	0.5187
D(LNX5)	-2.351359	5.917205	-0.397377	0.7177
D(LNX6)	-1.166820	0.253619	-4.600671	0.0193
C	7.011326	4.859811	1.442716	0.2448
@TREND	-0.113424	0.005181	-21.89189	0.0002

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

#### رابعاً: المصرف التجاري العراقي: Commercial Bank of Iraq

يتضح من جدول (14) ما يأتي:

1- أظهرت العلاقة المقدرة بأن معامل تصحيح الخطأ (ECM) في المصرف التجاري العراقي قد بلغت قيمته (-0.13) وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً وأقل من الواحد الصحيح وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا يشير إلى صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل (إمكانية تصحيح أخطاء النموذج)، أي أن تصحيح اختلال التوازن للنموذج المقدر للمصرف التجاري العراقي يتطلب سبعة سنوات وسبعة أشهر من أجل العودة إلى الوضع التوازني.

2- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية ومعنوية بين مؤشر صافي الربح والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أن زيادة مؤشر صافي الربح بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (1.50%).

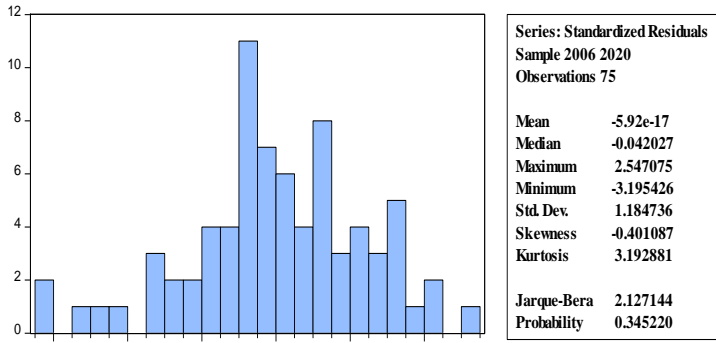
3- الإشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية وغير معنوية بين كل من (معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على الأموال المتاحة ) والاستثمار .

4- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية وغير معنوية بين العائد على حقوق الملكية والاستثمار .

5- الإشارة موجبة مما يعني أن العلاقة طردية ومعنوية بين العائد على الودائع والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة العائد على الودائع بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة (0.13%).

6- الإشارة سالبة مما يعني أن العلاقة عكسية ومعنوية بين معدل العائد على الأسهم والاستثمار وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة

## 3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: Normality Distribution of Test



شكل (2): التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

يوضح (2) اختبار جاركو-بيرا (Jarque-Bera) للكشف عن التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر، إذ نلاحظ أن قيمة الاحتمالية للاختبار قد بلغت (2.127) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) مما يعني رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن القيم المتولدة من النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي وبانحراف معياري مقداره (1.18).

## 4- اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة: Multicollinearity Test

جدول (18)

اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج

Variable	Coefficient	Uncentered	Centered
	Variance	VIF	VIF
LX1	0.179323	9.588098	4.150266
LX2	0.302741	87.23515	6.513918
LX3	0.122664	22.88957	3.441194
LX4	0.121417	27.89915	4.144282
LX5	0.067600	17.92720	1.508656
LX6	0.099097	12.73037	1.277723
C	1.852607	28.99836	NA

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

يتضح من جدول (18) اختبار عامل تضخم التباين (VIF) والذي يبين أن جميع عوامل التضخم المركزية كانت أقل (10) مما يعني خلو النموذج الحالي المقدر من مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين متغيراته المستقلة.

## الاستنتاجات والمقترحات

## اولا : الاستنتاجات

1- التذبذب الواضح في مؤشرات الربحية المصرفية بين المصارف قيد البحث ، وكذلك على مستوى المصرف الواحد خلال مدة البحث .

D(LNX2)	-1.206199	1.717741	-0.702201	0.5331
D(LNX3)	0.666318	0.475414	1.401553	0.2556
D(LNX4)	0.126296	0.014662	8.614145	0.0033
D(LNX5)	-0.189998	0.184743	-1.028446	0.3794
D(LNX6)	-0.591411	0.073128	-8.087329	0.0040
C	6.617115	11.29882	0.585647	0.5993
@TREND	0.016008	0.000809	19.79869	0.0003

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

## الخطوة السادسة: الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

## 1- اختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي: Autocorrelation Test

جدول (16)

اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	8.521051	10	0.5781
Pesaran scaled LM	-0.330703		0.7409
Bias-corrected scaled LM	-0.523011		0.6010
Pesaran CD	1.025100		0.3053

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

يوضح جدول (16) اختبار بريش-باجان (Breusch-Pagan) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، إذ نلاحظ أن قيمة الاختبار قد بلغت (8.5) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) مما يعني قبول فرضية عدم التي تنص على أن بواقي النموذج المقدر غير مرتبطة ذاتياً عبر الزمن، بمعنى أن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

## 2- اختبار خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين: Heteroskedasticity Test

جدول (17)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين لبواقي النموذج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.993664	Prob. F(6,68)	0.4367
Obs*R-squared	6.045658	Prob. Chi-Square(6)	0.4181
Scaled explained SS	4.416561	Prob. Chi-Square(6)	0.6205

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

يوضح جدول (17) اختبار بريش-باجان-كودفري (Breusch-Pagan-Godfrey) للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين لبواقي النموذج المقدر، إذ نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لمربع التحديد للاختبار قد بلغت (6.046) للاختبار وبمستوى معنوية أكبر من (5%) مما يعني قبول فرضية عدم التي تنص على تجانس تباين بواقي النموذج المقدر (بمعنى عدم وجود مشكلة تجانس التباين).

## قائمة المصادر

## أولاً: المصادر باللغة العربية

- بيع، جمال، (2018)، دراسة تطبيقية على إدارة المخاطر الائتمان و العائد على الحقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية \_ سلسلة العموم الاقتصادية والقانونية المجلد (04) لعدد (5).
- جار الله، رعد اسامة وذنون، مروان عبدالملك، (2013)، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزوع ARDL للفترة (1960-2010)، مجلة تنمية الرافيدين، مجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.
- الجمال، زكريا يحيى، (2012)، اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، مجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد 21، جامعة الموصل، كلية علوم الحاسوب والرياضيات، الموصل، العراق.
- حداد، فايز سليم، (2014)، الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- حمادة، طارق عبد العاللي (2001)، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطر، البار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
- الدباع، نوار كنعان حسين، (2020)، قياس أثر بعض المتغيرات المالية والنوعية على القطاع المالي-دراسة تحليلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.
- السيفو، وليد اساعيل وفضل، فتاحشولوف، وصائب، جواد ابراهيم، (2006)، سمشكل الاقتصاد القياسي التحليلي: التنبؤ والاختبارات القياسية من درجة الثانية، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الطائي، سمحي فتحي محمد، عبد الهادي، شياء وليد، (2013)، قياس مستوى ربحية المصارف الاسلامية وتحليلها في ظل الازمة المالية - دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية للفترة 2004 - 2010، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 28.
- عطية، عبدالسلام، (2016)، أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي-راسة قياسية لدول منظمة أوبك خلال الفترة (2000-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ورقلة، الجزائر.
- كاظم، نبراس جاسم، (2015)، تباين العائد على الاستثمار دالة لاختلاف الحصص السوقية "مجلة دراسات محاسبية و المالية، مجلد العاشر، العدد (32)، الفصل الثالث، ماجستير ادارة اعمال، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس.
- مجيد، ضياء، (2005) اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- النجمي، عدنان تايه و التميمي، ارشد فؤاد (2008) التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة - الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

## ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

- Gujarati, Damodar, 2003, Basic Econometrics, The Mc Graw-Hill Companies, Inc, New York, USA.
- Timothy Neal, 2014, Panel cointegration analysis with xtpedroni, The Stata Journal, University of New South Wales, Sydney, Australia.

- 2- حصل مصرف المنصور على اعلى نسبة لصافي الربح، اذ حصل على معدل (45.84%)، ثم مصرف بغداد بنسبة (43.51%)، الامر الذي يدل على كفاءة هذين المصرفين في تشغيل اموالها مقارنة بالمصارف الاخرى.
- 3- حصل مصرف بغداد على اعلى معدل للعائد على الاستثمار، اذ بلغ متوسط العائد على الاستثماره (8.85%)، ويليه بالمرتبة الثانية مصرف المنصور، اذ بلغ متوسط العائد على الاستثمار فيه (5.87%). كذلك حصول مصرف بغداد على المرتبة الاولى على مستوى المؤشرات الاخرى وهي كل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع ومعدل العائد على الاموال المتاحة ومعدل العائد على الاسهم، ويليه مصرف المنصور بالمرتبة الثانية ايضا، الامر الذي يعكس فعالية النشاط المصرفي في هذين المصرفين خلال مدة البحث مقارنة بالمصارف الاخرى.
- 4- تبين من خلال التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الربحية والاستثمار في المصارف عينة البحث.
- 5- اظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ (ECM) على مستوى اجالي المصارف قيد البحث، وعلى مستوى المصرف الواحد، بلغت قيمته سالبة ومعنوية احصائيا واقل من الواحد صحيح، الامر الذي يشير الى صحة العلاقة التوازنية طويلة الاجل (امكانية تصحيح اخطاء النموذج)، اي ان عدم التوازن في الاجل القصير في (Y) في المدة (t-1) يمكن تصحيحه بالمدة (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل بسبب اي صدمة او تغير في المتغيرات المستقلة المستخدمة في البحث.
- 6- من خلال تقدير نموذج بانل الديناميكي تبين لنا وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث، اي وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات البحث، كما تشير نتائج التقدير الى ان النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة التداخل الخطي بين متغيراته المستقلة، وعدم وجود لمشكلة تجانس التباين.

## ثانياً: المقترحات

- 1- ضرورة اهتمام المصارف بالعلاقة القوية بين مؤشرات الربحية المصرفية والاستثمار، اذ ان مؤشرات الربحية تعكس حالة المصرف الجيدة، الامر الذي يدل على اتباع هذا المصرف لسياسات واجراءات سليمة ومناسبة مقارنة مع المصارف الاخرى.
- 2- تشجيع الباحثين في هذا المجال في اعداد الدراسات والتركيز على بناء نماذج قياسية وفق المقاطع العرضية واسلوب السلاسل الزمنية وتقديم هذه الدراسات الى المصارف التجارية لمعرفة حجم واهمية المتغيرات المؤثرة على القرار الاستثماري.
- 3- التأكيد على المصارف بدراسة اسباب انخفاض قيم مؤشرات الربحية في عدد من السنوات قيد البحث، الامر الذي يشير الى انخفاض عوائد الاستثمارات والاسهم فيها، لكي تتمكن من معرفة ومعالجة الانحرافات التي حصلت خلال هذه السنوات والعمل على تحقيق افضل العوائد.

# تقييم الاداء المالي لعينة من المصارف العاملة في اقليم كوردستان-العراق للمدة (2009- 2019)

يونس على احمد<sup>1,2</sup>، وريا محمد زاهر<sup>1</sup>

<sup>1</sup> كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق

<sup>2</sup> كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق

## المقدمة

من الناحية العلمية والعملية فإن الوظيفة الرئيسية للمصارف ذات جانبين هما قبول الودائع المختلفة من المودعين ومنح القروض المتنوعة إلى المقترضين، ويتفرع من هذين الجانبين وبسببها خدمات كثيرة يؤديها المصرف لكلا الفريقين لها أهميتها القصوى في النظام الاقتصادي بما يحقق للمصارف المساهمة في خلق الجو المناسب والبنية الصالحة للتنمية الاقتصادية، وتطوير اقتصادات البلاد، وتوافر مقومات خارج إطار النظام المصرفي تتحكم فاعليته في التنمية الاقتصادية ولا يقتصر على عناصر كمية يتيسر قياسها مثل الدخل الوطني والنتاج المحلي وإنما تشمل على عناصر كيفية لا تقاس رقمياً مثل التشريع أو الكفاءة التنظيمية للهيكلة الاقتصادي أو علاقة النظام المصرفي بالسلطة التنفيذية.

وكما هو معروف أن للمصارف له أهمية كبيرة ودورا حيويًا في تنشيط الاقتصاد وخلق القيمة المضافة، وذلك من أجل تسريع وتائر النمو والمحافظة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ولاشك أن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهداً كبيراً وعملاً مستمرًا لإستخدام رشيد لموارد المصارف المالية و المادية المتاحة والمتوقعة والمحافظة على انشطتها، فمن هذا المنطلق فإن تقييم كفاءة الأداء المالي هو الوسيلة اللازمة لمقارنة ومتابعة الأنشطة المتنوعة في المصرف والمقارنة بين مدخلات مدة زمنية معينة ومخرجاتها. وتعد عملية تقييم الأداء بأنها من أهم الأهداف الرئيسية للمؤسسة، كما يعد الأداء أحد العوامل والمقومات الرئيسة التي تعتمد عليها المؤسسة لقياس مدى النجاح أو الفشل، وعادة ما يتم تقييم أداء المؤسسة بناء على عدة معايير وأسس تُستخدم لقياس النتائج المتحققة، هل هي مطابقة للأهداف والخطط الموضوعة أم لا؟ وهل هذه الخطط انحرفت عن المسار الصحيح أم لا؟ وكذلك العمل على تصحيح الأخطاء في حال إن وجدت، لذلك من الضروري أن يتم أخذ عدة مؤشرات ومتغيرات بعين الاعتبار لكي تكون عملية التقييم والمقارنة صحيحة.

من هذا المنطلق يهدف البحث الى تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف العاملة في إقليم كوردستان-العراق من خلال الاعتماد على أهم المعايير والمؤشرات الرئيسة في تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الأساليب القياسية المتقدمة.

**المستخلص-** تعد عملية تقييم الأداء بأنها من الأهداف الرئيسية للمؤسسة، ويمثل الأداء أحد العوامل والمقومات الرئيسة التي تعتمد عليها المؤسسة لقياس النجاح أو الفشل. يشكل التحليل المالي لأرصدة المصارف انعكاساً وبشكل واضح لحقيقة المركز المالي لتلك المصارف، حيث يسهم تحليل النشاط المصرفي المالي في بيان نقاط الضعف في أداء المصارف و بناء نموذج ملائم لتطوير الأداء المصرفي في المصارف عموماً والمصارف على وجه التحديد، يسعى البحث إلى تحقيق هدف تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف العاملة في إقليم كوردستان-العراق للمدة (2009 – 2019) من خلال الاعتماد على أهم المعايير والمؤشرات الرئيسة في تقييم الأداء المالي ومن أجل تحقيق هدف البحث، فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي - التحليلي المقارن استناداً إلى الاساليب القياسية المتقدمة و التحليل المالي و الاقتصادي اعتماداً على البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية الصادرة عن المصارف (عينة البحث). وقد تبين من البحث والتحليل ومن خلال المؤشرات التي تم استخدامها ان هناك تقلبات كبيرة في البيانات المالية السنوية للمصارف و ان مستوى الاداء لم يكن مستقراً في المصارف بين فترة و اخرى وذلك بسبب الازواج المالية والسياسية غير المستقرة وكذلك ضعف السياسات المتبعة لبعض المصارف في بعض السنوات اضافة إلى ذلك و من خلال الجانب التطبيقي فان البحث يكشف ايضاً أنه حسب مؤشر نسبة هامش صافي الربح (المصرف المتحد للأستثمار في المرتبة الأولى و مصرف الاستثمار العراقي في المرتبة الثانية و مصرف الأهلي العراقي في المرتبة الثالثة)، بينما تختلف هذه الترتيبات حسب نوع المؤشرات من ذلك يجب على تلك المصارف ضرورة عمل على تحقيق الاستقرار في النشاط المصرفي والأداء المالي خلال رفع القدرة التنافسية من جهة و العمل على رفع مستوى الكفاءات الاستثنائية المباشرة وغير المباشرة.

**الكلمات الدالة-** تقييم الاداء، التحليل المالي، المصارف، اقليم كوردستان العراق.

2. لم تتمكن المصارف موضوع البحث تحقيق أهدافها وفقاً للموارد المالية المتاحة لها خلال مدة البحث .
3. لم تتمكن المصارف موضوع البحث من تحقيق أهدافها بصورة جيدة في ضوء وجود الأزمة المالية الداخلية في العراق وإقليم كردستان .

#### خامساً. أسلوب و منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي - التحليلي المقارن استناداً إلى التحليل المالي والاقتصادي والأساليب القياسية المتقدمة (ARDL - PMG) معتمدين على البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية الصادرة من المصارف (عينة البحث).

#### سادساً. حدود وعينة البحث:

يهدف تحقيق هدف البحث واثبات فرضياته تم اختيار مجموعة من المصارف العاملة في إقليم كردستان (4) منها مصارف إسلامية و(11) منها مصارف تجارية وهي: (مصرف بغداد، المصرف العراقي الإسلامي للتجارة والتنمية، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، المصرف المتحد للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، مصرف ايلاف الإسلامي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، المصرف التجاري العراقي، مصرف الشمال للتقويم والاستثمار، مصرف آشور الدولي للاستثمار، مصرف دجلة والفرات الإسلامي للتنمية والاستثمار، مصرف كردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية الدولي، مصرف المنصور للاستثمار) لتكون عينة البحث، أما الحدود الزمنية للبحث يغطي الفترة الممتدة بين (2009 - 2019)، والهدف الرئيسي من اختيار عينة كبيرة من المصارف كموضوع للبحث يعود إلى (الحصول على نتائج أكثر دقة لتمثيل مجتمع البحث تمثيلاً صحيحاً وإيجاد مقارنات واقعية ومنطقية، ومن جهة أخرى المقارنة الواقعية والصحيحة بين أكثرية المصارف العاملة في إقليم كردستان حتى يتبين للزبائن المعلومات الدقيقة عن المصارف)

#### سابعاً. هيكل البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث وعناصره والتحقق من الاجابة على فرضياته، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول: يتناول الفصل الأول (الإطار النظري والمفاهيمي لتقييم الأداء المالي للمصارف)، في حين خصص الفصل الثاني (للإطار التحليلي لتقييم الأداء المالي للمصارف عينة البحث للمدة (2009 - 2019)، أما الفصل الثالث يركز على (القياس والتحليل المالي لكفاءة أداء المصارف عينة البحث)، وأخيراً تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات والمقترحات .

#### التعليق على الدراسات السابقة :

يعد تلخيص الدراسات السابقة على درجة كبيرة من الأهمية في البحث العلمي، نظراً لقيام الباحث العلمي بالتعليق عن استفسارات لأسئلة متعددة تعلق بذهنه، لذا يتطلب الاستعانة بالدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. ويمكن أعتاد في هذا البحث على الدراسات التالية المتعلقة بموضوع البحث.

## منهجية البحث و الدراسات السابقة

### منهجية البحث:

#### أولاً. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أنه على الرغم من الدور الحيوي للمصارف في تنشيط الاقتصاد وخلق القيمة المضافة والتأثيرات المالية والنقدية على الاقتصاد المحلي، إلا أنّ بعض التساؤلات لاتزال قائمة منها :

1. إلى أي مدى تحقق المصارف المختارة أهدافها المحددة وفقاً لقدرتها المالية المتاحة والمؤشرات المستخدمة؟
2. إلى أي مدى ساهمت المصارف في تحقيق الاستقرار المالي وفقاً لقدرتها السوقية المتاحة والمؤشرات المستخدمة؟
3. هل يساهم تقييم الأداء المالي للمصارف في تعزيز موقعها التنافسي؟

#### ثانياً. أهمية البحث :

##### تأتي أهمية البحث فيما يأتي :

1. الدور الحيوي للمصارف في تنشيط الاقتصاد من خلال دور الوساطة المالية المناطة بها، لذا يجب القيام بتقييم الأداء المالي في المصارف عموماً و المصارف عينة البحث على وجه التحديد لأجل التعرف على واقع أعمالها وعملياتها وموقعها التنافسي في ميدان التعاملات المصرفية .
2. التعرف على كفاءة أداء المصارف العاملة في إقليم كردستان بالإعتماد على مؤشرات تقييم الأداء المالي .
3. أهمية عملية تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف والتي تساهم بدورها في تشخيص كفاءة الموارد المالية والاقتصادية للمصارف واستخدامها بشكل أمثل وكذلك تنشيط الواقع المالي والاقتصادي للمصارف .
4. تحليل النشاط المصرفي الذي يسهم في بيان نقاط الضعف والقوة في أداء المصارف وفقاً للأهداف المرسومة لها و بناء النموذج الملائم لتطوير الأداء المصرفي في إقليم كردستان - العراق .

#### ثالثاً. هدف البحث :

##### يهدف البحث إلى :

1. تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف العاملة في إقليم كردستان - العراق من خلال الاعتماد على أهم المعايير والمؤشرات الرئيسة في تقييم الأداء المالي.
2. التحليل المالي القياسي لكفاءة أداء عينة من المصارف في إقليم كردستان - العراق من خلال الاعتماد على أهم المعايير والمؤشرات الرئيسة في تقييم الأداء المالي.
3. تحليل الأزمة المالية الداخلية في العراق وإقليم كردستان و أثرها في كفاءة الأداء لعينة من المصارف بالاعتماد على الأساليب القياسية المتقدمة.

#### رابعاً. فرضية البحث :

##### ينطلق البحث من الفرضيات الآتية :

1. يساهم تقييم الأداء المالي في تعزيز المركز المالي والقدرات التنافسية للمصارف عينة البحث.



والضعف في أداء المصارف والوقوف على الحلول المناسبة لها، لغرض تحقيق هدف البحث اعتمد الباحث على الاسلوب التحليلي المستند الى المؤشرات المالية، وتوصل الباحث الى انخفاض نسبة العائد بسبب احتفاظ المصرف بسيولة عالية ادى الى انخفاض الاداء المالي بسبب عدم الاستغلال الامثل للموارد المتاحة، واقترح الدراسة على المصرف الموازنة بين السيولة والربحية وعدم تعطيل النقدية المؤدية الى انخفاض مؤشرات الربحية.

#### 6. نعمان محصول و سراج موصو (2019):

بعنوان تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018)، تهدف الدراسة الى تقديم مؤشرات تقييم الأداء المالي للتعرف على أهمية تقييم أداء المالي للبنك المؤسسة العربية المصرفية، فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي - التحليلي المقارن استنادا الى الاساليب القياسية المتقدمة، وتوصلت الدراسة الى أن بنك المؤسسة العربية المصرفية استطاعت تحقيق مستويات ربحية جيدة، ويفسر هذا بقدرته على استغلال الموارد المتاحة أمامه بكفاءة وفعالية .

#### 7. دراسة Doan Siscus Kaldianto Lingga and Junius Tirok (2012):

بعنوان دراسات تجريبية حول إيفا ونسبة الربحية المرتبطة بعائد الأسهم السنوي لشركات إندونيسيا، هدف الدراسة قياس نسب الربحية على الجمهور الإندونيسي وعوائد أسهم الشركات، ويستخدم المنهج الوصفي و منهج الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة تظهر نتيجة الدراسة أن البحث في النهاية يثبت أن مادة EVA لا يؤثر على نسب الربحية المرتبطة بالشركة عوائد الأسهم، لذا اقترحت الدراسة اهتمام الشركات بشكل أكثر تحديداً، يعتبر العائد على حقوق الملكية هو الأكثر أهمية نسبة الربحية المرتبطة بعائدات الأسهم متبوعة بالعائد الأصول.

#### 8. دراسة Iqbal Thonse Hawaldar (2017):

بعنوان تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، هدف هذه الدراسة تقييم المالية لأداء البنوك التجارية في البحرين، واعتمد منهج الانحدار وتحليل الارتباط واختبارات t لتحديد العلاقة بين مختلف المعاملات المالية، توصلت الدراسة الى أن الربحية لها تأثير على كفاية رأس المال والرفع المالي، بينما لم تصدق الدراسة على العلاقة بين الربحية والكفاءة من المصارف، اقترح الدراسة تعزيز الموارد المالية للأنشطة الصناعية التي يولدها المتدربون فرص العمل والتنمية الشاملة للبلاد.

### المبحث الاوول

#### الاطار النظري والمفاهيمي لتقييم الاداء المالي للمصارف

يعد التقييم عملية منظمة لقياس مدى قدرة الأداء الحالي على إتمام المهام المطلوبة كما يجب، والكشف عن مواطن الضعف في خطوات العمل المختلفة، وهي نشاط إداري يقيس مدى تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة، وتتمحور عملية التقييم حول نشاطين رئيسيين يتابعان عملية التنفيذ، ويرصدان الأخطاء فيها، ويقدمان تقريراً بذلك لاتخاذ القرار المناسب بشأنها(محصول و موصو: 2019، 122).

#### 1. دراسة احلام بوعبدلي و خليل عبدالرزاق (2002):

بعنوان تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة قرض الشعبي الجزائري(1997-2000)، هدف الدراسة تتطرق الى العوائد التي تحققتها البنوك التجارية والمخاطر التي تواجهها، ومن اجل تحقيق هدف اعتمد البحث لمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة من خلال المؤشرات التي حصل عليها بالنسبة للبنك فانها تدل على تحسن أدائه من سنة الى أخرى، واقترح الدراسة على التقاطين الأول تتطرق الى تحقيقها البنوك التجارية والمخاطر التي تواجهها، والثاني التعرض الى المحيط المصرفي الجديد وتأثيره على الجهاز المصرفي.

#### 2. دراسة سنان زهير محمد جميل و سوسن احمد سعيد

بعنوان تقييم أداء المصارف باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، هدف البحث دخول في تفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الاداء في المصارف، ولتحقيق الهدف اعتمد البحث على المنهج الوصفي و المنهج التطبيقي، واستنتجت البحث في تحليل المؤشرات السيولة والربحية أن هناك انخفاضاً في أداء المصرف عينة البحث وبشكل كبير، واقترحت الدراسة التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية .

#### 3. دراسة كرومي أسبة (2016):

بعنوان تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية – دراسة تطبيقية خلال فترة 2005 – 2014، تهدف الدراسة الى التعرف على معايير تقييم أداء البنوك التجارية، واستخدام المنهج الوصفي – التحليلي، وتوصلت الدراسة الى أن محدودية وتقليل كفاءة المصرف الوطني في تحقيق الربحية، واقترح الدراسة ضرورة الاعتماد المصرف على النشاطات الحديثة والاشتراك في سوق الأوراق المالية لتحقيق الايرادات.

#### 4. دراسة سليمان بن بوزيد (2017):

بعنوان استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، هدف الدراسة الوقوف على واقع تأثير القروض المصرفية المتعثرة على قيمة الربح الصافي بعد الضريبة في البنوك التجارية، يتبع المنهج(الوصفي - والقياسي – والتحليل المالي) لتحقيق هدف البحث، وتوصلت الدراسة تعتمد جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة على إستراتيجية تنوع محفظة الودائع لديها لتفادي مخاطر السيولة من جهة ، وأيضا التركيز على الحسابات الجارية من جهة اخرى، واقترح الدراسة على البنوك التجارية عمومية منها خاصة التحسين من نوع الخدمات التي تقدمها سواء المتعلقة بجمع الودائع أو منح القروض، والابتعاد عن تنفيذ خطط الحكومة والتركيز على الجدارة الائتمانية للعملاء عن منح القروض .

#### 5. دراسة عثمان أمين احمد (2018):

تقييم الاداء المصرفي باستخدام ادوات التحليل المالي(النسب المالية) دراسة تطبيقية على مصرف دار السلام للاستثمار في العراق للسنوات 2005 الى 2015، بينت الدراسة نقاط القوة والضعف في أداء المصارف والوقوف على الحلول المناسبة لها، في هدف الدراسة ضمان توفير معلومات ذات جودة عالية تمكن من الإشارة الى نقاط القوة

جـ. على مستوى العمليات يؤدي الى اجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على سائر عملياتها الانتاجية والوقوف على العلاقات، التي تربط بين مختلف مراحل الانتاج والتوصل الى خصائص النشاط الانتاجي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية وأثر ذلك على ادارتها ودراسة اقتصاديات برامج التشغيل، وأثرها على كفاءة الانتاج بعوامل الانتاج في مستويات التشغيل المختلفة تمهيداً للوصول الى الاجراءات العلاجية، اللازمة لتلافي القصور في الأداء والعمل على استمرار نجاح الوحدة الاقتصادية في المستقبل. (المطيري : 2011 ، 14)

د. التوصل إلى أقصر وأنسب طريقة لأداء العمل الإنتاجي والتوصل إلى الوقت النموذجي لاتخاذ القرار بصدد مختلف الأنشطة الصناعية. (احمد : 2011 ، 7)

هـ. تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز وبالشكل الذي يعكس درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للوحدة الاقتصادية (محمد : 2008 ، 144).

## 2. الأهمية الخاصة :

أ. متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة مسبقاً، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعاً ضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها، وكل ذلك بالاستعانة بالبيانات والمعلومات المتوفرة عن الأداء المالي. (وسام : 2019 ، 60)

ب. يظهر تقييم الأداء المالي المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديداً لولايات وحالات التغير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي (بعزيز : 2018 ، 24).

جـ. أن العملية تقييم الأداء المالي هي حكم عن سلامة المركز المالي للمصرف، وتحديد مدى كفاءة المصرف وفاعليته في تحقيق ذلك، مقارنة مع غيره من المصارف وعبر مختلف فترات النشاط (شعوي و التجاني : 2015 ، 33).

د. تساعد عملية تقييم الأداء المالي على المصارف في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المتعددة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف التجاري (سعودي : 2018 ، 25).

## ثالثاً : أهداف التقييم المالي في المصارف:

أن إحدى وظائف دراسة تقييم المالي هي التعرف على إمكانية تحقيق الأهداف ، يفترض أن تكون محددة و واضحة لكافة المسؤولين، و العاملين بالمصرف، فضلاً عن تناسق تلك الأهداف فيما بينها ، و إن الإعتماد على المؤشرات العلمية، والعملية في دقة تحديد تلك الأهداف أمر مهم جداً، يضاف إلى ذلك أن الاهداف الرئيسة في التقييم المالي هي :

### 1. الأهمية العامة:

أ. الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وارشاد المنفذين الى وسائل تلاقيها مستقبلاً (شادي : 2014 ، 42).

ب. يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته الوحدة في مسيرتها نحو الأفضل أو التحوّل نحو الأسوأ، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمانياً في الوحدة الاقتصادية من مدة لأخرى و مكانياً مع الوحدات المتأهلهة(ثاسوسي : 2011 ، 27).

وان فهم البيانات المالية الخاصة بالنشاط ككل او الأنشطة التابعة من اهم أسباب نجاح التخطيط المالي والاستراتيجي للأعمال قصيرة وطويلة الأجل، ويساهم التقييم في التعرف على معوقات الربحية فضلاً عن طرائق خفض التكاليف في المصاريف وتوجيه الجهود لخدمة الأعمال الأكثر ربحية في النشاط، وعليه فان عملية التقييم المالي في المصارف تساهم في تحديد مواطن القوة والضعف في الأداء وتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف ( Hawaldar :2017 ، 607).

## أولاً : مفهوم التقييم المالي:

يشير تقييم الأداء المالي الى العملية التي يتم من خلالها استكشاف و اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يساهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وخواصها، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات(شعوي و التجاني : 2015 ، 30-31).

يعرف تقييم الأداء المالي على مستوى المصرف بأنه " الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للمصرف وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المستخدمة بالمصرف (كسياسة السيولة والودائع،.....وغربها) في التأثير على ربحية المصرف ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في المصرف (محصول و موصو :2019 ، 123).

في ضوء ماسبق يمكن وضع تعريف لتقييم الاداء المالي في المصارف على أنه الفحص للتخطيط والرقابة والحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي يتم اتخاذها من حيث تأثيرها على الفعاليات المالية و المركز المالي والاستفادة من كل ذلك في صياغة خطط فاعلة للأداء المستقبلي في المصرف .

## ثانياً : أهمية التقييم المالي في المصارف:

إن استخدام تقييم الاداء المالي بالمصارف يشكل أهمية كبيرة لبيئة العمل فيها، وتلخص هذه الأهمية مساعدة الإدارة على وضع الأهداف، مما يساهم في إعداد الخطط المناسبة لتنفيذ النشاط الاقتصادي لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المالي السليم للاستثمار، ويقدر محدد من رأس المال يتناسب مع إمكاناتهم في ظل مستوى محدد من المخاطر. ويمكن تلخيص أهمية التقييم المالي بالآتي :

### 1. الأهمية العامة :

أ. مساعدة المستويات الإدارية المختلفة داخل المشروع على اكتشاف الإنحرافات والتي يتطلب تحليلها الوقوف على أسبابها حتى يتم التمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية (علي : 2017 ، 66).

ب. يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومدى وتوزيعات على سعر السهم (الأغوات : 2015 ، 40).

عادة الى صافي رأس المال العامل بكلمة حقيقي عندما يتعلق الأمر بالمكائن والمعدات والمصانع وخزيرن المواد الخام...الخ. (القرشي : 2001، 85) وإن فكرة صافي رأس المال العامل تعبر عن مدى التوازن في أداء الشركة، ويمتاز بالتغير في الدوران الأموال، وبحسب على أساس العلاقة الآتية: (بودوز: 2015، 52)

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة

3. هامش صافي الربح (Net Profit Margin): تعد هذه النسبة مؤشر على كفاءة إدارة الشركة في تحقيق أرباح صافية من الإيرادات، فكلما زادت كان هذا مؤشر إيجابي على جودة قرارات وسياسات المبيعات التي اتخذتها إدارة الشركة (Haile and other : 2014, 256)، وتمثل مؤشر الربحية قصيرة الأمد وتعكس كفاءة العمل لدى المنشأة، وحيث ان هدف تعظيم الأرباح يفترضه الاقتصاديون بأنه يشكل أهم هدف للمنشأة فان الربح أهم مقياس لنجاح المنشأة، مع التحفظات التي ترد على هذه المقولة في ضوء وضع السوق من حيث درجة المنافسة (القرشي : 2001، 248)، ويعني ارتفاع هذه النسبة زيادة قدرة المشروع على توليد صافي الأرباح من خلال الإنتاج و المبيعات، كما أنها توضح قدرة المشروع على تحمل انخفاض سعر وحدة المبيعات، أو مقدار المبيعات نتيجة عوامل المنافسة وغيرها، أو تدني مستوى الطلب على منتجات هذا المشروع، وكذا تحمل الأرتفاع النسبي في تكلفة إنتاج المبيعات والعكس صحيح (خضر وآخرون : 2017، 417). وتحسب نسبة هامش صافي الربح من خلال المعادلة الآتية (ابو عودة : 2017، 51):

صافي الربح

هامش صافي الربح = \_\_\_\_\_

الإيرادات

4. نسبة القيمة السوقية الى الدفترية: تستخدم هذه النسبة من اجل إيجاد العلاقة بين سعر السهم (القيمة السوقية) وبين كل من ربحيته و قيمته الدفترية وبالتالي فهي تعكس مؤشرات عن الشركة والتوقعات المستقبلية لهذا الأداء، فعند ارتفاع معدلات الربحية، فان ذلك يعد مؤشراً عن كفاءة ادارة الاصول وادارة القروض، وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية لأسهم العميل طالب الائتمان ومن تلك النسبة (الهاجري : 2016، 41؛ Morthy : 2004, 23):

سعر السوقي للسهم

نسبة القيمة السوقية الى الدفترية = \_\_\_\_\_

القيمة الدفترية للسهم

5. معدل العائد على السهم (Rate of Return Per share): يوضح هذا المعدل نصيب السهم الواحد من صافي الربح بعد الضرائب، سواء في صورة توزيعات

جد تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتهما في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والامكانات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات وخطط العلمية البعيدة عن المراجحة و التقديرات غير الواقعية (وسام : 2019، 61).

2. الاهداف الخاصة :

أ. يهدف تقييم الاداء المالي في مجال المصارف الى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء المصرف التجاري من أهم ادوات تقييم الأداء (بوعبدلي و عبدالرزاق : 2002، 107).

ب. الهدف الأساسي لتقويم الأداء يتجسد في تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليمتد في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد وللوصول إلى هذا الهدف لابد من تحقيق عدد من الأهداف النوعية المتعلقة أساساً بإمداد الوظيفة التخطيطية والإشرافية بالمعلومات والبيانات التي تمكنهم من حسن أدائهم للمهامم (زيود و آخرون : 2005، 181).

رابعاً: معايير ومؤشرات التقييم المالي في المصارف :

يعد التقييم بالنسب المالية من أكثر أساليب التقييم شيوعاً، وعادة ما يعبر عن النسب والمؤشرات المالية بنسبة مئوية أو بعدد مرات حتى تكون ذات دلالة ومعنى، وان فكرة التحليل المالي تقوم على إيجاد علاقات كمية اما بين بيانات المركز المالي للمصرف، أو بين بيانات قائمة الدخل للمصرف فحسب، أو بين بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمصرف معاً، وذلك من خلال بيانات السنة المالية للمصرف، وكذلك الاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات على مدى الزمن، ولأجل تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية سيتم الاعتماد على مجموعة من النسب التي تعطي دلالات ومعاني عن الوضع المالي للمصارف عينة البحث وكالآتي : (Singh : 2020, 22)

1. نسبة التداول (CURRENT RATIO): وهي تقيس مدى كفاية الموجودات المتداولة على تغطية مطالبات الدائنين قصيرة الأجل، ويمكن حساب نسبة التداول، وذلك بقسمة إجمالي الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، ويعبر هذا المؤشر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من الموجودات المتداولة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة تدل على ارتفاع السيولة، وبالتالي فهي تستخدم لقياس مدى قدرة الموجودات المتداولة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. أي أن الموجودات المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتداولة. وهذا منطقي لأنه لو انخفضت الموجودات المتداولة إلى النصف فإن الشركة ستكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها (مطيري : 2015، 23-24)، وتكتب معادلتها كما يلي (وحيد : 2018، 14):

الموجودات المتداولة

= نسبة التداول

المطلوبات المتداولة

2. صافي رأس المال العامل Net Working Capital: يعتبر صافي رأس المال أحد عناصر الإنتاج المهمة ويمثل مجموعة وسائل الإنتاج الضرورية لإتمام عملية الإنتاج الى جانب عوامل الإنتاج الأخرى المعروفة. ويشار

أولاً: مؤشر نسبة التداول :  
من الممكن أن يتم تقييم المصارف عينة البحث وفقاً لمؤشر نسبة التداول وهي في الجدول الآتي:

تقديرية على المساهمين، أو في صورة تكوين احتياطات وأرباح غير موزعة، ويمكن  
بحسب كالآتي: (Lingga and Tirok : 2012,99)

صافي الأرباح بعد الضرائب

معدل العائد على السهم =

عدد الاسهم

الجدول (1)

مؤشر نسبة التداول للمصارف عينة البحث

المصارف / السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط على مستوى المصرف
بغداد	3.9	4.1	3.3	4.2	4.4	4.2	3.1	2.2	3.5	3	4.2	38.15
العراقي الاسلامي	5.9	4	7.2	4	3.3	2	5.8	4.3	3.7	4.9	6.1	45.7
الاستثمار العراقي	4.8	7.8	7.4	6	5.2	4.9	3.2	7.2	3.1	4.1	3.9	52.37
شرق الأوسط العراقي	3.5	4.6	4.7	5.9	4.3	4.8	3.1	2.5	2.5	2.1	.33	37.26
المتحد للاستثمار	4.3	3.6	3.4	1.7	2.5	2.2	2.3	2	2.1	2.9	4.5	30.19
الأهلي العراقي	1	2.2	2	3.2	3.7	2.4	2.8	2.3	1.6	2.5	2.3	23.97
الأنتان العراقي	2.2	5.6	2.3	3.2	3.9	6.1	7.4	5	7.1	6.1	5.1	51.3
سومر التجاري	2.6	1.2	1.6	1.8	6.9	3.8	4.8	4.8	2.8	6.4	6.1	33.13
الخليج التجاري	1.6	1.7	2.3	1.1	2.2	2.3	1.2	3.4	3.6	3.2	3.6	25.55
ايلاف الاسلامي	2	3.8	6.3	5.4	3.9	2.8	6.9	5.5	3.1	2.9	3.1	42.84
الموصل	4.9	3.7	3.9	7.6	4.8	6.9	4.1	7.8	7	4.5	6.8	54.33
التجاري العراقي	1.1	1.4	3.1	3.4	3.3	5.9	4.6	5	6.3	4.2	3	40.89
الشمال	1.3	2.9	1.1	2.2	1.2	2.1	1.3	1.2	2.5	2.1	2	19.4
آشور النولي للاستثمار	2.2	2.9	1.8	3.1	4.6	2.5	3.8	1.8	3.6	1.4	1	27.74
دجلة و الفرات الاسلامي	2.8	2.1	2.7	3.2	3.6	8.6	3.2	7.3	1.8	1.8	1.3	28.43
كوردستان النولي الاسلامي	8.2	1.5	4.3	7.7	1.7	9.3	1	1.8	3.6	5.1	4.4	20.55

6. معدل دوران اجمالي الموجودات (TOTAL ASSETS TURNOVER): يستعمل هذا المعدل كقياس لمدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام اجمالي موجوداتها في زيادة إيراداتها وتحقيق أرباح مجدية، بحيث تلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط الأخرى وتتأثر بكل منها (أبو عودة : 2017، 43). إذ يشير إلى مقدار المبيعات المتحصل عليها أو الناتجة من وحدة النقد المستثمرة في اجمالي الموجودات. والمقصود باجمالي الاصول مجموع كل من الأصول الثابتة والمتداولة (خضر وآخرون : 2017، 417)، و تعتبر من أشمل مقاييس الكفاية بحكم كونها مؤشراً لقدرة الاستثمارات في الموجودات على تحقيق الإيرادات (أبو عودة : 2017، 43)، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما عكس ذلك الوضع الجيد للأصول المادية (القرشي : 2001، 251)، وتحسب من خلال المعادلة الآتية (أبو عودة : 2017، 43):

الإيرادات

معدل دوران اجمالي الموجودات =

اجمالي الموجودات

## المبحث الثاني

### الاطار التحليلي لتقييم الاداء المالي للمصارف عينة البحث

للمدة (2009 – 2019)

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العراقي وخاصة في إقليم كردستان على مختلف الأصعدة، كان لها تأثير هام على المصارف باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فوجدت المصارف نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعاً من خلال تحسين أدائها، فأداء المصرف يمثل أساساً في قدرته على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفه، وبالتالي فإن تحسين الأداء يسمح للمصرف من زيادة عوائدها، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها، والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط المصرفي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه. لقد تم في هذا المبحث تبيان الأهمية البالغة للمؤشرات المالية كأسلوب لتقييم الأداء المالي للمصارف عينة البحث، فتقييم الأداء المالي للمصرف يتيح له فرصة التعرف على وضعيته المالية، لذا يمكن أن تطبق بعض المؤشرات المهمة وأكثرها شيوعاً في الدراسات السابقة المتعلقة لتقييم الأداء المالي في المصارف عينة البحث للمدة (2009 – 2019) وكالآتي :

من الممكن أن يتم تقييم المصارف عينة البحث وفقاً لمؤشر صافي رأس المال العامل والتي تم ذكرها سابقاً وهي كما ترد في الجدول الآتي:

(2) الجدول

مؤشر صافي رأس المال العامل للمصارف عينة البحث

متوسط على مستوى المصرف	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المصارف / السنوات
175.1	273.6	267	127	125.3	212.1	235	234	164	105.6	88.5	94.6	بغداد
192	258.6	263	268	261	250.6	245	215	158	101	45.7	46.2	العراقي الإسلامي
197.1	283	290	280	286.8	250	266	171	103	103.5	80.7	54.6	الاستثمار العراقي
152.9	267.4	270	272	123.3	180.9	213.2	115	115	71.4	25.1	28.5	شرق الأوسط العراقي
231.2	234	230	225	265	263.3	262.2	287	263	233.6	173.6	106	المتحد للاستثمار
190.2	256.6	258	271	269.6	263.3	284.2	160	149	101.4	49	29.9	الأهلي العراقي
235.8	313.4	315	313	303.9	298.9	287.3	194	173	150.7	133.7	110	الأثمن العراقي
170.6	269.4	258	90	245.8	236.2	229.1	180	141	96.8	68	52	سومر التجاري
211.7	314.4	320	318	274.7	272.9	249.9	264	127	99.2	45.1	43.9	الخليج التجاري
180.5	348.1	413	235	228.6	220.4	143.5	139	99.9	94.9	44.1	19.3	إيلاف الإسلامي
203.7	268.4	266	259	258.8	262.6	262.9	255	217	81.6	56.7	53.8	الموصل
245.4	271.9	292	659	277	273.4	282.9	195	141	133.6	93	81.3	التجاري العراقي
207.3	300	300	293	245.8	254.5	253.8	227	91.7	98.5	112.2	103.7	الشمال
183.9	245	250	237	224	241	242	206	153	70.7	69.4	62.9	آشور الدولي للاستثمار
145.2	119	144	80.5	137.3	248	269.5	229	172	124.8	33.1	40.1	دجلة والفرات الإسلامي
478.3	656.4	668	597	555.2	506.5	464.1	426	390	340	338.5	320	كوردستان الدولي الإسلامي
214.7	258	258	264	265	273	270	269	241	102	81	80	المنصور

المتوسط على مستوى السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
28.5	33.09	34.25	37.86	37.76	44.57	43.52	37.03	37.44	36.79	38.52	37.21

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

1. البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف عينة البحث .
2. البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq/>
3. البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>
4. تطبيق برنامج الشبكة العالمية <https://cagrcalculator.net> لاستخراج معدل النمو السنوي المركب.

من خلال الجدول رقم (1) يتبين :

1. أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (187) مشاهدة بلغ (37.21)، وتبين ان المتوسط العام خلال مدة البحث يتراوح ما بين (60.18) كحد أعلى في مصرف المنصور لنا يعد من أفضل المصارف من ناحية مؤشر نسبة التداول، أما الحد الأدنى بلغ نسبة (19.4) في مصرف الشمال للتمويل والاستثمار والذي يعد من أقل المصارف قدرة على الوفاء بمطلوباته المالية، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (41.41) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمصارف أم ببقية متوسطات المصارف عينة البحث، مما يدل ذلك أن المصارف لديها القدرة على الوفاء بمطلوباتها .
2. من جانب آخر فان اتجاه مؤشر نسبة التداول بين السنوات عينة البحث، اذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (44.57) كحد أعلى في سنة 2014 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (28.5) كحد ادنى في سنة 2009 وهي ادنى السنوات وأن مدى هذه النسبة خلال مدة البحث (16.07) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة اذا تم مقارنتها على مستوى المصارف ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال مدة البحث كانت في مرحلة تفاوت نسبي مما أثر على نتائج هذا المدى .
3. بالنسبة لأعلى مستويات نسبة التداول عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول يبين أن نسبة التداول لمصرف المنصور للتمويل والاستثمار كانت في أعلى مستوياتها في سنة 2016، اذ بلغت (14.3) مرة وكذلك مصرف الموصل و مصرف الاستثمار العراقي في سنة 2010 و 2016 اذ بلغت (7.8) مرة، أما مصرف كوردستان الدولي للاستثمار الدولي سجل أدنى نسبة في عام 2015، اذ بلغت نسبة التداول (1) مرة، وكلك مصرف الأهلي العراقي كانت النسبة (1) مرة في سنة 2009، وكذلك أيضاً مصرف الشمال كانت نسبة التداول (1.1) مرة كما في سنة 2011 وربما يعود السبب في ذلك الى انخفاض التسهيلات الائتمانية المباشرة .

ثانياً: مؤشر صافي رأس المال العامل:

الجدول (3)  
مؤشر هامش صافي الربح للمصارف عينة البحث

المصارف / السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط على مستوى المصرف
بغداد	0.039	0.033	0.037	0.04	0.037	0.036	0.071	0.027	0.026	0.026	0.018	0.03
العراقي الإسلامي	0.025	0.039	0.068	0.064	0.057	0.024	0.042	0.036	0.032	0.027	0.038	0.04
الاستثمار العراقي	0.032	0.042	0.041	0.004	0.053	0.048	0.042	0.017	0.018	0.024	1.046	0.12
شرق الأوسط العراقي	0.032	0.026	0.039	0.041	0.037	1.0	0.012	0.003	0.043	0.021	0.017	0.025
المتحد للاستثمار	0.052	0.061	0.065	0.056	0.041	0.045	0.044	0.044	0.06	0.21	0.022	0.15
الأهلي العراقي	0.039	0.034	0.12	0.047	0.021	0.061	0.059	0.083	0.08	0.023	0.028	0.05
الأثنان العراقي	0.03	0.039	0.04	0.067	0.037	0.05	0.05	0.031	0.043	0.039	-0.1	0.029
سومر التجاري	0.052	0.070	0.029	0.052	0.029	0.013	0.028	0.032	0.032	0.012	0.016	0.03
الخليج التجاري	0.037	0.029	0.041	0.053	0.054	0.044	0.015	0.036	0.022	0.035	-0.36	0.005
ايلاف الإسلامي	0.071	0.063	0.069	0.057	0.042	0.031	0.028	0.035	0.016	0.079	0.013	0.04
الموصل	0.053	0.059	0.053	0.061	0.065	0.016	-0.046	-0.063	0.031	0.024	0.037	0.026
التجاري العراقي	0.023	0.083	0.052	0.077	0.042	0.048	0.038	0.042	0.042	0.054	0.033	0.04
الشمال	0.034	0.037	0.038	0.042	0.03	0.019	-0.11	-0.66	-0.1	-0.35	-0.02	0.09
آشور الدولي للاستثمار	0.050	0.046	0.04	0.06	0.051	0.029	0.032	0.042	0.066	0.027	0.037	0.04
دجلة و الفرات الإسلامي	0.038	0.024	0.035	0.03	0.026	0.01	0.023	-0.076	-0.028	-0.024	-0.051	0.002
كوردستان الدولي الإسلامي	0.011	0.036	0.012	0.026	0.021	0.098	0.032	0.022	0.037	0.063	0.014	0.03

متوسط على مستوى السنوات	78	90.44	124.1	170	221	263	265.2	255.7	282	333	321.1	218.6
-------------------------	----	-------	-------	-----	-----	-----	-------	-------	-----	-----	-------	-------

الجدول من اعداد الباحثان بالأعتد على :

1. البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف عينة البحث .
2. البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq/>
3. البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>
4. تطبيق برنامج الشبكة العالمية <https://cagrcalculator.net> لاستخراج معدل النمو السنوي المركب.

من خلال الجدول رقم (2) يتبين:

1. أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (187) مشاهدة بلغ (218.6)، وتبين ان المتوسط العام خلال مدة البحث يتراوح ما بين (478.3) كحد أعلى في مصرف كوردستان الدولي الإسلامي لنا يعد من أفضل المصارف من ناحية مؤشر صافي رأس المال العامل، أما الحد الأدنى بلغ نسبة (145.2) في مصرف دجلة والفرات الإسلامي والذي يعد من أقل المصارف من حيث رأس المال العامل خاصة مصادر التمويل قصيرة الأجل، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (333.1) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواءً أكانت بالمتوسط العام للمصارف أم بقية متوسطات المصارف عينة البحث، مما يدل ذلك أن المصارف لديها نسبة مقبولة من صافي رأس المال العامل .
2. من جانب آخر فان اتجاه مؤشر صافي رأس المال العامل بين السنوات عينة البحث، اذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (333) كحد أعلى في سنة 2018 وهي من أفضل السنوات، وبلغ ادنى مؤشر لصافي رأس المال العامل في سنة 2009 اذ بلغ (78)، وأن مدى هذه النسبة خلال مدة البحث (255) وبديل ذلك على أن المؤشر مرتفع في حالة اذا تم مقارنته على مستوى المصارف ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال مدة البحث كانت في مرحلة تفاوت نسبي مما أثر على نتائج هذا المدى .
3. بالنسبة لأعلى مستويات نسبة صافي رأس المال العامل عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول يبين أن نسبة صافي رأس المال العامل لمصرف كوردستان الدولي الإسلامي كانت في أعلى مستوياتها في سنة 2018، اذ بلغ (668) مليار دينار، وكذلك مصرف التجاري العراقي في سنة 2017 اذ بلغت (659) مليار دينار، أما مصرف ايلاف الإسلامي سجل أدنى نسبة في عام 2009 اذ بلغ نسبة صافي رأس المال العامل (19.3) مليار دينار، وكذلك مصرف الشرق الأوسط العراقي كانت النسبة (25.1) مليار دينار في سنة 2010، وكذلك أيضاً مصرف الأهلي العراقي كانت نسبة التداول (29.9) مليار دينار كما في سنة 2009 وربما يعود السبب في ذلك الى ارتفاع الحسابات الجارية والودائع وارتفاع الدائون.

ثالثاً: مؤشر هامش صافي الربح:

من الممكن أن يتم تقييم المصارف عينة البحث وفقاً لمؤشر هامش صافي الربح والتي تم ذكرها سابقاً وهي كما ترد في الجدول الاتي:

### رابعاً: نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية:

من الممكن أن يتم تقييم المصارف عينة البحث وفقاً لمؤشر القيمة السوقية الى القيمة الدفترية والتي ذكرها سابقاً وهي كما ترد في الجدول الآتي:

الجدول (4)

تطبيق مؤشر نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للمصارف عينة البحث

متوسط على مستوى المصرف	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المصارف / السنوات
1.32	0.67	0.61	0.64	0.72	1.21	1.47	1.58	1.66	2.51	1.48	1.93	بغداد
0.81	0.73	0.69	0.61	0.43	0.61	0.90	1.20	0.95	0.88	0.93	0.98	العراقي الإسلامي
0.78	0.81	0.67	0.35	0.39	0.66	0.87	0.87	0.82	1.01	1.05	1.08	الاستثمار العراقي
0.84	0.51	0.48	0.42	0.35	0.50	0.67	1.18	1.16	1.18	1.24	1.57	شرق الأوسط العراقي
0.98	0.57	0.41	0.34	0.20	0.48	0.87	1.51	1.57	1.93	1.43	1.49	المتحد للأستثمار
0.62	0.37	0.21	0.30	0.33	0.80	0.83	0.75	0.53	0.96	0.78	0.95	الأهلي العراقي
1.33	0.83	0.71	0.65	0.53	0.64	1.36	2.02	1.80	2.30	1.43	2.36	الأنتان العراقي
0.83	0.75	0.79	0.84	0.85	0.90	0.89	0.99	0.77	0.79	0.81	0.80	سومر التجاري
0.68	0.35	0.29	0.30	0.26	0.74	0.87	0.95	0.67	0.95	0.94	1.19	الخليج التجاري
0.55	0.26	0.19	0.27	0.32	0.57	0.63	0.69	0.69	0.79	0.77	0.83	ايلاف الإسلامي
0.65	0.57	0.49	0.42	0.37	0.53	0.56	0.62	0.81	1.09	0.75	1.17	الموصل
0.67	0.45	0.41	0.37	0.37	0.50	0.70	0.74	0.85	0.96	0.88	1.10	التجاري العراقي
1.10	0.59	0.42	0.31	0.15	0.49	1.50	1.94	1.53	2.29	1.25	1.59	الشمال
0.59	0.24	0.19	0.39	0.31	0.54	0.75	0.76	0.79	0.78	0.86	0.89	آشور البولي للاستثمار
0.42	0.61	0.47	0.36	0.27	0.26	0.34	0.48	0.47	0.49	0.45	0.45	دجلة و الفرات الإسلامي
1.19	1.70	1.69	1.54	1.20	1.20	0.89	0.59	0.91	0.96	0.89	1.53	كوردستان البولي الإسلامي
1.03	1.09	0.93	0.81	0.76	0.72	0.93	1.16	1.14	1.30	1.18	1.29	المنصور

0.05	0.046	0.049	0.042	0.032	0.022	0.016	0.080	0.250	0.950	0.960	0.960	0.05	0.012	0.029	المنصور
0.046	0.046	0.082	0.022	0.042	0.032	0.016	0.080	0.250	0.950	0.960	0.960	0.05	0.012	0.029	متوسط على مستوى السنوات

الجدول من اعداد الباحثان بالأعتد على :

1. البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف عينة البحث .
2. البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq/>
3. البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>
4. تطبيق برنامج الشبكة العالمية <https://cagrcalculator.net> لأستخراج معدل النمو السنوي المركب.

من خلال الجدول رقم (3) يتبين :

1. أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (187) مشاهدة بلغ (0.046)، وتبين ان المتوسط العام خلال مدة البحث يتراوح ما بين (0.15) كحد أعلى في مصرف المتحد للأستثمار لنا يعد من أفضل المصارف من ناحية مؤشر هامش صافي الربح، أما الحد الأدنى بلغ نسبة (0.002) في مصرف دجلة والفرات الإسلامي والذي يعد من أقل المصارف من حيث هامش صافي الربح خاصة بسبب ارتفاع حجم المصاريف و إنخفاض قيمة ارباح بيع العملات يعاني من خفض حجم هامش صافي ارباحهم، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (0.148) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواءً أكانت بالمتوسط العام للمصارف أم بقية متوسطات المصارف عينة البحث، مما يدل ذلك أن المصارف لديها نسبة مقبولة من هامش صافي الربح .
2. من جانب آخر فإن اتجاه مؤشر هامش صافي الربح بين السنوات عينة البحث، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (0.082) كحد أعلى في سنة 2018 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (-0.016) كحد أدنى في سنة 2015 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال مدة البحث (0.066) ويدل ذلك على أن النسبة متوسطة في حالة إذا تم مقارنتها على مستوى المصارف ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال مدة البحث كانت في مرحلة تفاوت نسبي مما أثر على نتائج هذا المدى .
3. بالنسبة لأعلى مستويات نسبة هامش صافي الربح عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول يبين أن نسبة هامش صافي الربح لمصرف المتحد للأستثمار كانت في أعلى مستوياتها في سنة 2018، إذ بلغت (1.24) وكذلك مصرف التجاري العراقي في سنة 2019 إذ بلغت (1.046) ، أما مصرف ايلاف الإسلامي سجل أدنى نسبة في عام 2016 إذ بلغت نسبة صافي رأس المال العامل (-0.66)، وكذلك مصرف الائتمان العراقي كانت النسبة (-0.1) في سنة 2019، وأن ارتفاع حساب المدينون بنسبة جيدة سبباً لذلك وأيضاً ارتفاع حجم مصروفات العمليات المصرفية وارتفاع في إجمالي المصاريف الإدارية والأندثار و ارتفاع حجم الديون وعدم وفاء الزبائن بالمطلوبات عليهم .

الجدول (5)  
مؤشر معدل عائدي السهم للمصارف عينة البحث

متوسط على مستوى السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المصارف / السنوات
0.10	0.1	0.06	0.024	0.081	0.023	0.111	0.13	0.14	0.19	0.137	0.18	بغداد
0.04	0.043	0.028	0.041	0.037	0.032	0.027	0.14	0.148	0.011	0.002	0.01	العراقي الإسلامي
0.26	0.27	0.28	0.42	0.6	0.68	0.116	0.173	0.014	0.1	0.119	0.09	الاستثمار العراقي
0.12	0.04	0.06	0.01	0.36	0.047	0.022	0.14	0.16	0.18	0.131	0.21	شرق الأوسط العراقي
0.11	0.22	0.025	0.002	0.004	0.066	0.072	0.1	0.21	0.22	0.22	0.14	المتحد للاستثمار
0.05	0.06	0.034	0.04	0.094	0.011	0.03	0.09	0.15	0.02	0.023	0.02	الأهلي العراقي
0.14	0.01	0.37	0.45	0.02	0.05	0.054	0.077	0.229	0.157	0.082	0.089	الأثمان العراقي
0.22	0.75	0.79	0.84	0.85	0.90	0.89	0.99	0.77	0.79	0.81	0.80	سومر التجاري
0.14	0.36	0.05	0.19	0.02	0.033	0.12	0.19	0.3	0.11	0.108	0.16	الخليج التجاري
0.15	0.37	0.06	0.08	0.017	0.001	0.03	0.05	0.11	0.21	0.24	0.51	ايلاف الإسلامي
0.12	0.57	0.49	0.42	0.37	0.53	0.56	0.62	0.81	1.09	0.75	1.17	الموصل
0.14	0.33	0.54	0.04	0.03	0.033	0.037	0.06	0.13	0.07	0.221	0.06	التجاري العراقي
0.24	0.15	0.31	0.37	0.66	0.11	0.06	0.15	0.27	0.2	0.25	0.17	الشال
0.12	0.63	0.413	0.098	0.049	0.106	0.578	0.08	0.111	0.119	0.109	0.17	آشور الدولي للاستثمار
0.18	0.51	0.24	0.02	0.07	0.23	0.07	0.18	0.21	0.29	0.08	0.11	دجلة و الفرات الإسلامي
1.09	0.14	0.63	0.37	0.22	0.32	2.89	2.13	2.64	1.25	0.36	1.12	كوردستان الدولي الإسلامي
0.06	0.5	0.04	0.001	0.002	0.007	0.007	0.01	0.01	0.03	0.03	0.04	المنصور

متوسط على مستوى السنوات	1.25	1.01	1.25	1.01	1.06	0.88	0.66	0.46	0.52	0.57	0.65	0.85
-------------------------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

الجدول من اعداد الباحثان بالأعتد على :

1. البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف عينة البحث .

2. البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية

<https://www.isc.gov.iq/>

3. البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية - [http://www.isx-](http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html)

[iq.net/isxportal/portal/homePage.html](http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html)

4. تطبيق برنامج الشبكة العالمية <https://cagrcalculator.net> لاستخراج

معدل النمو السنوي المركب

من خلال الجدول رقم (4) يتبين :

1. أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (187) مشاهدة بلغ (0.85)، وتبين ان المتوسط العام خلال مدة البحث يتراوح ما بين (1.33) كحد أعلى في مصرف الائتمان العراقي، لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية مؤشر نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية، أما الحد الأدنى بلغ نسبة (0.40) في مصرف دجلة والفرات الإسلامي والذي يعد من أقل المصارف من حيث نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية والسبب لهذه النتيجة السبب أن المصرف في الحالة المقاسة للفترة الأخيرة عينة الدراسة، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (0.93) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمصارف أم ببقية متوسطات المصارف عينة البحث، مما يدل ذلك أن المصارف لديها نسبة مقبولة من نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية .
2. من جانب آخر فان اتجاه نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية بين السنوات عينة البحث، اذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (1.25) كحد أعلى في سنتين 2009 و 2011 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (0.46) كحد ادنى في سنة 2016 وهي ادنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال مدة البحث (0.39) ويدل ذلك على أن النسبة متوسطة في حالة اذا تم مقارنتها على مستوى المصارف ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال مدة البحث كانت في مرحلة تفاوت نسبي مما أثر على نتائج هذا المدى .
3. بالنسبة لأعلى مستويات نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول يبين أن نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف بغداد كانت في أعلى مستوياتها في سنة 2011، اذ بلغت (2.51) وكذلك مصرف الائتمان العراقي في سنة 2011 اذ بلغت (2.30)، أما مصرف ايلاف الإسلامي سجل أدنى نسبة في عام 2018 اذ بلغت نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (0.19)، وكذلك مصرف المتحد للاستثمار كانت النسبة (0.20) في سنة 2016، ويمكن أن نقول سوء إدارة المصرف من التعامل مع السوق احد أهم الأسباب لهذا .

خامساً: مؤشر معدل عائدي السهم:

من الممكن أن يتم تقييم المصارف عينة البحث وفقاً لمؤشر معدل عائدي السهم والتي تم ذكرها سابقاً وهي كما ترد في الجدول الاتي:



الجدول (6)

مؤشر معدل دوران اجمالي الاصول للمصارف عينة البحث

المصارف /السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط على مستوى المصرف
بغداد	0.05	0.04	0.06	0.04	0.04	0.04	0.05	0.06	0.02	0.03	0.03	0.041
العراقي الإسلامي	0.02	0.03	0.05	0.09	0.1	0.05	0.04	0.04	0.04	0.03	0.03	0.047
الاستثمار العراقي	0.07	0.08	0.07	0.07	0.29	0.1	0.07	0.1	0.03	0.02	0.02	0.083
شرق الأوسط العراقي	0.06	0.01	0.07	0.07	0.07	0.05	0.06	0.05	0.03	0.01	0.02	0.045
المتحد للأستثمار	0.06	0.1	0.1	0.13	0.09	0.07	0.07	0.04	0.03	0.02	0.01	0.065
الأهلي العراقي	0.03	0.06	0.06	0.08	0.06	0.06	0.06	0.05	0.06	0.06	0.05	0.057
الأثنان العراقي	0.06	0.03	0.08	0.06	0.05	0.09	0.03	0.03	0.03	0.02	0.009	0.044
سومر التجاري	0.08	0.05	0.05	0.08	0.14	0.03	0.03	0.04	0.03	0.01	0.01	0.050
الخليج التجاري	0.08	0.07	0.07	0.13	0.11	0.09	0.07	0.03	0.04	0.02	0.01	0.065
ايلاف الإسلامي	0.22	0.09	0.08	0.04	0.05	0.05	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	0.058
الموصل	0.06	0.09	0.07	0.05	0.1	0.03	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	0.044
التجاري العراقي	0.07	0.07	0.05	0.05	0.06	0.04	0.04	0.04	0.02	0.04	0.04	0.047
الشمال	0.13	0.08	0.13	0.09	0.1	0.08	0.09	0.11	0.07	0.1	0.18	0.105
آشور الدولي للإستثمار	0.10	0.110	0.110	0.100	0.80	0.70	0.70	0.150	0.50	0.30	0.30	0.081
دجلة و الفرات الإسلامي	0.09	0.05	0.05	0.07	0.08	0.03	0.03	0.03	0.04	0.03	0.02	0.047
كوردستان الدولي الإسلامي	0.003	0.006	0.003	0.001	0.001	0.014	0.012	0.021	0.01	0.008	0.01	0.008
المنصور	0.08	0.06	0.07	0.05	0.04	0.03	0.03	0.02	0.01	0.01	0.01	0.037
متوسط على مستوى السنوات	0.074	0.060	0.069	0.071	0.086	0.054	0.046	0.050	0.033	0.028	0.031	0.054

الجدول من اعداد الباحثان بالأعتاد على :

1. البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف عينة البحث .

متوسط على مستوى السنوات	0.197	0.138	0.197	0.292	0.235	0.253	0.109	0.139	0.131	0.205	0.217	0.193
-------------------------------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------

الجدول من اعداد الباحثان بالأعتاد على :

1. البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف عينة البحث .
2. البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq/>
3. البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>
4. تطبيق برنامج الشبكة العالمية <https://cagrcalculator.net> \_لأستخراج معدل النمو السنوي المركب.

من خلال الجدول رقم (5) يتبين:

1. أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (187) مشاهدة بلغ (1930)، وتبين ان المتوسط العام خلال مدة البحث يتراوح ما بين (0.26) كحد أعلى في مصرف الاستثمار العراقي، لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية مؤشر معدل العائد على السهم، أما الحد الأدنى بلغ نسبة (0.04) في مصرف العراقي الاسلامي والذي يعد من أقل المصارف من حيث معدل العائد على السهم والسبب لهذه النتيجة السيئة أن المصرف كانت تعاني من خفض قيمة العوائد على السهم، لذا معدل العائد على السهم قليلة، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (0.22) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمصارف أم ببقية متوسطات المصارف عينة البحث، مما يدل ذلك أن المصارف لديها نسبة مقبولة من العائد على السهم .
2. من جانب آخر فان اتجاه معدل العائد على السهم بين السنوات عينة البحث، اذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (0.292) كحد أعلى في سنتين 2012 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (0.109) كحد ادنى في سنة 2015 وهي ادنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال مدة البحث (0.183) ويدل ذلك على أن النسبة قليلة في حالة اذا تم مقارنتها على مستوى المصارف وبشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال مدة البحث كانت في مرحلة تفاوت نسبي مما أثر على نتائج هذا المدى .
3. بالنسبة لأعلى مستويات معدل العائد على السهم عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول يبين أن نسبة معدل العائد على السهم لمصرف كوردستان الدولي الاسلامي كانت في أعلى مستوياتها في سنة 2014، اذ بلغت (2.89) وكذلك مصرف سومر التجاري في سنة 2015 اذ بلغت (0.90) ، أما مصرف منصور سجل أدنى نسبة في عام 2017 اذ بلغت نسبة معدل العائد على السهم (0.001)، وكذلك مصرف العراقي الاسلامي كانت النسبة (0.002) في سنة 2010، ويمكن أن نقول بسبب ارتفاع غير ضروري من عدد الأسهم التي يسبب تقليل قيمته.

سادساً : مؤشر معدل دوران اجمالي الاصول :

من الممكن أن يتم تقييم المصارف عينة البحث وفقاً لمؤشر معدل دوران اجمالي الاصول والتي تم ذكرها سابقاً وهي كما ترد في الجدول الاتي:

نموذج الاقتصاد القياسي لتفسير سلوك جزء من مجتمع يحتوي على الأقل متغيراً مستقلاً واحداً لا يساوي صفراً، وكذلك يستخدم التحليل الكمي للعلاقة بين المتغيرات المختلفة ويتضمن المتغيرات الأساسية النظرية إضافة إلى المتغيرات العشوائية. (صالح: 60، 2021)

### أولاً: توصيف النموذج :

يطبق هذا البحث النموذج القياسية لبيان تقييم تأثير بعض المؤشرات في أداء المصارف عينة البحث، ومن أجل تحقيق هذا الهدف وتحديد العلاقة بين المتغيرات، يعبر عن النموذج المعتمد على النحو الآتي :

### النموذج الأول : نسبة التداول

$$Y1it = X1it - X2it + X3it + X4it + D + U$$

اذ أن :

$$Y1 = \text{نسبة التداول}$$

$$X1 = \text{الموجودات المتداولة}$$

$$X2 = \text{المطلوبات المتداولة}$$

$$X3 = \text{صافي رأس المال العامل}$$

$$X4 = \text{هامش صافي الربح}$$

$$D = \text{الأزمة المالية الداخلية (2014-2018)}$$

$$U = \text{الخطأ العشوائي}$$

$$i = \text{عدد المشاهدات}$$

$$t = \text{الزمن}$$

### النموذج الثاني : صافي رأس المال العامل

$$Y2it = X1it - X2it + X3it + X4it + X5it + D + U$$

اذ أن :

$$Y2 = \text{صافي رأس المال العامل}$$

$$X1 = \text{الموجودات المتداولة}$$

$$X2 = \text{المطلوبات المتداولة}$$

$$X3 = \text{نسبة التداول}$$

$$X4 = \text{معدل دوران إجمالي الموجودات}$$

$$X5 = \text{هامش صافي الربح}$$

$$D = \text{الأزمة المالية الداخلية (2014-2018)}$$

$$U = \text{الخطأ العشوائي}$$

$$i = \text{عدد المشاهدات}$$

$$t = \text{الزمن}$$

### النموذج الثالث : معدل دوران إجمالي الموجودات

2. البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq/>

3. البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية [http://www.isx-](http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html)

[iq.net/isxportal/portal/homePage.html](http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html)

4. تطبيق برنامج الشبكة العالمية <https://cagrcalculator.net> لاستخراج

معدل النمو السنوي المركب.

### من خلال الجدول رقم (6) يتبين :

1. أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (187) مشاهدة بلغ (0.054)، وتبين ان المتوسط العام خلال مدة البحث يتراوح ما بين (0.105) كحد أعلى في مصرف الشمال، لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية مؤشر معدل العائد على السهم، أما الحد الأدنى بلغ نسبة (0.008) في مصرف كردستان الدولي الاسلامي والذي يعد من أقل المصارف من حيث معدل دوران الموجودات والسبب لهذه النتيجة السيئة أنّ المصرف كانت انخفاض من حجم صافي إيرادات التشغيل، لذا معدل دوران موجوداته قليلة، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (0.097) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواءً أكانت بالمتوسط العام للمصارف أم بقية متوسطات المصارف عينة البحث، مما يدل ذلك أن المصارف لديها نسبة مقبولة من معدل دوران الموجودات .
2. من جانب آخر فان اتجاه معدل دوران الموجودات بين السنوات عينة البحث، اذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (0.086) كحد أعلى في سنة 2013 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (0.028) كحد ادنى في سنة 2018 وهي ادنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال مدة البحث (0.058) ويدل ذلك على أن النسبة مرتفعة في حالة اذا تم مقارنتها على مستوى المصارف ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال مدة البحث كانت في مرحلة تفاوت نسبي مما أثر على نتائج هذا المدى .
3. بالنسبة لأعلى مستويات معدل دوران الموجودات عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول يبين أن نسبة معدل دوران الموجودات لمصرف آشور الدولي للاستثمار كانت في أعلى مستوياتها في سنة 2013 اذ بلغت (0.80) وكذلك مصرف الاستثمار العراقي في سنة 2013 اذ بلغت (0.29) ، أما مصرف كردستان الدولي الاسلامي سجل أدنى نسبة في سنتين 2013 و 2014 اذ بلغت معدل دوران الموجودات (0.001)، ويمكن أنّ نقول بسبب الحسائر الائتمانية و الإنخفاض في إيرادات الاستثمارات المصرفية.

## المبحث الثالث

### الاطار القياسي لتقييم المالي لكفاءة الاداء للمصارف عينة البحث

للمدة (2009 – 2019)

يتكون النموذج الاقتصادي بصفة عامة من المعادلات الرياضية التي تعبر عن مختلف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، ويهدف الى التعرف على طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات وقياس أثرها المتبادل. ويفيد النموذج الاقتصادي القياسي في أغراض التنبؤ بقيمة المتغيرات الداخلية لسنوات مقبلة بدلالة المتغيرات الأخرى الأمر الذي يفيد في رسم السياسات المختلفة، واصبح من الواضح أن النقطة الأساس في كل البحوث التطبيقية هي العلاقة المفترضة بين متغير معتمد ومتغيرات مستقلة، كما يستخدم

$$X5 = \text{صافي رأس المال العامل}$$

$$D = \text{الأزمة المالية الداخلية (2014-2018)}$$

$$U = \text{الخطأ العشوائي}$$

$$i = \text{عدد المشاهدات}$$

$$t = \text{الزمن}$$

النموذج السادس : العائد على الاسهم

$$Y6_{it} = X1_{it} - X2_{it} + X3_{it} + X4_{it} + X5_{it} + D + U$$

اذ أن :

$$Y6 = \text{معدل العائد على الاسهم}$$

$$X1 = \text{سعر السوقي للسهم}$$

$$X2 = \text{القيمة الدفترية للسهم}$$

$$X3 = \text{معدل دوران اجمالي الموجودات}$$

$$X4 = \text{هامش صافي الربح}$$

$$X5 = \text{صافي رأس المال العامل}$$

$$D = \text{الأزمة المالية الداخلية (2014-2018)}$$

$$U = \text{الخطأ العشوائي}$$

$$i = \text{عدد المشاهدات}$$

$$t = \text{الزمن}$$

ثانياً : الثبات والاستقرارية (Stationary test – Unit root test) :

الثبات والاستقرارية يلعبان دوراً أساسياً في دراسات قياسية. وهناك مؤشرات كثيرة ومختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات (أحمد و ابراهيم: 2020، 131): لبيان مدى الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة تعرض نتائج التحليل في الجدول (7)

الجدول (7)

نتائج اختبار الثبات والاستقرارية (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النماذج

ADF at 1 <sup>st</sup> difference		ADF at Level		PP at 1 <sup>st</sup> difference		PP at Level		متغيرات المستخدمة
trend	Intercept	trend	Intercept	trend	Intercept	trend	Intercept	
المستوى المعنوي statistics	المستوى المعنوي statistics	المستوى المعنوي statistics	المستوى المعنوي statistics	المستوى المعنوي statistics	المستوى المعنوي statistics	المستوى المعنوي statistics	المستوى المعنوي statistics	
0.000	125.115	0.000	78.451	0.000	215.214	0.000	80.777	
	0.000	0.002	60.865	0.000	231.710	0.000	88.491	
	0.000	164.884	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	

$$Y3_{it} = X1_{it} - X2_{it} + X3_{it} + X4_{it} + X5_{it} + D + U$$

اذ أن :

$$Y3 = \text{معدل دوران اجمالي الموجودات}$$

$$X1 = \text{الاييرادات}$$

$$X2 = \text{اجمالي الموجودات}$$

$$X3 = \text{هامش صافي الربح}$$

$$X4 = \text{صافي رأس المال العامل}$$

$$X5 = \text{القيمة السوقية إلى الدفترية}$$

$$D = \text{الأزمة المالية الداخلية (2014-2018)}$$

$$U = \text{الخطأ العشوائي}$$

$$i = \text{عدد المشاهدات}$$

$$t = \text{الزمن}$$

النموذج الرابع : هامش صافي الربح

$$Y4_{it} = X1_{it} - X2_{it} + X3_{it} + X4_{it} + X5_{it} + D + U$$

اذ أن :

$$Y4 = \text{هامش صافي الربح}$$

$$X1 = \text{صافي الربح قبل الضرائب}$$

$$X2 = \text{الاييرادات}$$

$$X3 = \text{نسبة التداول}$$

$$X4 = \text{صافي رأس المال العامل}$$

$$X5 = \text{قيمة السوقية إلى الدفترية}$$

$$D = \text{الأزمة المالية الداخلية (2014-2018)}$$

$$U = \text{الخطأ العشوائي}$$

$$i = \text{عدد المشاهدات}$$

$$t = \text{الزمن}$$

النموذج الخامس : نسبة قيمة السوقية إلى قيمة الدفترية

$$Y5_{it} = X1_{it} - X2_{it} + X3_{it} + X4_{it} + X5_{it} + D + U$$

اذ أن :

$$Y5 = \text{نسبة قيمة السوقية إلى قيمة الدفترية}$$

$$X1 = \text{سعر السوقي للسهم}$$

$$X2 = \text{قيمة الدفترية للسهم}$$

$$X3 = \text{دوران اجمالي الموجودات}$$

$$X4 = \text{هامش صافي الربح}$$

## الجدول (8)

اختبار التكامل المشترك (Cointegration) بين المتغيرات للنماذج المختارة

اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج الأول (نسبة التداول)

المستوى المعنوي	statistics	المستوى المعنوي	statistics	اختبارات
0.9988	-3.024196	0.7949	-0.283547	Panel v
0.9998	3.508614	0.9997	3.469585	Panel rho
0.0000	-8.215785	0.0000	-5.569153	Panel PP
0.0000	-4.017417	0.1705	-0.952121	Panel ADF
المستوى المعنوي		statistics		اختبارات
1.0000		5.192215		Group rho
0.0000		-10.07178		Group PP
0.0000		-6.074178		Group ADF

اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج الثاني (صافي رأس المال العامل)

المستوى المعنوي	statistics	المستوى المعنوي	statistics	اختبارات
0.9992	-3.153583	0.9180	-1.392059	Panel v
0.9993	3.189056	0.9999	3.826123	Panel rho
0.0007	-3.177774	0.6175	0.299011	Panel PP
0.0001	-3.811679	0.0000	-7.896613	Panel ADF
المستوى المعنوي		statistics		اختبارات
1.0000		5.662121		Group rho
0.0119		-2.259320		Group PP
0.0000		-4.253062		Group ADF

اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج الثالث (معدل دوران إجمالي الأصول)

المستوى المعنوي	statistics	المستوى المعنوي	statistics	اختبارات
0.8006	-0.843645	0.8730	-1.140675	Panel v
0.9999	3.679328	0.9998	3.594706	Panel rho
0.0000	-6.843773	0.0000	-6.674281	Panel PP
0.0000	-6.878225	0.0000	-6.460962	Panel ADF
المستوى المعنوي		statistics		اختبارات
1.0000		4.924841		Group rho
0.0000		-11.92742		Group PP
0.0000		-12.15437		Group ADF

اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج الرابع (نسبة هامش صافي الربح)

المستوى المعنوي	statistics	المستوى المعنوي	statistics	اختبارات
0.8006	-0.843645	0.8730	-1.140675	Panel v
0.9999	3.679328	0.9998	3.594706	Panel rho
0.0000	-6.843773	0.0000	-6.674281	Panel PP
0.0000	-6.878225	0.0000	-6.460962	Panel ADF
المستوى المعنوي		statistics		اختبارات
1.0000		4.924841		Group rho
0.0000		-11.92742		Group PP
0.0000		-12.15437		Group ADF

اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج الخامس (نسبة القيمة السوقية الى الدفترية)

المستوى المعنوي	statistics	المستوى المعنوي	statistics	اختبارات
0.8249	-0.934331	0.9608	-1.760134	Panel v
0.9992	3.149040	0.9998	3.502530	Panel rho
0.0035	-2.693159	0.0029	-2.763661	Panel PP
0.0033	-2.713286	0.0027	-2.778469	Panel ADF

الموجودات المتداولة	37.084	51.362	62.421	69.061	52.35	48.06	88.402	22.33	67.96	31.72	63.725	68.439	67.78
المطلوبات المتداولة	0.246	0.025	0.002	0.000	0.023	0.056	0.000	0.938	0.001	0.580	0.002	0.000	0.001
رأس المال العامل	19.045	64.726	57.582	73.254	95.70	88.55	64.291	28.08	50.73	27.73	58.952	49.139	53.00
هامش صافي الربح	0.966	0.001	0.007	0.000	0.000	0.000	0.001	0.752	0.032	0.767	0.005	0.045	0.020
دوران الاصول	75.824	113.53	115.25	190.67	202.0	113.3	74.073	115.3	165.5	108.0	174.55	154.79	174.2
الايرادات اجمالي الاصول	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
قيمة السوقية الى الدفترية	85.220	127.52	130.31	168.26	204.3	123.0	82.209	88.21	153.4	81.20	145.97	131.97	145.0
الربح قبل الضرائب	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
سعر السهم	46.988	65.303	87.226	65.867	51.17	47.25	65.852	37.48	61.90	39.77	52.841	63.834	64.07
قيمة الدفترية للسهم	0.043	0.001	0.000	0.001	0.030	0.065	0.000	0.312	0.002	0.228	0.021	0.002	0.001
معدل عائد على السهم	68.883	107.08	79.691	60.188	56.31	82.86	95.058	83.89	99.00	52.88	47.949	43.513	71.61
الربح بعد الضرائب	0.000	0.000	0.000	0.004	0.009	0.000	0.000	0.000	0.000	0.021	0.057	0.127	0.000
	70.265	99.976	90.941	154.13	140.2	83.32	69.294	104.4	122.0	99.78	134.76	124.03	116.1
	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	51.837	75.759	75.007	111.92	102.3	65.50	49.380	67.25	88.02	64.94	93.621	94.974	79.06
	0.015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.001	0.013	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر : من اعداد الباحثان اعتماداً على برنامج E views .

من خلال الجدول اعلاه يتبين لنا أن هناك استقرارية والثبات لكل المتغيرات المستخدمة في كافة النماذج عند استخدام كل من الطريقتين (PP , ADF) وعلى المستوى كل من التوجهات (LEVEL 1<sup>st</sup> difference) ، وبذلك هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Cointegration).

## ثالثا : التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج Cointegration

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة في مجال نموذج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى العلاقة بين المتغيرات موضوع البحث ، قديتين من نتائج هذا الاختبار والمعرض خلال الجداول الآتي (احمد و فرح : 404,2020)

		صافي رأس المال العامل			
4.3270	الأزمة المالية الداخلية	2.96	1.14	1.3778	2.37
0.0000	الموجودات المتداولة	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
0.6054	المطلوبات المتداولة	9.29	4.68	-0.7023	-2.170
0.3430	نسبة التداول	0.5162	0.7132	0.8560	0.8183
	دوران اجالي الأصول	-0.60	-0.13	-0.37	-0.42
	هامش صافي الربح	0.0005	0.0405	0.0048	0.0003
1.2826	الأزمة المالية الداخلية	33.549	79.988	47.3691	47.0604
0.2068	الإيرادات	5.2300	9.9469	7.0730	4.5813
	اجالي الأصول				
	هامش صافي الربح				
	قيمة السوقية الى الدفترية				
	الأزمة المالية الداخلية				
	الرياح قبل الضرائب				
	الإيرادات				
	نسبة التداول				
	صافي رأس المال العامل				
	صافي رأس المال العامل				

اختبارات	statistics	المستوى المعنوي
Group rho	4.808681	1.0000
Group PP	-3.942665	0.0000
Group ADF	-4.093356	0.0000
اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج السادس (معدل العائد على سهم)		
اختبارات	statistics	المستوى المعنوي
Panel v	-0.592642	0.7233
Panel rho	1.111258	0.8668
Panel PP	-9.442447	0.0000
Panel ADF	-8.377280	0.0000
اختبارات	statistics	المستوى المعنوي
Group rho	3.487424	0.9998
Group PP	-7.926592	0.0000
Group ADF	-6.505220	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على برنامج E views .

من خلال الجدول (8) أن اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى العلاقة بين المتغيرات موضوع البحث، وقد تبين من نتائج هذا الاختبار والمعروض خلال الجدول (25):

#### ثالثاً: تقدير النماذج القياسية (Estimation):

بعد الحصول على علاقة التكامل مشترك، نأتي الى تقدير النموذج لبيان اثر المؤشرات في تقييم أداء المصارف عينة البحث، فمن خلال عدة محاولات اكتشف البحث النموذج الملائم وفقاً لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية ممثلاً النموذج (ARDL PMG-). وقد أعطى النموذج نتائج أكثر دقة وأكثر توافق مع المنطلق الاقتصادي من حيث (الحجم والقيمة والاشارة) وان المعلمات المقدرة الواردة في الجدول (26) تؤكد ذلك .

#### الجدول (9)

نتائج المعلمات المقدرة لنماذج المستخدمة مع المتغيرات النموذج

المتغيرات المستخدمة	المتغيرات	المعلمات في طول الندى	مستوى المعنوي	المعلمات في قصر الندى	مستوى المعنوي	قطعة التوازن لتغير	مستوى المعنوي	خطا المعايير	مستوى المعنوي	معلومات الفقرة	AIC
نسبة التداول	الموجودات المتداولة	5.58	0.0000	5.42	0.0095	-0.90	0.3513	0.6084	0.0002	0.9137	3.2211
	المطلوبات المتداولة	-1.90	0.0003	-1.19	0.0095	-0.69	0.0095	1.6412	0.0000	3.2211	3.2211
	صافي رأس المال العامل	0.0106	0.0000	0.0049	0.7484	-0.64	0.7484	0.4322	0.0152	-1.0595	-1.0595
	هامش صافي الربح	3.3767	0.0062	0.8715	0.9297	-0.73	0.9297	1.4787	0.0000	3.0141	3.0141

بمقدار (5.42%) .ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.90) وهذا يعني أن هناك عجز في الموجودات المتداولة بمقدار (0.10) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.10) لتحقيق التوازن في نسبة التداول.

2. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة سلبية بين المطلوبات المتداولة ونسبة التداول أي ان زيادة المطلوبات المتداولة بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض نسبة التداول بمقدار (1.90%)، وقد يكون بسبب السياسة التحفظية في المصارف وهذا يتوجه إلى استقرار أو انخفاض المطلوبات المتداولة في المصارف بشكل عام، أما في المدى القصير ترفع هذا التأثير بحيث زيادة المطلوبات المتداولة (1%) تؤدي إلى انخفاض نسبة التداول بمقدار (1.19%) لأن المطلوبات المتداولة في المدى القصير ليس لها تأثير كبير على الأعمال المصرفية، ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.69) وهذا يعني أن هناك عجز في المطلوبات المتداولة بمقدار (0.31)، ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.31) لتحقيق التوازن في نسبة التداول.

3. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين صافي رأس المال العامل ونسبة التداول أي ان زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول بمقدار (0.010%)، وقد يكون بسبب ازدياد ثقة الزبائن بالمصرف، والعكس في المدى القصير اذ ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول بمقدار (0.004%) .ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.64) وهذا يعني أن هناك عجز في صافي رأس المال العامل بمقدار (0.36) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.36) لتحقيق التوازن في نسبة التداول.

4. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين هامش صافي الربح ونسبة التداول أي ان زيادة هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول بمقدار (3.37%)، وقد يكون بسبب اهتمام المصارف بارتفاع هامش صافي الأرباح لأنه كلما ارتفعت نسبة الأرباح الصافية كلما ارتفعت السيولة المصرفية وبالتالي ارتفاع ثقة المائنين مع المصرف، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث ان زيادة هامش صافي الربح (1%) تؤدي إلى نقص نسبة التداول بمقدار (0.87%) وهذا يتعلق بالديون المصرفية في المدى القصير التي يتوجه إلى انخفاض في الأرباح الصافية، ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.73) وهذا يعني أن هناك عجز في هامش صافي الربح بمقدار (0.27) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.27) في تحقيق التوازن في نسبة التداول.

5. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين الأزمة المالية الداخلية ونسبة التداول أي ان وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول بمقدار (4.32%)، وقد يكون بسبب تداول الأموال في العمليات المصرفية عموماً في زمن الأزمة المالية خوفاً من الانهيار، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث ان وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول بمقدار (0.60%).

قيمة السوقية الى الدفترية	0.0246	0.0000	0.0471	0.2602	-0.90	0.0000	0.0076	-0.3647
الأزمة المالية الداخلية	0.0166	0.0986	-0.0511	0.1906		0.0301	0.0301	-1.1858
سعر السوقي للسهم	0.7954	0.0000	0.1829	0.0222	-0.65	0.0000	0.1829	-2.0557
قيمة الدفترية للسهم	0.8078	0.0000	0.4524	0.2101	-0.13	0.0000	0.1113	-0.3647
دوران اجمالي الأصول	9.5817	0.0000	0.7615	0.5193	-0.17	0.0000	0.2459	-0.3928
هامش صافي الربح	2.00	0.0000	-4.7324	0.0658	-0.29	0.0023	0.2365	-0.4051
صافي رأس المال العامل	0.0011	0.0006	0.0012	0.0530	-0.16	0.0000	0.2569	-0.2907
الأزمة المالية الداخلية	0.7016	0.0038	-0.1661	0.0000		0.2789	0.2789	-1.1858
الربح بعد الضرائب	2.14	0.0000	-5.1	0.5888	-0.54	0.5410	0.0827	-2.5283
الايادات	3.82	0.0000	-1.71	0.2349	-0.07	0.8480	0.1975	-1.9218
نسبة التداول	0.0276	0.0000	-0.0156	0.5425	-0.23	0.2768	0.1320	-2.5093
دوران اجمالي الأصول	3.0897	0.0000	-4.3577	0.1927	-0.40	0.221	0.1956	-1.2664
الأزمة المالية الداخلية	0.2796	0.0000	0.2064	0.1217		0.0575	0.0575	-2.8813

المصدر : من اعداد الباحثان اعتماداً على برنامج E views .

من خلال الجدول اعلاه يتبين مايلي :  
اولا : النموذج الأول (نسبة التداول) :

1. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين الموجودات المتداولة ونسبة التداول أي ان زيادة الموجودات المتداولة بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول بمقدار (5.58%)، وقد يكون بسبب اهتمام المصارف بأزدياد الموجودات المتداولة في كل الأحوال لأن الموجودات المتداولة احد أهم أسباب ارتفاع الأرباح، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث ان زيادة الموجودات المتداولة (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول

## النموذج الثاني (صافي رأس المال العامل) :

1. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين الموجودات المتداولة و صافي رأس المال العامل أي ان زيادة الموجودات المتداولة بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (2.96%)، وقد يكون بسبب اهتمام المصارف بشكل عام في الموجودات المتداولة، أما في المدى القصير يرتفع هذا التأثير بحيث أن زيادة الموجودات المتداولة بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (9.29%) والسبب في ذلك ان الموجودات المتداولة في المدى القصير يعطى المصرف سرعة تحويل الموجودات إلى النقد وذلك سبب ارتفاع السيولة المصرفية. ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.60) وهذا يعني أن هناك عجز في الموجودات المتداولة بمقدار (0.40) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.40) لتحقيق التوازن في صافي رأس المال العامل.
2. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين المطلوبات المتداولة و صافي رأس المال العامل أي ان زيادة المطلوبات المتداولة بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1.14%)، أما في المدى القصير يرتفع هذا التأثير بحيث ان زيادة المطلوبات المتداولة بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (4.68%) وقد يكون بسبب ارتفاع حصة المديونية . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.13) وهذا يعني أن هناك عجز في المطلوبات المتداولة بمقدار (0.87) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.87) تحقيق التوازن في صافي رأس المال العامل.
3. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين نسبة التداول و صافي رأس المال العامل أي ان زيادة نسبة التداول بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1.37%)، وقد يكون بسبب ازدياد ثقة الزبائن في المصرف، والعكس في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة نسبة التداول بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض صافي رأس المال العامل بمقدار (0.70%) . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.37) وهذا يعني أن هناك عجز في نسبة التداول بمقدار (0.63) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.63) لتحقيق التوازن في صافي رأس المال العامل.
4. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين دوران اجمالي الموجودات و صافي رأس المال العامل أي ان زيادة دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (2.37%)، بسبب توليد الموجودات المتداولة في المدى الطويل في توليد الايرادات، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض صافي رأس المال العامل بمقدار (2.17%)، ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.42) وهذا يعني أن هناك عجز في دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.58) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.58) لتحقيق التوازن في صافي رأس المال العامل.
5. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين هامش صافي الربح و صافي رأس المال العامل أي ان زيادة هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1.006%)، وذلك بسبب العلاقة بينهم

- كما علاقة طردية كلما زادت هامش صافي الربح كلما زادت صافي رأس المال، والعكس في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زادت هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض صافي رأس المال العامل بمقدار (-1.098). ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.61) وهذا يعني أن هناك عجز في هامش صافي الربح بمقدار (0.39) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.39) لتحقيق التوازن في صافي رأس المال العامل.
6. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين الأزمة المالية الداخلية و صافي رأس المال العامل أي ان زيادة الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (2.45%)، وقد يكون بسبب توجه الزبائن إلى القروض المصرفية في زمن الأزمات المالية خاصة المصارف الخاصة التجارية، وأيضاً في المدى القصير يرتفع هذا التأثير بحيث اذا زادت الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1.67%) .

## النموذج الثالث : معدل دوران اجمالي الموجودات:

1. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين الايرادات ومعدل دوران اجمالي الموجودات أي ان زيادة الايرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1.45%)، وأيضاً في المدى القصير يرتفع هذا التأثير ولكن بمقدار أكثر من المدى الطويل بحيث زادت الايرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1.59%) والسبب في ذلك أهمية إيرادات النشاط الجاري كونه مرتبط بدوران اجمالي الموجودات بعلاقة طردية . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-1.17) وهذا يعني أن هناك فائض في الايرادات بمقدار (0.17) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج الى مقدار (0.17) لتحقيق التوازن في معدل دوران اجمالي الموجودات.
2. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين اجمالي الموجودات ومعدل دوران اجمالي الموجودات أي ان زيادة اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (7.77%)، وقد يكون بسبب الترابط بين المتغيرين، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (2.14%) . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.46) وهذا يعني أن هناك عجز في اجمالي الموجودات بمقدار (0.54) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.54) .
3. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين هامش صافي الربح ومعدل دوران اجمالي الموجودات أي ان زيادة هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.55%) وقد يكون بسبب ارتفاع كل من الموجودات و ارتفاع في قيمة الايرادات الكلية مادامت الارباح ترتفع، والعكس في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زادت هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.058) . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.72) وهذا يعني أن هناك عجز في هامش صافي الربح بمقدار (0.28) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.28) .

خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن اذ بلغت (-0.52) وهذا يعني أن هناك عجز في الإيرادات بمقدار (0.48) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.48) لتحقيق التوازن في هامش صافي الربح.

3. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين نسبة التداول و هامش صافي الربح أي ان زيادة نسبة التداول بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (0.009%)، وقد يكون بسبب اهتمام المصارف بارتفاع هامش صافي الارباح لأن كلما ارتفعت الارباح الصافية كلما ارتفعت السيولة المصرفية وبالتالي ارتفاع ثقة الدائنين في المصرف وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة التداول خاصة في المدى الطويل وهذا التأثير أقل في المدى القصير حيث زيادة نسبة التداول بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (0.005%)، ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.60) وهذا يعني أن هناك عجز في نسبة التداول بمقدار (0.40) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.40) لتحقيق التوازن في هامش صافي الربح.

4. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين صافي رأس المال العامل و هامش صافي الربح أي ان زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (0.0001%)، وقد يكون بسبب العلاقة بينهم كعلاقة طردية كلما زاد هامش صافي الربح كلما زاد صافي رأس المال، والعكس في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض هامش صافي الربح بمقدار (0.0008%) . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن اذ بلغت (-0.74) وهذا يعني أن هناك عجز، وتحتاج إلى صافي رأس المال العامل بمقدار (0.26) لتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.26) لتحقيق التوازن في هامش صافي الربح.

5. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين القيمة السوقية إلى الدفترية و هامش صافي الربح أي ان زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (0.024%)، وقد يكون بسبب ازدياد حجم الطلب على الأسهم المصرف، أما في المدى القصير يتفع هذا التأثير بسبب سرعة التداول ولكن بمقدار قليل بحيث زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (0.047%) . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.90) وهذا يعني أن هناك عجز في قيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.10) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.10) لتحقيق التوازن في هامش صافي الربح.

6. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين الأزمة المالية و هامش صافي الربح أي ان وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (0.016%)، وذلك بسبب ازدياد الدائنين في زمن الازمات المالية، أما في المدى القصير تنخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض هامش صافي الربح بمقدار (0.051%).

#### النموذج الخامس : نسبة قيمة السوقية الى الدفترية :

1. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين سعر السوقى للسهم و نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية أي ان زيادة سعر السوقى للسهم بمقدار

4. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين صافي رأس المال العامل ومعدل دوران اجمالي الموجودات أي ان زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.0001%)، وذلك بسبب دور الموجودات المتداولة في المدى الطويل في توليد الإيرادات، والعكس في المدى القصير يتفع هذا التأثير بمقدار قليل جداً بحيث زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.0005%)، ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن اذ بلغت (-1.17) وهذا يعني أن هناك فائض في صافي رأس المال العامل بمقدار (0.17) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.17) في تحقيق التوازن في معدل دوران اجمالي الموجودات.

5. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية ومعدل دوران اجمالي الموجودات أي ان زيادة نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.05%)، وذلك بسبب سيطرة المصرف المركزي على الاسواق المالية خاصة تحديد أسعار العملات، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار قليل جداً بحيث زيادة نسبة قيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.02%)، ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن اذ بلغ (-0.32) وهذا يعني أن هناك عجز في معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.68) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.17) لتحقيق التوازن في معدل دوران اجمالي الموجودات.

6. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين الأزمة المالية ومعدل دوران اجمالي الموجودات أي ان وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.05%)، وذلك بسبب ازدياد الدائنين في زمن الأزمات المالية، وأيضاً في المدى القصير ولكن بشكل قليل جداً بحيث وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.006%).

#### النموذج الرابع : هامش صافي الربح:

1. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين صافي الربح بعد الضرائب و هامش صافي الربح أي ان زيادة صافي الربح بعد الضرائب بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (9.84%)، وذلك بسبب الترابط بينهم كالحلقات، وأيضاً يتأثر بشكل ايجابي في المدى القصير حيث زيادة صافي الربح بعد الضرائب (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (2.66%) . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن اذ بلغت (-0.01) وهذا يعني أن هناك عجز في الربح قبل الضرائب بمقدار (0.99) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.99) لتحقيق التوازن في هامش صافي الربح.

2. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين الإيرادات و هامش صافي الربح أي ان زيادة الإيرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (9.41%) لأن الارباح جزء من الاجزاء الإيرادات، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث اذا زادت الإيرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض هامش صافي الربح بمقدار (1.54%) . ومن



جداً بحيث زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.0012%). ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن بلغت (-0.16) وهذا يعني أن هناك عجز في صافي رأس المال العامل بمقدار (0.84) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.84) لتحقيق التوازن في القيمة السوقية إلى الدفترية.

6. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين الأزمة المالية و القيمة السوقية إلى الدفترية أي ان وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.70%)، وذلك بسبب انخفاض القيمة الدفترية للسهم، أما في المدى القصير تنخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً حيث بوجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (-0.16%) بسبب انخفاض سعر السوق للسهم.

#### النموذج السادس : معدل العائد على السهم:

1. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين صافي الربح بعد الضرائب و معدل العائد على السهم أي ان الزيادة في صافي الربح بعد الضرائب بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار (2.14%)، وقد يكون بسبب ازدياد كل من الإيرادات التشغيلية و الأرباح غير موزعة، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة صافي الربح بعد الضرائب بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على السهم بمقدار (-5.1%) لأن في المدى القصير لا يمكن أن تعامل بأرباح بشكل واسع ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن اذ بلغت (-0.54) وهذا يعني أن هناك عجز في صافي الربح بعد الضرائب بمقدار (0.46) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.46) لتحقيق التوازن في معدل العائد على السهم.

2. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين الإيرادات و معدل العائد على السهم أي ان الزيادة في الإيرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار (3.82%)، وقد يكون بسبب انخفاض درجة المخاطرة، والعكس صحيح في المدى القصير لأن ارتفاع المخاطرة التي أدى إلى خفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة الإيرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على السهم بمقدار (-1.71%) ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن اذ بلغت (-0.07) وهذا يعني أن هناك عجز في الإيرادات بمقدار (0.93) ولتصحيح الأخطاء وتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.93) لتحقيق التوازن في معدل العائد على السهم.

3. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين نسبة التداول و معدل العائد على السهم أي ان الزيادة في نسبة التداول بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار (0.027%)، وذلك بسبب ارتفاع القنود والاستثمارات خاصة الاستثمارات طويلة الأمد، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة نسبة التداول بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على السهم بمقدار (-0.015%) بسبب ارتفاع القيمة الدفترية للسهم في المدى القصير. ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن بلغت (-0.23) وهذا يعني أن هناك عجز في نسبة التداول بمقدار (0.77) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.77) لتحقيق التوازن في معدل العائد على السهم.

(1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.79%)، وذلك بسبب الترابط بينها لأن علاقتهما علاقة طردية وأيضاً في المدى القصير ولكن هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة سعر السوق للسهم بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.18%). ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن اذ بلغت (-0.65) وهذا يعني أن هناك عجز في سعر السوق للسهم بمقدار (0.35) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.65) لتحقيق التوازن في القيمة السوقية إلى الدفترية.

2. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين قيمة الدفترية للسهم و القيمة السوقية إلى الدفترية أي ان الزيادة في القيمة الدفترية للسهم بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.80%)، وقد يكون بسبب استقرارية النسبية في القيمة الدفترية للسهم أحياناً خاصة خلال سنتين أو ثلاث سنوات، أما في المدى القصير بسبب حازمية القرار للتعامل بأسهم المصارف (في حالة انخفاض غير متوقع لسيولة المصرف) ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة قيمة الدفترية للسهم بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.45%). ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن اذ بلغت (-0.13) وهذا يعني أن هناك عجز في قيمة الدفترية للسهم بمقدار (0.87) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.87) لتحقيق التوازن في القيمة السوقية إلى الدفترية.

3. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين معدل دوران اجمالي الموجودات و القيمة السوقية إلى الدفترية أي ان الزيادة في معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (9.58%)، وقد يكون بسبب ارتفاع كل من الموجودات و ارتفاع في قيمة الإيرادات الكلية مادامت الأرباح ترتفع والعكس في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.76%)، ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن بلغت (-0.17) وهذا يعني أن هناك عجز في معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.83) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.83) لتحقيق التوازن في القيمة السوقية إلى الدفترية.

4. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين هامش صافي الربح و القيمة السوقية إلى الدفترية أي ان الزيادة في هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (2%)، وقد يكون بسبب زياد حجم الطلب على الأسهم المصرف، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (-4.73%) لارتفاع درجة المخاطر في المدى القصير . ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن اذ بلغت (-0.29) وهذا يعني أن هناك عجز في هامش صافي الربح بمقدار (0.71) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.71) لتحقيق التوازن في القيمة السوقية إلى الدفترية.

5. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين صافي رأس المال العامل و القيمة السوقية إلى الدفترية أي ان الزيادة في صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.0011%)، وذلك بسبب ازدياد عدد الأسهم، أما في المدى القصير يرتفع هذا التأثير بمقدار قليل

- العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (للأستثمار والتنمية) كانت تعاني من خفض قيمة العوائد على السهم، لذا معدل العائد على السهم قليلة.
4. يستنتج من خلال التحليل في القصر والمدى الطويل هناك علاقة إيجابية متبادلة بين هامش صافي الربح و رأس المال العامل و الموجودات المتداولة ونسبة التداول واجمالي الموجودات و الايرادات ومعدل دوران اجمالي الموجودات.
5. يتبين من خلال نتائج التحليل أن كثرة عدد الفروع للمصارف لها دور ايجابي في زيادة الارباح لأن كلما كانت المصرف معين في حالة السيولة العالية والمقبولة كلما توجه المستثمرين لتلك المصرف (كما هي حالة مصرف بغداد و مصرف المتحد للأستثمار و مصرف الاهلي العراقي لهم عدداً كبيراً من الفروع).
6. يتبين أن تقديم الخدمات المصرفية الجديدة والدولية مثل (بطاقات الائتمان والصراف الآلي) من مؤشرات الاداء المالي الجيد (كما هي في مصرف التجاري العراقي و مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية).
7. من خلال التحليل اتضح فان الازمة المالية الداخلة في العراق يؤثر تأثيرا مباشرا على كافة المؤشرات الموجودة في تقييم كفاءة الاداء المالي في المصارف عينة البحث، رغم اختلاف حجم هذا التأثير من مصرف إلى اخر ومن مؤشر إلى اخر.
8. يظهر من خلال التحليل اجتياز النماذج المقدره كل الاختبارات الاحصائية المتقدمة (Sum squared resid, R-squared, Adjusted R- squared, Standard Error, F, AIC) وهي خالية من المشاكل القياسية الاساسية (كالاتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة التوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدام النماذج وتتطابق مع المنطق الاقتصادي، وهناك علاقات متبادلة فيما بينها و بين معايير ومؤشرات كفاءة الاداء المالي التي اختيرت في هذه الرسالة .

#### ثانياً: المقترحات:

#### في ضوء ماسبق من الاستنتاجات من الممكن أن يتم اقتراح الآتي:

1. ضرورة اهتمام الحكومة بوضع سياسة مالية و اقتصادية مناسبة و متوازنة (مع مراعاة البيئة و الظروف الاقتصادية و السياسية داخليا) لتطوير الاداء المصرفي لضمان الاستفادة من الموارد المالية بشكل عقلائي وتوفير فرص الاستخدام للموارد العاطلة أو غير المستغلة بالشكل الامثل.
2. القيام بمساندة الصناعة المصرفية من خلال توفير المستلزمات التمويلية و التكنيكية و ضرورة العمل على تقديم التسهيلات المصرفية بشكل يكفي منح القروض و زيادة النشاط الاقتصادي لكي تستطيع المصارف ان تنافس المصارف المنافسة على الصعيد المحلي و الدولي .
3. ان ادارات المصارف بحاجة الى اتباع سياسات من شأنها رفع ربحيتها لمواجهة التحديات التي تواجهها في ظل الظروف و البيئة الداخلية التي تعيشها المصارف في العراق.
4. زيادة رؤوس أموال المصارف لتوفير ما يكفي من السيولة لتغطية كافة نشاطاتها و ممارسة اعمالها بدرجة عالية من الكفاءة، والعمل على دمج المصارف التي ليس لها قدرة في زيادة رأسها (خلال تفعيل اليات دمج المصارف).

4. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين معدل دوران اجمالي الموجودات و معدل العائد على السهم أي ان الزيادة في معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار (3.08%)، لأن كلما زادت معدل دوران الموجودات كلما زاد سعر السوقي للسهم زاد الارباح التي أدى إلى ارتفاع معدل العائد على السهم، والعكس في المدى القصير التي ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زادت معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على السهم بمقدار (4.35-0.40)%. ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن اذ بلغت (-0.40) وهذا يعني أن هناك عجز في معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.60) و لتصحیح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.60) لتحقيق التوازن في معدل العائد على السهم.
5. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين الأزمة المالية و معدل العائد على السهم أي ان وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار (0.27%)، وذلك بسبب انخفاض الارباح بسبب ازدياد الديون، وأيضاً في المدى القصير تنخفض هذا التأثير ولكن بمقدار قليل جداً بحيث وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار (0.20)% .

### الاستنتاجات والمقترحات

#### اولاً: الاستنتاجات :

#### توصل البحث الى الاستنتاجات الآتية:

1. حسب مؤشر نسبة هامش صافي الربح ان (المصرف المتحد للأستثمار في المرتبة الأولى و مصرف الاستثمار العراقي في المرتبة الثانية و المصرف الأهلي العراقي في المرتبة الثالثة) نتيجة حصولهم على مستوى عالية من الارباح، بينما ان كل من (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار و مصرف الشمال للتمويل والاستثمار و مصرف دجلة والفرات الإسلامي للتنمية والاستثمار الإسلامي للتنمية والاستثمار الإسلامي) في المراتب الاخيرة و سبب ذلك ارتفاع حجم المصاريف و انخفاض حجم ارباح من بيع العملات.
2. حسب مؤشر نسبة التداول (مصرف المنصور للأستثمار في المرتبة الأولى و مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية والاستثمار الإسلامي في المرتبة الثانية و مصرف دجلة والفرات الإسلامي للتنمية والاستثمار في المرتبة الثالثة) خلال مدة البحث نتيجة لوفاءهم بالمطلوبات المالية قصيرة الأجل، بينما ان كل من (مصرف آشور الدولي للاستثمار الدولي للاستثمار و مصرف الأهلي العراقي و مصرف الشمال للتمويل والاستثمار) كانت تعاني من ضعف الوفاء بالمطلوبات المالية القصيرة لذا نسبة التداول فيهم منخفضة.
3. حسب مؤشر معدل العائد على السهم (مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية للاستثمار الإسلامي في المرتبة الأولى و مصرف الشمال للتمويل والاستثمار في المرتبة الثانية و مصرف الموصل للتنمية والاستثمار في المرتبة الثالثة) نتيجة لرفع معدل عائدهم على الأسهم المصرفي، بينما ان كل من (مصرف سومر التجاري المصرف المتحد للأستثمار و المصرف

أديب برهوم، منذر مرهج، & عتاب يوسف حسون. (2007). تقويم كفاءة معايير التقويم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري (نموذج مرفأى اللاذقية وطرطوس). Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series, 29(2). رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين السورية.

أسيد، وسام (2019). دور الاندماج البنكي في تحسين أداء البنوك التجارية. رسالة ماجستير منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي.

الاعوان، توفيق محمد سميح (2015): (دور المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي لشركة البوتاس العربية)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الاسراء الاردنية.

بعزيز، سهيلة، فلادي، & نظيرة. (2018). استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية. رسالة ماجستير منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

بن بوزيد سليمان. (2017). استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

بودوز، خليفة، بوكثير، & جبار. (2015). SCF التشخيص المالي في البنوك التجارية من منظور رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

جميل، سنان زهير محمد وسعيد، سوسن احمد (2007): تقييم أداء المصارف باستخدام نسب السيولة والربحية للتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004، مجلة تنمية الراغبين، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل، المجلد (85) العدد (29).

خضر، علي محمد و شلوف، فيصل مفتاح و شعيب، صالح الصابر (1996): أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية، منشورات جامعة عمر المختار البيضاء، الطبعة الأولى. سعودي. (2018). مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية (Doctoral dissertation, Université de M'sila). ، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

سقار، وحيد، برم، & زهير. (2018). إستخدام البنوك التجارية للنسب المالية في إتخاذ القرار التوويلي. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد العربي بن مهيدي-أم البواقي.

شادي، فاطمة الزهراء، بوكثير، & جبار. (2014). آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية. رسالة ماجستير منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير / جامعة أم البواقي.

صالح، هاويزين ابوكير (2021): قياس وتحليل أثر الاتفاق السليحي في النمو الاقتصادي في دول مختارة للفترة 1990 - 2019 ، رسالة ماجستير، جامعة السلطانية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.

عارف، سامان علي و فرح، مردين محسوم (2021): (أثر الديون الخارجية والمساعدات الائتمانية في النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2000-2018: دراسة تحليلية قياسية، مجلة كوردستاني للبحوث الاستراتيجية، العدد 9.

علي، محمد بخاري حسن (2017): (أثر تقويم الأداء المالي على جودة الأداء المصرفي/دراسة تطبيقية على مصرف شاري التجاري بجمهورية تشاد للفترة 2008 -2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، العدد 5، المجلد 1.

القرشي، مدحت كاظم (2001): الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

لطيف زيود، ماهر الأمين، & منيرة المهندس. (2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري. Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series, 27(4). ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. مجلد (27) العدد (4).

محصول نعمان. (2020). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد (3)، عدد (2).

5. من الضروري عمل المصارف عينة البحث على رفع مستوى الخدمات المصرفية الحديثة و التسهيلات للزبانين و توجه المصارف نحو الخدمات العالمية والكترونية، وضرورة فتح فروع المصارف في المناطق البعيدة عن مركز المحافظات.

6. العمل على توسيع دائرة الارتباط و التعاون والاندماج بين المصارف الأهلية والمصارف الحكومية داخل العراق و خارجها من اجل الاستفادة من الفوائد المالية و المصرفية المتبادلة، وذلك لما له من دور حيوي ودايناميكي في تنوع العمل و النشاط المصرفي.

7. قيام المصارف والاداراتهم بتقييم الأداء المالي المستمر والدوري لادائهم لاطهار نقاط الضعف والعمل على تلافيها و لبيان نقاط القوة وتطويرها.

8. ضرورة اهتمام المصارف بتقدم الخبرات و المعلومات الجديدة للموظفين المصرف من خلال فتح الدورات التدريبية والمهنية الداخلية و الخارجية لكي يرتقي بمستوى اداء العاملين وموظفين.

9. نتيجة الازمة المالية الداخلية الذي تمر بها العراق و إقليم كوردستان، ضرورة عمل حكومة العراق على تقديم المساعدات المالية و الاستشارية للمصارف الذي واجهت الخسائر لكي تتجاوز المشاكل السيولية و النقدية والائتمانية.

10. بغية المصرف المركزي والسلطات المالية اهتمام أكثر بالبحوث العلمية المقدمة من قبل ذوي التخصص في الجامعات والندوات العلمية المرتبطة بالاعمال المالية والمصرفية، وتقديم المساعدات للجهات التي تقام الندوات والمؤتمرات بهذا الصدد.

## قائمة المصادر والمراجع

آسية كرومي. (2016). تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية دراسة تطبيقية خلال الفترة (2005-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد (5).

أ. التجاني إلهام، & د. شعوي محمود فوزي: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري" للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية-جامعة ورقلة الجزائر، العدد (17).

ابوعودة، حسن سليمان محمد (2017): (مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين / دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية-غزة.

أحلام، & بوعبدلي. (2003). تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة- دراسة حالة: القرض الشعبي الجزائري ، ملتي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات، كلية علوم الانسانية وعلوم الاجتماعية، جامعة حسبية بوعلوي بالشلف.

احمد، عثمان امين (2018): تقييم الاداء المصرفي باستخدام ادوات التحليل المالي(النسب المالية) دراسة تطبيقية على مصرف دار السلام للاستثمار في العراق للسنوات 2005-2015، بحث منشور، مجلة جامعة جيبان/العراق، العدد 1، المجلد 2.

أحمد، يونس علي. (2011). تقييم النشاط الاقتصادي لمعمل الجص الفني في باربان. مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة، المجلد (7)، العدد (27).

احمد، يونس علي و ابراهيم، لافة اراس (2020): تأثير الازمة المالية على النشاط السليحي - اقليم كوردستان العراق كحالة دراسة، المجلة العلمية لجامعة جيبان-السلطانية، المجلد (4) العدد (1).

## المصادر الإنجليزية :

- Haile, A., Getacher, T., & Tesfay, H. (2014). Financial Performance Analysis of Selected Commercial Banks in Ethiopia. *Ethiopian Journal of Business and Economics (The)*, 4(2), 251-282.
- Lingga, D. S. K., & Tirok, J. (2012). Empirical Studies on EVA and Profitability Ratios Association with Annual Stock Return for Indonesia Companies. *Journal of Applied Finance & Accounting*, 4(2), 95-111.
- Pinto, P., Hawaldar, I. T., Rahiman, H. U., TM, R., & Sarea, A. (2017). An evaluation of financial performance of commercial banks. *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 15(22), 605-618.
- Ram Karan Singh (2020): Financial Performance Evaluation of Commercial Banks by AHP : Anevidence from India, *Pacific Business Review International*, volume 12, issue 12.
- Said, R. M., & Tumin, M. H. (2011). Performance and financial ratios of commercial banks in Malaysia and China. *International Review of Business Research Papers*, 7(2), 157-169.
- محمد، بةيمان رفيق(2008) : المحاسبة عن الاداء البيئي للوحدات الاقتصادية وامكانية رقاينته و تقويمه بالتطبيق في الشركة المتحدة الأسمت طاسلوجة / السلجانية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السلجانية.
- المطيري & مشعل (2011). Analyzing and Evaluations The Financial Performance of The Kuwaiti Oil Corporation (Doctoral dissertation, جامعة الشرق الاوسط. رسالة ماجستير منشورة، جامعة شرق الاوسط.
- مطيري، عادل نايف خالد (2015) : (امكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة آل البيت، كلية ادارة الاعمال، قسم المحاسبة.
- الهاجري، فهد راشد مسعود (2016) : أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الاداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير المنشورة، جامعة آل البيت، كلية ادارة الاعمال، قسم المحاسبة.
- ناسوسي، كريم صالح مصطفي(2011): (تقويم أداء شركات الأستثمار العقارية بأعتماد مدخل أصحاب المصالح / دراسة تطبيقية في مجموعة شركات (بقريز) للمقاولات والاستثمارات العقارية)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السلجانية.

# “HOPING AGAINST HOPE”: A MARXIST STUDY OF CAPITALIST FATALISM IN EUGENE O’NEILL’S WARNINGS

Zanyar Faiq Saeed<sup>1</sup>, Karzan Aziz Mahmood<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Department of English, College of Languages, University of Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan-Iraq

<sup>2</sup>Department of English, Komar University of Science and Technology, Sulaimani, Kurdistan-Iraq

**ABSTRACT**— “Hoping against Hope”: A Marxist Study of Capitalist Fatalism in Eugene O’Neill’s Warnings’ presents the problem of a lower-class family, the Knapps, who suffer under the fatalistic capitalist system. The Knapps, as a part of the society, and the society as a whole, become potential victims of the capitalists and the bourgeoisie who work only for their own interests even if on the account of the poor. In such a socio-economic system, human beings are viewed as productive machines and possible consumers. Once they become old or disabled, they will be dismissed and replaced by younger ones. The paper, therefore, aims to analyse and interpret the above-mentioned themes in O’Neill’s Warnings in light of Marxist criticism and class conflicts between the proletariat and the bourgeoisie. It is concluded that as long as capitalism is solely based on material benefits and is negligent of humanitarian concerns, disasters befalling the proletariat in particular and the whole society in general will be an inevitable fate. Witnessing the calamities that inflict the lower-class people in the play could alert readers/audience, including the capitalists and the bourgeoisie, to the detrimental consequences of embracing a purely materialistic worldview.

**Key words**—Class conflict, Capitalism, Disaster, Fatalism, Marxism, O’Neill, Warnings

## I. INTRODUCTION

It is supposed that industrial and financial development would guarantee prosperity and happiness to humanity; however, the rise of industrial capitalism has created socio-economically discriminated classes in the society. Moreover, financial capitalism has introduced huge class inequality or injustice that have in turn caused a harrowing ordeal for the lower classes of the Western society. In Imogen Tyler’s words, the core problems with class are the “deepening inequalities of income, health and life chances within and between countries . . .” (2015, 496). Between the end of the nineteenth and the beginning of

the twentieth centuries, American industrial production considerably increased. Consequently, the number of the American workers dramatically increased. The great pressure exercised by the employers on the workers for more production made the latter found their own union, namely, American Federation of Labor (AFL) in 1897. The major aim of the AFL was to demand the rights of the workers. As a result, AFL’s membership, which was 264000 in 1897, increased to 1.6 million by 1904. These workers’ struggle for securing their rights and protest against being unfairly exploited by their employers enraged the latter into counteraction. The attack on the Ludlow Camp strikers in Colorado in 1914 known as the Ludlow Massacre claimed 25 lives, including 11 children and two women (Helgeson, 2016, 9). Thus, with the rise of industrial capitalism, the society had been split into two clashing classes, namely, the bourgeoisie and the proletariat.

“Hoping against Hope”: A Marxist Study of Capitalist Fatalism in Eugene O’Neill’s Warnings’ is a study of Warnings that was published in 1914 and thus significantly coincided with the outbreak of World War I, which made the economic problems yet worse. It was also a time when lower-class people were living in deplorable circumstances in the Western world. In Warnings, O’Neill showcases the situation of a lower class family, the Knapps, and presents the problems and anxieties they endure at the hand of the bourgeoisie who are empowered by the capitalist socio-economic system. There is little scholarly work on O’Neill’s early plays including Warnings and almost no work has investigated the topic of the present paper. Hence, this paper is an endeavor to fill in part of that scholarly gap. It claims that the disasters that plague the Knapps, and the society as a whole, are deterministically caused by capitalists and the bourgeoisie who are only after material gains for which they exploit the proletariat as long as they are capable of performance and production. Moreover, the paper argues that once those workers become old or unable to perform and produce for any possible reason, they will be replaced by others

and left jobless, hopeless, and helpless to face the hardships of life alone. Besides, technological advancements have been inevitably leading to the substitution of older workers with younger ones, especially with the more technically advanced ones among them. Thus, workers are discriminated based on their skills, age differences, and physical capacities (Wolff, 2005, 533).

In order to support and prove the above-mentioned claim in *Warnings*, concepts from classical and contemporary Marxist literary approach are used. Firstly, the paper establishes the two clashing classes of society in the play, i.e., the proletariat and the bourgeoisie. Secondly, it displays the domestic problems that are caused by poverty and the inhumane capitalist system. Finally, the dire consequences of living under such a system are explained through exhibiting what happens to Knapp, his family and the society at large.

The conclusion of the paper corroborates the claim that capitalists and the bourgeoisie view human beings as machines that would be utilised so long as they can operate and produce. According to the same principles of performativity and productivity, the same workers would be fired and replaced by others once they are unable to work. The significance of the study and its conclusion is that it could make readers/audiences of different social classes more conscious of the calamities that afflict the Knapps and real workers on daily basis. Although not a very realistic aspiration, such an awakening might encourage the capitalists and the bourgeoisie to assimilate more and better humanitarian principles and practices into their socio-economic systems and institutions.

## II. CLASHING CLASSES

In setting the stage for a Marxist literary study, first the clashing classes should be identified. Hence, this section attempts to establish the two conflicting classes in *Warnings*. On one hand, the Knapps represent the lower class, i.e., the proletariat. On the other, the flat owner, the ear-specialist, the grocer, the butcher, and the owner of the S. S. “Empress”, Captain Hardwick, represent the upper class, i.e., the bourgeoisie.

The Knapps suffer from abject poverty. This is evident from the beginning of *Warnings* through the description of the setting, i.e., the rented flat in which the Knapps live. Through the use of the indefinite article “a/an” O’Neill stylistically demonstrates how poor the Knapps are. The extracts below indicate that the family has only one piece of each item:

a chair  
 a heavy green curtain  
 an alcove  
 a bedroom  
 a doorway  
 another chair  
 a window  
 a court  
 a gilt cage  
 a canary  
 a worn carpet  
 a mantle piece

a black marble clock  
 a black frame  
 a lamp

(O’Neill, 1914, 73)

Besides not being their own, the flat is too small for a big family like the Knapps to comfortably live in. For instance, O’Neill states that the main hall is partitioned with a curtain and that the separated area is “probably used as a bedroom” (O’Neill, 1914, 73). This suggests that the flat does not contain a bedroom. Also the table in the dining room is aligned to the middle wall to make room for passing between the kitchen and the front part of the flat. Furthermore, a small weak lamp can “flood” the room with light (O’Neill, 1914, 73-74). For a room to be flooded with light by a somewhat primitive means of lighting implies that it is too small. Arguably, the bright light should not be read as a positive sign; in fact, it makes the miserable tableau of the flat and the Knapps’ life much more vivid.

What renders this small flat yet a worse place to live in is the dilapidated furniture and the gloomy atmosphere. To demonstrate this, O’Neill mainly utilises adjectives, especially colour adjectives, and adverbs of manners to stylistically display how miserable the Knapps’ life is. The following excerpts from the description of the setting corroborate this point:

... a heavy green curtain

...

... a gilt cage in which a canary chirps sleepily

...

The walls of the room are papered an impossible green and the floor is covered with a worn carpet of nearly the same color

...

Several gaudy Sunday-supplement pictures in cheap gilt frames

...

... a black marble clock ticks mournfully

...

Above the mantle hangs a “Home Sweet Home” motto in a black frame.

(O’Neill, 1914, 73; emphasis added)

In addition to being worn out, the curtain, the walls, and the carpet are all green in colour. Thus, the prevalence of the green colour that is described as “heavy” and “impossible” creates an unbearably monotonous ambience in the flat.

Undeniably, other colours are used as well, but ironically. For example, the word “gilt” that describes the cage is a symbolic miniature of the prison-like flat. The canary, which is known for its melodious songs, represents the family members and perhaps particularly Mrs. Knapp. The canary, which is supposed to sing for life and love, is without power and energy and sings “sleepily”. “Gilt” is also used to characterise the “cheap” frames of the free-of-charge “gaudy Sunday-supplement.”

The clock that represents time and life is yet another instance.

It is made of marble, which is lifeless; and its colour is black, which is often a symbol of misery and sorrow (Olderr, 1012, 31-32). The black marble clock is expressively surrounded on both sides with photographs of the wretched family members. Hence, its pendulum is swinging melancholically from one group to the other. A further example is the slogan "Home sweet home" that is symbolically and ironically surrounded with a black frame. The "home" could relevantly signify both the flat as well as America. O'Neill himself equated the lives of the Americans with tragedy when he declared that "we [Americans] are tragedy, the most appalling yet written or unwritten" (qtd. in Bloom, 2007, 8). With such a descriptive pattern, He delineates the utterly miserable life that the Knapps lead at home and in the country under the capitalist system.

In addition to the depiction of the setting, the characterization of the family members also exhibits how poor the Knapps are. Mrs. Knapp, the central character who greatly affects the action of the play, is the first character sketched. Her appearance reveals signs of poverty and hardship. Physically, she is a "pale, thin, peevish-looking woman ..." (O'Neill, 1914, 74). There could possibly be many reasons for a person to look pale: fear, shock, surprise, illness, exhaustion, etc. However, Mrs. Knapp's pallid look is caused by overworking and suffering from the desolation of "a penny-pinching life" (O'Neill, 1914, 1914, 74). Leading such a life has made her physically emaciated and psychologically so imbalanced that any simple thing can irritate her unauthoritative and constantly grumbling character.

Although having children could be considered one of the greatest gifts of life, for Mrs. Knapp, it is calamitous. For her, any newly born baby is not a blissful gift, but metonymically a "mouth" that demands its share of the family's basic supply, which is already insufficient for the other members. This, besides several other difficulties she is worried about, has marred her once nice physique. Now she is thin with gray hair, and lips bent down on both corners as if crying, and blue eyes that have lost their brilliance. Consequently, although still young in age, she has been made old before her natural time.

O'Neill also exploits the characterization of the children in order to illustrate the Knapps' hapless life. Although Sue and Lizzie have blond hair, they wear "dark clothes" and "black shoes and stockings" (O'Neill, 1914, 74). It is commonly known that children, especially girls, mostly love to wear colourful clothes, shoes and stockings. Again the "blonde" hair should not be interpreted as a positive sign because this colour pattern has the same function as that of the "gilt cage" and the other patterns. Charlie, being a teenager, is in a process of constant physical growth. He is a "skinny" boy who has grown bigger than his old clothes, but he does not have money to buy new clothes (O'Neill, 1914, 78). Dolly is described as being "extremely thin". Like her younger sisters, she is wearing "dark blue" dress, black shoes, stockings and a black hat (O'Neill, 1914, 78). Her complexion is "sallow", which means yellowish and unhealthy.

The last member to be presented is Knapp, who is about fifty years old. The first time he appears on stage, he is exhausted, and sick. He has stooping shoulders, a sunken face, and a head

bald in the middle with thin lines of gray hair on both sides. His clothes are faded and his shoes are dusty, which is reminiscent of the colour patterns aforementioned. His moustache is gray and drooping, just like his wife's lips (O'Neill, 1914, 84). He seems to be the emblem of all the sorrows and worries that his family is encountering. With the introduction of Mrs. Knapp first and Knapp last, the tragic portrayal of the family's life is completely developed.

Evidently, poverty has badly affected all the members of the family. Thus, the Knapps can be considered a typical representative of the lower class people and their miserable life they lead under the capitalist system.

The other side of the conflict is the bourgeoisie: the grocer, the butcher, the landlord, the doctor and Captain Hardwick. Although absent characters except for Captain Hardwick, they play an influential role in *Warnings*. From the accounts above and those below, it is proved that they, willingly or not, afflict the Knapps with continuous physical and psychological agonies and consequently jeopardise their entire existence.

### III. TROUBLED HOME

One of the major conflicts in *Warnings* is between two classes: the proletariat and the bourgeoisie. This conflict has repercussions on different levels. It affects the Knapps on personal, familial, and social levels and the society as a whole, too.

The Knapps, who are at the bottom of the social ladder, are at the mercy of those who have properties. For instance, one of the major problems of the Knapps is that they live in a rented flat and are constantly in danger of being forced to evacuate it. It is evident that poverty is the cause of lack of one's own residence (Tunstall, 2013, 4). While conversing with Charlie and Dolly, Mrs. Knapp clarifies how they have managed to survive so far by multiplying their sources of income; but she particularly focuses on the importance of Knapp's salary as a fixed source of income:

He [Knapp]'s got to keep on workin' or we'd never be able to even pay the rent. Goodness knows his salary is small enough. If it wasn't for your brother Jim sendin' us a few dollars every month, and Charlie earnin' five a week, and me washin', we'd never be able to get along even with your father's salary. But heaven knows what we'd do without it. We'd be put out in the streets. (O'Neill, 1914, 83)

In an exchange with Knapp, Mrs. Knapp reiterates this fact saying that they "owe the grocer and the butcher now. If they found out you wasn't workin' they wouldn't give us any more credit. And the landlord? How long would he let us stay here?" (O'Neill, 1914, 92). The grocer, the butcher and the landlord, who have property and hence material power over the Knapps, represent the bourgeoisie. Being mentally shaped and existentially determined by the capital system, unless paid, they would not provide the Knapps with subsistence to keep them alive and the flat to shelter them. Marx believes that workers sell their labour in exchange for a wage, not a product. He

confirms that this exchanging activity is to secure their basic livelihoods. He actually sees this auctioning of labour as a sacrifice of one's own life that workers make (Capital, 1976, 6). Thus, Knapp sacrifices his own life and values for the sake of keeping his job and providing his family's basic needs. Likewise, Engels maintains that the proletariat's life is insecure and instable because their livelihood depends solely on the sale of their labour (1977, 1). Hence, once they fail to provide the required labour, they will be dismissed by their employers. It is this dilemma that Knapp suffers from and eventually becomes a victim of. In the capitalist system, Marx maintains, workers are mechanised and their lives' span is the same as that of machines that are used as long as they operate and announced 'dead' once they fail:

The lifetime of an instrument of labour is thus spent in the repetition of a greater or lesser number of similar operations. The instrument suffers the same fate as the man. Every day brings a man twenty-four hours nearer to his grave, although no one can tell accurately, merely by looking at a man, how many days he has still to travel on that road (Marx, et al, 1976, 311).

Accordingly, Koddenbrock, quoting Marx, asserts that it is money that determines people's "social power" and their position on the social ladder (2017, 3). Hence, human beings do not have intrinsic values and their values are contingent on the possession of money. That is why in such a system, human beings are seen either as functional, productive machines or as possible consumers. Moreover, it is this socio-materially powerful class represented by the grocer, the butcher, etc. that constantly poses threats to the Knapps, who lack such power because of their poverty.

The ear-specialist is regarded as a bourgeois opponent. He and all doctors are collectively accused by Mrs. Knapp of lying to and frightening their patients in order to manipulate them financially. When her husband affirms that the ear-specialist has assured him that he would become deaf at any moment, she claims:

All those doctors make things worse than they really are. He [ear specialist]'s just tryin' to scare you so you'll keep comin' to see him.

.....

You're not deaf now and even if that liein' doctor spoke the truth you'll hear for a long time yet. He only told you about that sudden stroke to keep you comin' to him. I know the way they talk.

(O'Neill, 1914, 91-92)

Although Mrs. Knapp's general accusation of doctors of being opportunists is not absolutely true, there really are doctors who, for their own material interests, lie to their patients. Such doctors think of their patients as possible consumers and rich sources of money making. Relatedly, Mrs. Knapp complains to Charlie and Dolly about Knapp for having gone to spend five dollars on seeing the ear

specialist: "So he [Knapp]'s gone to pay five dollars to an ear specialist when all he needs is a dose of quinine—" (O'Neill,

1914, 82). Employing such defense mechanisms as denial and intellectualization by her exposes the unconscious anxiety she is confronting because of Knapp's spending \$5 in minutes on seeing a doctor. She is experiencing thousands of concerns of a life wherein every cent matters. That is why she intellectualises that Knapp could have spared the \$5 by taking a dose of a natural remedy of quinine. It is worth mentioning that in 1914 when Warnings was published \$5 dollars were worth about \$136.78 today in 2021. Additionally, the \$5 dollars that Knapp has spent in minutes take Charlie a week to earn (O'Neill, 1914, 83).

In a conversation on job and employability, Mrs. Knapp reveals the nature of the relationship between the employer and employee. She implies that in the capitalist system priority is given to workers' performativity and productivity. From the Marxian perspective, it is believed that the capitalist system puts workers' performativity and productivity before anything. Consequently, the elderly's inability to work is devalued by the capitalist system. In this regard, Phillipson states:

The impact on the elderly of disturbances in the economy have hardly been lessened with the emergence of a mature capitalist economy. In the depression of the 1930s we find elderly people caught between the contradiction of inadequate pensions but intense social pressure to retire and make way for the young. (1982, 154)

In such a system, workers, as machines, are abandoned once they stop performing and producing. Mandel asserts that the capitalist economy is "a gigantic enterprise of dehumanization, of transformation of human beings from being goals in themselves into instruments and means for money-making and capital accumulation" (qtd. in Thorpe, 2011, 58). This is clearly averred by Mrs. Knapp when she explains to Charlie and Dolly their father's dilemma: "He [Knapp]'d be all right if he could get another job. But he's afraid if he gives up this one he won't be able to get another. Your father ain't as young as he used to be and they all want young men now" (O'Neill, 1914, 83). The pronoun "they" refers collectively to capitalist employers who are inconsiderate to the elderly who are no longer capable of working actively and hence forced to leave their jobs. Capitalist employers instead prefer young people, who will ironically be discarded once they become inactive. Knapp deplorably confirms the claim above as he tells his wife that "[i]f they knew my hearing was going back on me I wouldn't hold my job a minute" (O'Neill, 1914, 90). Moreover, the adverb "now" in the former quotation marks the early 20th century America where industrialization and capitalism were burgeoning side by side. These coexisting developments started after the U.S. civil war when the completed railroads had particularly opened up the land for further industrial and economic growth (Fogel, 1964, 799). This advance was definitely more in need of young skilled workers than in need of old dysfunctional ones.

The socio-psychologically desperate agony induced by living under the capitalist system is manifest in Knapp's speech with his son, Charlie. He ruefully remarks "I wish I could throw up



this job. I wish I was young enough to try something else” (O’Neill, 1914, 85). In the capitalist system, the elderly seem to be buried alive. As living-dead people, they nostalgically wish to be young again, not to enjoy life, but absurdly to be hired as workers again. Perhaps, the most horrible disaster that may befall a person under capitalism is to lose one’s job. That is why when Knapp tells his wife that something terrible has happened, she surprisingly enquires “What do you mean? You haven’t lost your job, have you?” (O’Neill, 1914, 89-90). She is clearly much appalled by the possibility of Knapp’s joblessness because it would result in the ruining of their family. Thus, in such a fatalistically materialistic system, without money, human beings would be deprived of life and dignity.

There are some incidents in *Warnings* that demonstrate how the Knapps’ austere economic conditions have deprived them of the tranquility and peace of mind that home is supposed to guarantee. Pertinently, the action of the play commences with a problem that is caused by the lack of very basic supplies of life. As Lizzie is trying to teach Sue how to write a “g” and asks the latter to give her the only pencil they have, Sue refuses. Lizzie takes the pencil forcibly from Sue and this leads to a commotion. Intervening to solve the problem, Mrs. Knapp orders Sue to stop crying and Lizzie to return the pencil to Sue several times; however, none of them heeds her. Consequently, Mrs. Knapp strikes Lizzie on her ears and takes the pencil by force from her. Although this may seem an ordinary situation, it shows that this family is too poor to afford two pencils; it also shows how harsh economic circumstances could complicate the most mundane of situations and create serious domestic problems.

Another instance of domestic disturbance is when Mrs. Knapp is told by Dolly that Charlie has spent 25 cents on buying a girl ice cream soda (O’Neill, 1914, 80). Infuriated, Mrs. Knapp reproaches and threatens Charlie:

You ought to be ashamed of yourself, you big grump, you, goin’ round with girls at your age and spendin’ money on them. I’ll tell your father how you spend the money he gives you and it’ll be a long time before you get another cent. (O’Neill, 1914, 80)

Mrs. Knapp is deeply distressed to see Charlie spend money on girls while they are living a frugal life. As a result of Charlie irresponsible act, she threatens to deprive him of his pocket money for a long period of time. To retaliate against Dolly’s blow, Charlie tells his mother that he has seen Dolly with a boy in a dark place. As the quarrel aggravates, they start to accuse each other of lying. Once more, Mrs. Knapp fails to solve the problem verbally and peacefully; that is why she slaps Charlie on the ear and threatens to beat Dolly if she is seen again with boys in dark places. Suffering from the absence of domestic peace, Mrs. Knapp bemoans her life: “I declare a body can’t have a moment’s peace in this house with you children all the time wranglin’ and fightin’” (O’Neill, 1914, 75). Thus, the capitalist system that has relegated this family to the bottom of the social ladder has deprived them of the peace of mind and domestic tranquillity. This is because in such a materialistic

system, money, which the Knapps lack, becomes the sole means of living with dignity and peace of mind and home.

Lacking necessary educational knowledge and having no time to raise the children in a proper way, the parents, especially Mrs. Knapp, have somewhat failed to edify their children. Although partially her fault, Mrs. Knapp is always grumbling about their children’s, especially Charlie’s, conduct. She criticises Charlie for behaving as if raised in a cowshed. She tells him that she is ashamed of going to places with him. Deeply offended by his mother’s remarks, he discloses his gloomy psychological reality that is concealed behind his seeming carelessness. He painfully comments “You’d needn’t worry. There’s no place for me to go—and if there was I wouldn’t go there with these old clothes on” (O’Neill, 1914, 86). As is commonly known, teenagers are too sensitive about their appearance. They often imitate celebrities to secure a socially accepted character for themselves. As has been noted before, Charlie has outgrown his small and patchy clothes and his appearance, with his long arms and legs, looks very awkward. So, he is experiencing an inferiority complex that could eventually destroy his personality if not treated properly and in time. When left alone with his father, he imploringly asks him to buy him a new set of clothes:

Please can I have a new suit of clothes? Gee, I need ‘em bad enough. This one is full of patches and holes and all the other kids down at the store laugh at me ‘cause I ain’t got long pants on and these don’t fit me any more. Please can I have a new suit, Pop? (O’Neill, 1914, 87)

“I need ‘em bad enough” tellingly communicates the amount of psychological torment Charlie is enduring because of poverty. Being ridiculed by his peers for his small patchy clothes, he is obliged to live an alienated life. Therefore, the detrimental economic crisis the Knapps are undergoing does not only destroy them physically, but it also devastates them psychologically.

Because of spending \$5 dollars on the ear specialist, Knapp cannot afford to buy the clothes for Charlie and, as a result, starts sobbing. When seeing his broken father and although himself sinking “into the depths of gloom” (O’Neill, 1914, 87), Charlie attempts to console his father by reassuring him that he can wait for another three months. In this way, the financial difficulties created by the capitalist system and the materialistic culture can change the father figure from the family’s provider and protector to a hopeless, helpless, pitiable person who is only capable of weeping. Moreover, readers are left to speculate about how living with the already too small and patchy clothes for another three months would aggravate Charlie’s psychological suffering.

Since the play’s onset, the Knapps have been moving from one quarrel to another. The last quarrel of Scene I is that between Knapp and his wife. The situation produced by the capitalist system is one of dilemma, i.e., characters are caught between two choices none of which is desirable. Mr. and Mrs. Knapp are faced with the options of either leaving the job that would cause the total destruction of the family, or alternatively

continuing the job and probably destroying the ship that is the symbol of the society as a whole. Dialectically, choosing one may lead to the destruction of the other. Hence, Knapp is painfully split between his familial obligations and his social responsibility.

Mrs. Knapp, who has been neglecting herself altogether and only striving to serve and save her family from the financial crises they have been encountering, chooses her family. She encourages Knapp to continue his job and to hide his imminent deafness from the ship crew. Disagreeing with her, Knapp believes that the professionally and ethically appropriate choice is to leave his job. Nevertheless, when asked by the ear specialist about his profession, he, too, lies by answering “mechanist” instead of “wireless operator” (O’Neill, 1914, 90-91). In spite of knowing that her husband may become deaf at any moment, Mrs. Knapp maintains that the ear specialist is a liar and that Knapp should not be scared by his warnings. It is worth noting that Mrs. Knapp is not an innately selfish and evil creature. It is rather the economic circumstances under which their life is being jeopardised that turns her into such a person who is ready to lie, cheat and even harm others in order to protect her own family. The same is true for Knapp and other members of the capitalist society as well. Thus, people’s severe financial circumstances could oblige them to ignore their ethical principles and act selfishly instead. After all, people’s consciousness and resulting behaviour, Marx asserts, are shaped by the economic forces in place: “It is not the consciousness of men that determines their existence, but, on the contrary, their social existence determines their consciousness” (Marx, Contribution, 1904, 11–12).

As she finds her husband insistent on leaving his job, Mrs. Knapp resorts to different tricks to dissuade him. For example, she accuses him of idiocy and cowardice: “Give up your job? Are you a fool? Are you such a coward that a doctor can scare you like that?” (O’Neill, 1914, 91). In spite of his wife’s straight insult, Knapp does not defend himself but argues that he is concerned about his responsibility as a wireless operator, a job which almost entirely depends on hearing well. Having failed to convince him, she then belittles the importance of his job by claiming that it is only about sending and receiving few messages (O’Neill, 1914, 91).

Having failed to dissuade Mr. Knapp, Mrs. Knapp employs stronger weapons to attack and accuse him of irresponsibility and selfishness. She reemphasises that almost all members of the family are working in order to make their already thrifty life possible. Her speech refers implicitly to the conflict between the lower classes and the bourgeoisie by referring to the grocer, the butcher and the landlord. She ascertains that once Knapp loses his job, the family will be deprived of their sources of livelihood and shelter. Then she reminds him of the last time he tried to find a new job and failed after losing almost everything they had (O’Neill, 1914, 92). As is noticed, Mrs. Knapp is clinging desperately to Knapp’s salary, although small. This is because losing the salary, to her, means the destruction of the family, for which she has been fighting the forces of life with all her capacity.

After providing the socio-economic facts above and still

failing to logically persuade her husband, Mrs. Knapp then appeals to emotions. As she is weeping bitterly, she blames her husband for being ungrateful towards her although she has been working like a slave to provide for and protect their family. She also criticises him for being a bad father for her unfortunate children. Finally, she deploys her last and most powerful emotional weapon when she announces that she regrets marrying such a man because life with him has been full of anguish:

And this is all the thanks I get for slavin’ and workin’ my fingers off! What a father for my poor children! Oh, why did I ever marry such a man? It’s been nothin’ but worryin’ and sufferin’ ever since. (O’Neill, 1914, 92)

Being emotionally moved and unable to argue further, Knapp reluctantly agrees to return to his job; however, he confirms that this would be the last trip. While he is utterly convinced that his decision is wrong and may even be lethal, he wishfully hopes that everything in this last voyage would go smoothly without any serious problems as it has been before.

This section has delineated how poverty and living under the mercy of an industrial-capitalist system have deprived the Knapps of domestic peace and turned their life into a series of endless problems. The next section shows how the capitalist system may lead to the destruction not only of a family but also of a society as a whole.

#### IV. SINKING SHIP: DROWNED FAMILY AND DROWNED SOCIETY

Scene II starts with a description of the S. S. ‘Empress’, however, in a state of danger (O’Neill, 1914, 93). The ship has been traditionally used to symbolise the society and even humankind at large: “The whole of humankind might be thought of as launched upon sea” (Ferber, 2007, 194). So, S. S. ‘Empress’ could be read a symbol of the society in Warnings that is heading towards destruction under the capitalist system. In addition, this steam ship, as one of the emblems of the industrial revolution and the capitalist system, could symbolise the bourgeoisie that are going to be destroyed, although unintentionally, by the symbol of the proletariat in Warnings, namely, Knapp. Marx held that the capitalist system would ultimately incur its own destruction by decreasing the number of the capitalists and increasing the number of the working classes; this, on the one hand, takes place due to the concentration of money in the hands of an extremely small minority of capitalists and corporations as Mandel, in the Introduction to Marx’s Capital, states “the concentration of wealth and power in a small number of giant industrial and financial corporations has brought with it an increasingly universal struggle between capital and labour” (Marx et al, 1976, 13). Both interpretations could be valid and essentially interrelated because the society as a whole is a product of the base, i.e., of the economic system, as manifested in Marx’s historical materialism, in Donald Hodges words: “Man’s behavior is determined, even though unconsciously, by his

relationship to the means of production and that his religious, moral, and political principles are similarly conditioned" (1959, 16). Now that the ship is sinking, its passengers, regardless of their social classes, are facing the danger of death. This endorses the statement that almost everyone in the capitalist system could be a victim of the system in one way or another.

From the evidence provided in the play, Knapp has become completely deaf almost from the beginning of the trip (O'Neill, 1914, 96-97). Knapp fails to receive even one single message and also fails to answer Captain Hardwick's questions properly. Then he, with a voice choked by tears, confesses that he has become deaf. He apologetically says that he "was hoping against hope"; that is, he was certain that he was going to become deaf at any moment, yet he wished that nothing untoward would occur. He explains that, because of his wife's constant nagging, his promise to buy Charlie a new set of clothes, his attempt to protect his family, being very poor, and unable to find another job, he was compelled to hide the truth and continue his job although for the last time (O'Neill, 1914, 98-99). Thus, Warnings demonstrates that the survival of the lower classes under the fatalistic capitalist system is "hoping against hope", i.e., it is a desperate attempt.

Significantly related to the topic of this paper is the replacement of Knapp with a young wireless operator, Dick Whitney. Once he knows that Knapp has become deaf, Captain Hardwick takes him, who was crying, out of the wireless room saying "Brace up! Poor beggar!" (O'Neill, 1914, 100). This act of replacement corroborates the idea that, in the industrial-capitalist system, workers are treated as machines that are used as long as they work and dumped once becoming dysfunctional.

From the messages received by Whitney from the other ships, especially from 'Verdari', Captain Hardwick discovers that they have been warned about a derelict that has been on their line. However, they have not received the warnings because of Knapp's deafness (O'Neill, 1914, 101). Infuriated by the shocking revelation, Captain Hardwick is about to beat Knapp, but he recovers his composure and explains his great anger to Mason saying "that miserable, cowardly shrimp [Knapp] has lost my ship for me" (O'Neill, 1914, 102).

As Mason and Hardwick go to save the passengers, the latter gives the 'Verdari's' message to Knapp and, in a humanitarian gesture, asks him to leave the sinking ship with them. The greatly devastating revelation in the message traumatises Knapp completely. Now he realises that this disaster that would result in the sinking of the ship and may claim the passengers' lives is solely caused by him and his irresponsible decision of continuing his job. He walks staggeringly back to his room and shoots himself in the head (O'Neill, 1914, 103). The dire consequences of his choice have been the loss of his own life, the sinking of the ship, and jeopardizing the passengers' lives. Moreover, readers are left to foreshadow the destruction of Knapp's family. As Mrs. Knapp has reckoned, without Knapp's small salary, the shopkeepers would not sell them goods, and the flat owner would drive them out into the streets. As a result, they would be left at the mercy of the harsh life of pennilessness and homelessness. Actually, the constant anxiety indirectly instigated by the bourgeoisie has been looming large in the

characters', specifically Mrs. Knapp's, unconscious mind. Thus after Knapp's death, this fear could materialise and would, therefore, easily lead to the separation of the family members and even turn some of them into criminals.

Although Captain Hardwick loses his temper at some emotional moment, he, who can be classified as bourgeois, is not an antagonistic person. For instance, he treats Knapp humanely; he does not suspect that Knapp will act in an irresponsible manner and tries to find justifications for his strange behaviour; he even covers Knapp's crime; he pities him; and finally he asks him to go with them and leave the sinking ship. Thus, this bourgeois man is not essentially evil, but the capitalist system may easily turn him into a greedy person who would think only about his own material interests. Perhaps, his name, Hardwick, is symbolically used to refer to the two sides of his personality. On the one hand, he seems to be tough and stern, and on the other, a "wick" that burns smoothly to light for others. Thus, the man that sounds "hard" from outside is internally as soft as a "wick". However, living under the capitalist system with its inhumane acts and continuous pressures for material value could completely exhaust the "wick" inside the captain and turn him into a hardhearted person. After all, he replaces Knapp with another operator, which means dismissing him and depriving him of his salary and consequently endangering his whole family.

The capitalist system has tragically victimised all the members of the society represented by the ship, although in different degrees. Knapp, the innocent man, who wants to take the right decision of leaving his job, has been obliged by the harsh financial circumstances caused by industrial capitalism to keep his job although he knows that he is no longer qualified to do it. O'Neill implies that the situation would continue so long as the capitalist system favours the material value over humanitarian concerns. This is done through the character of Whitney. Not being a member of the crew of the S.S. 'Empress', Whitney, unexpectedly, returns to the wireless room to take Knapp to the lifeboats. He, "seized with sudden terror" (O'Neill, 1914, 104) of seeing Knapp's dead body on the ground, leaves the room immediately. The sense of terror that overwhelms Whitney is because he, in a futuristic vision, sees his own corpse on the ground. This would most likely be the destiny of all workers if the capitalist system continues to act as it is doing. Knapp could have gone with them and then killed himself on land or at home or in any other place. However, killing himself on the ship, especially in the wireless room, and falling on his face in front of his wireless machine is of great symbolic signification. The rise of capitalism that has been contributing much to the industrial revolution is the real killer; Knapp has really become the victim of industrial capitalism and his wireless machine.

#### CONCLUSION AND IMPLICATION

As it has been argued throughout the paper, the capitalist system with its ceaseless efforts to guarantee material benefits victimises the members of different classes of the society although in different degrees. As has been noticed, this system

has affected people negatively on different personal, familial, social, and psychological levels. It has been the essential cause for the absence of domestic tranquillity and societal peace and security.

The tragic events that have befallen the Knapps and the ship could have cathartic effects on the reader/audience, irrespective of their classes. The calamities caused by capitalism in *Warnings* could be seen as an awakening alarm for the capitalists and the society as whole so that they might reconsider their principles and practices. If comprehended well, this cathartic message could make the capitalists value human beings as human beings, not as machines discarded once they stop working.

If capitalists instill humanitarian values into their economic systems and worldview, then they can also positively alter the mentality of people, especially, the bourgeoisie and the upper classes. This would, consequently, resonate positively in the social system and establish better relationships among the various fabrics of the society. Perhaps, this was the most wanted social change in the time the play was published and is in the contemporary life that is burdened with the lack of humanitarian concerns.

#### WORKS CITED

- Aydin, D. G. (2010). *Questioning the Individual Under Capitalism: Alienation and the Iron Cage*. *Review of Public Administration*, Volume 43 Issue 2.
- Bloom, Harold. (2007). *Bloom's Modern Critical Views: Eugene O'Neill*. New York: Bloom's Literary Criticism
- Engels, Friedrich. (1977). *Principles of Communism*. Foreign Languages Press.
- Ferber, Michael. (2007). *A Dictionary of Literary Symbols*. Cambridge.
- Fogel, Robert William. (1964). *Railroads and American Economic Growth: Essays in Econometric History*. Baltimore: Johns Hopkins Press.
- Helgeson, Jeffrey. (2016). *American Labor and Working-Class History, 1900–1945*. *Oxford Research Encyclopedia of American History*.
- Hodges, Donald Clark. (1959). *The Role of Classes in Historical Materialism*. *Science & Society*, PP. 16-26.
- Koddenbrock, Kai. (2017). *What Money Does: An Inquiry into the Backbone of Capitalist Political Economy*. No. 17/9. MPfG Discussion Paper.
- Marx, Karl. (1904). *A Contribution to the Critique of Political Economy*. Charles H. Kerr and Company.
- Marx, Karl. (1891). *Wage-labor and Capital*. Translated, Frederick Engels. DODO Press.
- Marx, Karl, Ernest Mandel, and Ben Fowkes. (1976). *Capital: A Critique of Political Economy*. Vol. 1. Classic Penguin.
- O'Neill, Eugene G. (1914). *Thirst and Other One Act Plays*. Gorham Press.
- Older, Steven. (2012). *Symbolism: A Comprehensive Dictionary*. McFarland & Company, Publishers.
- Phillipson, Chris. (1982). *Capitalism and the Construction of Old Age*. Macmillan International Higher Education.
- Thompson, L. A. (1979). *The Development of Marx's Concept of Alienation: An Introduction*. *Mid-American Review of Sociology*, 23-38.
- Thorpe, Holly. (2011). *Snowboarding Bodies in Theory and Practice*. Palgrave.
- Tyler, Imogen. (2015). *Classificatory struggles: Class, Culture and Inequality in Neoliberal Times*. *The Sociological Review* 63.2, PP. 493-511.
- Tunstall, R. (April 2013). *The Links Between Housing and Poverty: An Evidence Review*. Joseph Rowntree Foundation. <https://www.york.ac.uk/media/chp/documents/2013/poverty-housing-options-full.pdf>
- Wolff, E. N. (2005). *Computerization and Rising Unemployment Duration*. *Journals, Palgrave Macmillan*, 31(4), 507–536. Retrieved: <https://www.jstor.org/stable/40326360>

# تأثير العدالة التنظيمية في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية دراسة تطبيقية في شركة لوكس إيجنسي للسيطرة النوعية في محافظة السليمانية

فلاح حسن احمد

كلية التجارة، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

ان تحقيق أهداف منظمات قطاع الأعمال لا يتحقق فقط عن طريق الأدوار الأساسية للعاملين والمحددة وظيفياً بل أيضاً أداء ما أمكن من أدوار إضافية. وهذه الأدوار الإضافية التطوعية من العاملين تمثل المواطنة التنظيمية. ان الاعمال التطوعية تنبثق من الحالة النفسية الايجابية للفرد، والحالة النفسية تتأثر بعوامل عدة، ومن تلك العوامل العدالة التنظيمية والتي تتمثل بمدى شعور الافراد بتحقيق العدالة في نظام التوزيعات والإجراءات التي تتبعها القيادات الإدارية وكذلك الشعور بالعدالة فيما يخص الكيفية التي تتعامل بها القيادات معهم، والشعور بالعدالة تنجلي في النتائج الإيجابية لعمليات المقارنة التي يجريها الفرد بين ما يقدمه وما يحصل عليه بالمقابل، وما يحصل عليه بالمقارنة مع ما يحصل عليه اقرانه.

وفي ضوء ما تقدم تبلورت فكرة اجراء هذا البحث للوقوف على مدى تأثير العدالة التنظيمية في سلوك المواطنة التنظيمية. وهدف تغطية مضامين البحث نظرياً وتطبيقياً فقد تأطرت مكوناته ضمن فصل واحد تحت مجموعة مباحث والتي غطت التاثيرات النظرية والإحاطة بالطروحات الفكرية المتعلقة بمتغيرات البحث والجانب العملي للبحث، وتضمن اربعة مباحث، تناول الأول منهجية البحث من حيث المشكلة والأهمية والهدف وفرضيات البحث وأساليب جمع البيانات. أما الثاني فتناول الجانب النظري للبحث فيما تناول البحث الثالث الجانب العملي للبحث والذي تضمن وصف مجتمع البحث وعينة البحث واختبار فرضيته، وختم البحث بمبحثه الرابع الذي يتناول أهم الاستنتاجات وتقديم بعض المقترحات.

## المبحث الأول

### منهجية البحث ودراسات سابقة

#### اولاً: مشكلة البحث:

تعد الإدارة في الوقت الحاضر هي الاساس التي يعتمد عليها نجاح أي مؤسسة معاصرة في ظل ما تشهده المناخ الاقتصادي وفي ظل المنافسة الشرسة التي اوجدتها نظام الأسواق المفتوحة، فالإدارة أصبحت ركناً أساسياً من أركان نجاح المؤسسات. ويعتمد

**المستخلص** - يتناول البحث مفهوم العدالة التنظيمية وتنمية سلوك المواطنة التنظيمية وقد هدف هذا البحث إلى التعرف على مدى تأثير العدالة التنظيمية في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية، وذلك من خلال معالجة الاشكالية الرئيسة حول معرفة مدى تأثير العدالة التنظيمية بأبعادها (عدالة التوزيع، عدالة الإجراءات، عدالة التعاملات) في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري اما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على استبانة لجمع المعلومات الاولية ثم توزيعها على عينة البحث والتي تمثلت بجميع الموظفين في شركة لوكس إيجنسي للسيطرة النوعية وبلغ عدد الاستمارات الصالحة والتي تم اعتمادها (98) استمارة، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) بنسخة (24) لهذا الغرض، وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها، ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للعدالة التنظيمية وبعدي عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية، بنينا ليست هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعدالة التوزيع، ومن اهم المقترحات التي يقدمها البحث هو ضرورة قيام إدارة الشركة المبحوثة بالعمل على زيادة شعور الموظفين بعدالة التوزيع وترسيخ وتطوير وتنمية سلوك المواطنة التنظيمية بين موظفي الشركة المبحوثة.

**الكلمات الدالة**- العدالة التنظيمية، سلوك المواطنة التنظيمية، عدالة التوزيع، عدالة الإجراءات، عدالة التعاملات، شركة لوكس إيجنسي للسيطرة النوعية في محافظة السليمانية.

#### المقدمة

في ظل نظام السوق المفتوحة ومع شدة المنافسة زاد اهتمام رواد الإدارة بالموارد البشرية كعنصر رئيسي لنجاح واستمرار المنظمة، وبالتالي زاد الاهتمام بموضوع المواطنة التنظيمية كسلوك مرغوب يساعد على تحقيق الاستئثار الأفضل للموارد البشرية، اذ يحقق الاندماج والترابط بين الفرد والمنظمة بما يتجاوز ما تفرضه عقود العمل وقوائم الوصف الوظيفي،

والروح الرياضية والسلوك الاجتماعي) في شركة لو كس الجينسي للسيطرة النوعية المحدودة المسؤولة

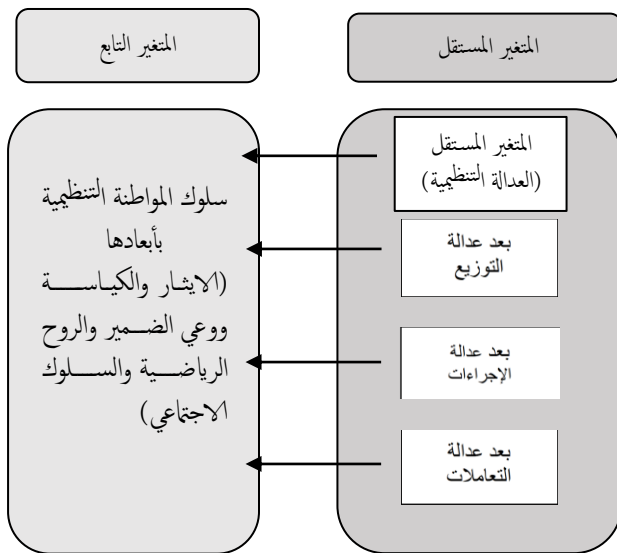
ومن تلك الفرضية تنبثق الفرضيات الفرعية الآتية:

1. هنالك تأثير ذو دلالة إحصائية لعدالة التوزيع في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية في الشركة المبحوثة.
2. هنالك تأثير ذو دلالة إحصائية لعدالة الإجراءات في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية في الشركة المبحوثة.
3. هنالك تأثير ذو دلالة إحصائية لعدالة التعاملات في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية في الشركة المبحوثة.

#### خامساً: نموذج البحث

يوضح الشكل (1) نموذج البحث الذي تم استخلاصه من واقع الأدبيات الإدارية، حيث يشمل نموذج البحث على نوعين من المتغيرات الأساسية هي:

1. المتغير المستقل: تتمثل بالعدالة التنظيمية بأبعادها (عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة التعاملات)
2. المتغير التابع: سلوك المواطنة التنظيمية بأبعادها (الايثار والكياسة ووعي الضمير والروح الرياضية والسلوك الاجتماعي)



شكل (1) نموذج البحث

المصدر: من اعداد الباحث

#### سادساً: أساليب جمع البيانات

للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لاختبار نموذج البحث وفرضياته والوصول إلى النتائج تم اعتماد الأساليب الآتية:

1. الجانب النظري: تم الاعتماد في تناول هذا الجانب على المصادر المتمثلة بالمراجع العلمية من كتب ومجلات ودراسات وبحوث واطارح ورسائل ذات صلة بالموضوع وتم الاعتماد على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) للوصول إلى إطار علمي واضح لمعالجة مشكلة البحث.

المؤسسات في تحقيق أهدافها بدرجة كبيرة على قدرتها البشرية في بيئة عملها، رغم وجوب توفر الموارد المالية والمادية والتكنولوجية في أي مؤسسة، إلا أن العنصر البشري يبقى المحرك الأساسي والرئيس لإدارة تلك الموارد والحفاظ على استمرار وتطور المؤسسة، حيث يتوقف الأداء على مستوى وفعالية هذا العنصر الأمر الذي يتطلب صيانتها وتميئته والحفاظ عليه، وتحقيق التكامل والتوازن بينه وبين الشركة التي يعمل فيها. كما أن سلوك المواطنة التنظيمية تتبع الحالة النفسية للموظف إلى حد ما، وأن العدالة التنظيمية تتبع رؤية الموظفين وإدراكهم للعدالة، هذا ما لاحظته الباحثة من خلال مراجعة البحوث والأدبيات المتوفرة لهذا الموضوع، ومن خلال استعانة بعض الشركات المحلية بخبرات الباحث لمعالجة المعوقات الإدارية التي تواجهها، ومن ضمنهم الشركة المبحوثة، تولدت لدى الباحث مشكلة البحث والتي يمكن طرحها بالتساؤلات الآتية:

هل يشعر الموظفون في الشركة المبحوثة بالعدالة التنظيمية؟

هل سلوكيات المواطنة التنظيمية متحققة لدى موظفي الشركة المبحوثة؟

هل هناك تأثير للعدالة التنظيمية في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية؟

هل هناك تأثير لعدالة التوزيع في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية؟

هل هناك تأثير لعدالة الإجراءات في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية؟

هل هناك تأثير لعدالة التعاملات في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية؟

#### ثانياً: أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في التطرق إلى موضوع غاية في الأهمية ألا وهو تنمية سلوك المواطنة التنظيمية لدى الشركة المبحوثة والتي يمكن الإشارة إليها كمولد للمبادرات والتطوير باعتبار المورد البشري هو المحرك لكافة الموارد الأخرى المتاحة للمؤسسة. فضلاً عن تناول موضوع العدالة التنظيمية كونها تشكل بعداً هاماً للدفاعية الفرد نحو الانجاز وشعوره بالرضا والاستقرار، كما أن الأهمية الميدانية تتمثل في تكوين رؤية موضوعية لمعالجة المعوقات الإدارية التي تواجهها إدارة الشركة المبحوثة، وتحديد المحاور التي تؤثر سلباً على شعور موظفي الشركة بالعدالة التنظيمية لمعالجتها.

#### ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

التعرف على مدى وعي والتزام إدارة الشركة المبحوثة بموضوع العدالة التنظيمية.

التعرف على مدى تحقيق سلوك المواطنة التنظيمية في الشركة المبحوثة.

التعرف على مدى تأثير العدالة التنظيمية في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية في الشركة المبحوثة.

التعرف على مدى تأثير عدالة التوزيع في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية في الشركة المبحوثة.

التعرف على مدى تأثير عدالة الإجراءات في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية في الشركة المبحوثة.

التعرف على مدى تأثير عدالة التعاملات في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية في الشركة المبحوثة.

#### رابعاً: فرضيات البحث

للبحث فرضية رئيسية هي:

هنالك تأثير ذو دلالة إحصائية للعدالة التنظيمية بأبعادها (عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة التعاملات) في سلوك المواطنة التنظيمية بأبعادها (الايثار والكياسة ووعي الضمير

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أساليب القيادة في سلوك المواطنة التنظيمية من خلال وساطة الدعم التنظيمي المدركة والرضا الوظيفي. بالإضافة إلى ذلك، تستكشف هذه الدراسة الدور الوسيط للرضا الوظيفي للموظفين والدعم التنظيمي المدرك في العلاقة بين أساليب القيادة التحويلية وسلوك المواطنة التنظيمية للموظفين. أجريت الدراسة في جامعة بيرجند الإيرانية على عينة قوامها 250 موظفاً. أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن القيادة التحويلية والرضا الوظيفي للموظفين والدعم التنظيمي المدرك يؤثران بشكل إيجابي وكبير على سلوك المواطنة التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، كشفت النتائج أن الرضا الوظيفي يتوسط العلاقة بين القيادة التحويلية وسلوك المواطنة التنظيمية للموظفين.

**أدريس، بن رحم (2018): العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة لدى موظفي معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة المسيلة.**

هدفت الدراسة بشكلها العام لمعرفة العلاقة الارتباطية ما بين العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بطريقة العلاقات الارتباطية المتبادلة، والاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات، بلغ عدد عينة الدراسة (72) موظف وموظفة، وقد توصل الباحث إلى أنه لا توجد علاقة بين عدالة التوزيع وسلوك المواطنة، وتوجد علاقة طردية متوسطة ما بين عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات بسلوك المواطنة لدى موظفي معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة المسيلة.

**عمران وآخرون (2018): دور العدالة التنظيمية في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية.**

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الاتي (هل للعدالة التنظيمية دور في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية؟) ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي ومثلت الاستبانة الأداة الرئيسية للوصول إلى النتائج وتكونت عينة الدراسة التي تم اختيارها بطريقة عشوائية من (52) مفردة من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج كان أهمها توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية وتحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية

**Kittikunchotiwut, Ploychompoo (2017): The Effects of**

**Organizational Justice on Organizational Citizenship Behavior**

هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثيرات العدالة التنظيمية بثلاثة أبعاد: العدالة التوزيعية، والعدالة الإجرائية، والعدالة التفاعلية في سلوكيات المواطنة التنظيمية. تم جمع البيانات باستخدام استبيان من 300 بنك ادخار حكومي في تايلاند. أشارت النتائج إلى أن العدالة التنظيمية بأبعادها الثلاثة لها تأثير إيجابي كبير على سلوكيات المواطنة التنظيمية.

**براي وسلماني (2017): علاقة العدالة التنظيمية بسلوك المواطنة التنظيمية**

الهدف من الدراسة هو تحديد العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية (OCB)، وتم اعتماد استبانة الاستبيان لغرض جمع البيانات وشملت عينة الدراسة عمال الشركة فقط، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدالة التوزيع وOCB؛ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة الإجرائية وOCB؛ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التفاعلية وOCB؛ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية وOCB

2. الجانب العملي: استخدم الباحث استبانة استبانة للحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات البحث وتضمنت جزأين الأول تضمن المعلومات التعريفية لأفراد عينة البحث أما الجزء الثاني من استبانة الاستبانة فقد تضمنت متغيرات البحث المتمثلة بـ (بالعدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية)

**سابعاً: حدود البحث**

الحدود الزمانية: تم إجراء البحث في المدة من (2021-10-20) إلى (2021-12-27) الحدود المكانية: محافظة السليمانية، إقليم كردستان- العراق. الحدود البشرية: موظفي شركة لوكس إيجنسي للسيطرة النوعية المحدودة.

**ثامناً: وصف مجتمع البحث وعيته**

**أ. مجتمع البحث:**

تمثل شركة (Lox agency) لوكس إيجنسي للسيطرة النوعية المحدودة المسؤولة ميدان المبحوث وجميع موظفي الشركة مثل مجتمع البحث.

وهي شركة من شركات القطاع الخاص العاملة في إقليم كردستان ومقرها الرئيسي في محافظة السليمانية، تعتبر الشركة رائدة في مجال السيطرة النوعية في الإقليم وهي مسؤولة عن ثلاثة من أكثر المعايير الحدودية الدولية ازدحاماً في العراق. لضمان جودة جميع الواردات وفقاً للمعايير المحددة التي وضعتها الحكومة لضمان صحة وسلامة السكان. تأسست الشركة في عام 2017، واليوم توظف 108 فرداً من موظفين إداريين ومحلين العاملين في المختبرات المتنوعة التي تمتلكها الشركة في المنافذ التي تعمل بها (الموقع الإلكتروني للشركة المذكورة <https://www.loxagency.com>).

**ب. عينة البحث**

اعتمد الباحث جميع الموظفين في شركة لوكس إيجنسي للسيطرة النوعية المحدودة المسؤولة في محافظة السليمانية كعينة للبحث. قام الباحث بتوزيع (108) استبانة على الأفراد المبحوثين في الشركة وتم استرجاع (98) صالحة منها بواقع نسبي (90.74) %

**تاسعاً: منهج البحث**

اقتضت طبيعة البحث اتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على أساس تجميع البيانات المتعلقة بالموضوع محل البحث باعتبار استبانة استبانة من الشركة المبحوثة وذلك بغرض وصفها توصيفاً دقيقاً ومن ثم تحليل هذه البيانات وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات مناسبة.

**عاشراً: دراسات سابقة**

أشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة وجود دراسات ليست بكثيرة على حد علم الباحث تبحث بشكل مباشر في أثر العدالة التنظيمية في تنمية المواطنة التنظيمية في القطاع الخاص، لذلك حاول هذا البحث توظيف ما جاء في الأبحاث السابقة قدر الإمكان.

**Asgari & et.al (2020) "The Role of Leadership Styles in Organizational Citizenship Behavior through the Mediation of Perceived organizational Support and Job satisfaction"**

الجدول (1)  
تعريف العدالة التنظيمية من وجهة نظر عدد من الباحثين

الباحثين والسنة	التعاريف
(Mathur & kumari, 2013:125)	تشير العدالة التنظيمية إلى التصورات التي يحملها الموظفون حول المنظمة على أنها عادلة أو غير عادلة
(Yean& Yusof, 2016:798)	تشير العدالة التنظيمية إلى تصورات الموظفين لعدالة تخصيص الموارد في المنظمة
(Omar & et.al, 2018:62)	تشير العدالة التنظيمية إلى تصورات الموظفين حول ما هو عادل وما هو غير عادل في أماكن عملهم. يستلزم المفهوم تقييماً شخصياً للمعايير الأخلاقية والمعنوية التي تميز المنظمة
(Poole, 2007:727)	العدالة التنظيمية هي احكام تصدرها الموظفين في المنظمات حول تصرفات القادة التنظيميين
(Marisi& et.al, 2020:324)	العدالة التنظيمية هي تصور الموظف لوجود أو عدم وجود العدالة في مكان العمل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة.

## أوجه التشابه والاختلاف:

يتفق هذا البحث مع معظم الدراسات في اعتقاد المنهج الوصفي التحليلي، كما يتفق في تناوله لموضوع سلوك المواطنة التنظيمية في أبعادها الرئيسة وهي الإيثار، والكياسة، والروح الرياضية، ووعي الضمير والسلوك الاجتماعي مع معظم الدراسات العربية والأجنبية وتختلف مع الدراسات السابقة في طبيعة مجتمع البحث حيث تم تناول الموضوع في شركة في القطاع الخاص في بيئة العمل في إقليم كردستان العراق.

## المبحث الثاني الإطار المعرفي لمتغيرات البحث

### أولاً: العدالة التنظيمية

#### 1. مفهوم العدالة التنظيمية

لقد حظي مفهوم العدالة التنظيمية باهتمام متزايد من قبل العلماء والممارسون في مجال الإدارة وذلك بسبب تأثيره الفعال في العمل وفي الإنتاجية، وهذا يحتم تطبيق نظريات العدالة الاجتماعية والإنسانية لفهم السلوك الإنساني للأفراد داخل المنظمات (حساني: 2016: 19). ويستند مفهوم العدالة التنظيمية أساساً على ردود أفعال الأفراد في مواجهة الأوضاع الظالمة في المنظمة ذات الصلة مع قرارات توزيع في المنظمة، والعدل كمفهوم يحتاج إلى المعالجة كبدأ توجيهي في توزيع مختلف الموارد اللازمة في الحياة وتوفير النظام في المجتمعات، والعدل كلمة ترتبط بعدة معاني كالحق، والصحيح، والصدق، والتوازن، والعدل مفهوم واسع يشمل الأحكام القيمة مثل الخير، والإخلاص، والحق، والقانون، والمساقات (صابر ومنى، 2017: 81)

تعتبر العدالة التنظيمية مفهوماً محورياً تعود جزوره إلى نظرية الإنصاف والتي تقوم على افتراضين أساسيين، الأول أن الفرد في علاقة مع الآخرين يتوقع منهم عائداً لقاء ما يبذله من جهد أو ما يقدمه من معرفة، وجاء الافتراض الثاني لبيان أن الإنسان يسعى إلى مقارنة ما يحصل عليه من عوائد أو نتائج مع ما يحصل عليه الآخرون، فالعاملون يدركون ما الذي يحصلون عليه من عملهم (مخرجات) مقابل ما يقدمونه من جهد (مدخلات) ثم يقارنون نسبة (المدخلات\المخرجات) لأقرانهم في العمل، فإذا ما شعر الفرد بأن نتيجة المقارنة كانت متساوية فهذا يعني وجود عدالة أما إذا شعر الفرد بأن نتيجة المقارنة كانت غير متساوية فهذا يعني غياب العدالة وهذا ما سيدفعه للقيام بسلوكيات معينة قصد تخفيف الشعور بعدم العدالة (شعبان وسعيدة: 2015: 149) بمعنى أن الموظفون يدركون عدالة توزيع النتيجة من خلال مقارنة نسبة المدخلات والمخرجات الخاصة بهم مع تلك الخاصة بالآخرين (Mengstie, 2020: 4) وتعد العدالة التنظيمية محورا لا غنى عنه في إدارة الموارد البشرية، إذ عندما يعتبر الموظفون أن علاقتهم مع صاحب العمل معرضة للخطر (على سبيل المثال، الإجراءات غير المناسبة فيما يتعلق بتقييم الأداء)، فإنها تؤدي إلى انتهاك العدالة التنظيمية (Song, 2020: 16-17) وجاء العديد من تعاريف للعدالة التنظيمية في ادبيات الإدارة تعرض بعض منها:

ويرى الباحث أن العدالة التنظيمية هي شعور الموظفين بمدى الإنصاف تجاه قرارات التوزيع وكيفية التعامل معهم من قبل القادة.

#### 2. أبعاد العدالة التنظيمية:

وفقاً لما ورد في معظم الأدبيات التي تناولت العدالة التنظيمية، نجد أنها تتكون من ثلاثة أبعاد. هي العدالة التوزيعية وتشير إلى عدالة المخرجات والنتائج التي يحصل عليها الموظفون البعد الثاني من العدالة التنظيمية هو العدالة الإجرائية التي تشير إلى عدالة الإجراءات المستخدمة لتحديد هذه النتائج البعد الثالث من العدالة التنظيمية يسمى عدالة التعاملات وتشير إلى الطريقة التي يتم بها تعامل المرؤوسين من قبل المشرفين (Nojani & et.al, 2012: 2900) وفيما يلي نعرض كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة وذلك على النحو التالي:

العدالة التوزيعية: تأسست العدالة التوزيعية في الأدب التربوي حول نظرية العدالة (لأدامز) والتي بمقتضاها يتحقق هذا النوع من العدالة إذا شعر الموظف بأن ما يحصل عليه من عوائد (مخرجات، أجور أو مرتبات، مكافآت، حوافز، فرص النمو والترقي والفرص الوظيفية، عبء وظروف العمل) يتناسب مع ما يبذله من جهد وما يقدمه من مساهمات في المنظمة التي يعمل بها، ويتناسب كذلك مع ما لديه من إمكانات (مدخلات، مستوى التعليم أو التدريب ومستوى الأداء والمهارات)، كل ذلك مقارنة بزملائه الذين ينتمون إلى جماعة عمل واحدة. ومن ثم، فالعدالة وفقاً لهذه النظرية لا تعني المساواة وإنما تعني الإنصاف (مصطفى، 2017: 146)

تفترض العدالة التوزيعية التوزيع العادل للموارد التنظيمية. يحدد تصورات الموظفين للأجور والترقية وغيرها. ترتبط العدالة التوزيعية على وجه التحديد بنتائج قرارات التوزيع وترتبط مناهج العدالة التوزيعية في المقام الأول بالأسباب الهيكلية، الأسباب الهيكلية هي القواعد والسياقات البيئية في عملية صنع القرار. لا ترتبط العدالة التوزيعية بقضايا محددة على الرغم من أنها مرتبطة بالموارد ونتائج تخصيص الموارد إنما ترتبط العدالة التوزيعية بالمفهوم الذي يحمله الموظف بعد مقارنة نتائجه مع نتائج الآخرين. أن العدالة التوزيعية هي الحجج حول المكانة والأقدمية والإنتاج والجهد والاحتياجات وتحديد الدفع. في تفسيره، يمكن القول أن هناك ثلاث قواعد للتوزيع، هذه القواعد هي العدالة



فيها المهام (Andrade et.al,2017: 238) وجاء تعريف المواطنة التنظيمية في ادبيات الإدارة من قبل العديد من رواد هذا المجال الا ان التعريف جاءت في سياق متقارب فقد عرف على انه سلوك انساني يؤديه عضو المنظمة بصورة اختيارية او طوعية بصورة تتجاوز الدور الرسمي، ويكون لها تأثير إيجابي يخدم المنظمة ويزيد من قدرتها على الأداء التنظيمي (الخصاونة و شهري، 2017: 19) اما (Andrew,2015:72) فقد عرفه بأنه السلوك الفردي، غير المعترف به بشكل مباشر أو صريح من قبل نظام المكافآت الرسمي، والذي يعزز بشكل إجمالي الأداء الفعال للمؤسسة.

وتبين من التعريفات السابقة ان سلوك المواطنة التنظيمية (زعر، 2016: 28)

- سلوك اختياري، طوعي ينبع من الدور الزائد الذي يقوم به الموظف في العمل
  - هو سلوك لا يكون الهدف منه اشباع المنفعة الشخصية فقط.
  - هو سلوك يعمل على التشجيع على الانخراط في المنظمة.
  - هو سلوك لا يعاقب عليه الموظف في حال لم يقوم بممارسته ولا ينتظر الموظف مكافأة مقابله.
- ويرى الباحث ان المواطنة التنظيمية هي استعداد الموظف للأداء الإيجابي خارج الدور الرسمي بشكل اختياري تطوعي.

## 2. ابعاد المواطنة التنظيمية

تشير الدراسات السابقة إلى وجود اختلاف في اعتماد تلك الدراسات على ابعاد سلوك المواطنة تنظيمياً، اذ لا يوجد نموذج موحد يعكس ابعاد هذا المفهوم فهناك اتجاهان تكرر في العديد من الأبحاث، الاتجاه الأول يتناول بعدين لمفهوم المواطنة التنظيمية وهما البعد الفردي: وهو مساعدة الموظفين الآخرين الذين يواجهون مشاكل معينة في عملهم وبشكل طوعي. البعد المنظمي: وهو سلوك المساعدة الموجه نحو المنظمة والذي لا يعد جزء من متطلبات العمل الرئيسية. اما الاتجاه الثاني يتناول خمسة ابعاد لمفهوم المواطنة التنظيمية، وفيما يلي شرحاً للابعاد الأربعة: (زعر، 2016: 30)

- أ. الإيثار: وهو عبارة عن سلوك اختياري يؤديه الأفراد طواعية لمساعدة زملائهم في العمل من مثل حل المشكلات المتعلقة بالعمل، ومساعدة وتوجيه العاملين الجدد وشرح لهم كيف يتم تأدية المهام والقيام بالأدوار، او مساعدة الموظف المتغيب عن العمل لتتنجز المهام المترتبة (وليد وعيسى، 2020: 125).
- ب. الكياسة، وتعكس مدى مساهمة الأفراد العاملين بالمنظمة في منع المشكلات، التي يمكن أن يتعرض لها بقية الافراد العاملين في المنظمة، عن طريق تقديم النصح لهم وتوفير ما يحتاجونه من معلومات ضرورية، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات (الرحامنه، 2014: 41)
- ت. الروح الرياضية: وهي مدى تحمل الشخص لأي متاعب شخصية مؤقتة او بسيطة دون تدمير او رفض او ما شابه ذلك وادخار الطاقة الموجهة لمثل ذلك لإنجاز العمل وتظهر هذه المضايقات نتيجة لتعامل العاملين داخل المنظمة اي نتيجة العمل ضمن جماعة (فرق العمل) (صباغ، 2020، 37)
- ث. وعي الضمير: ويمثل سلوك الموظف التطوعي الذي يفوق الحد الأدنى من متطلبات الوظيفة في مجال الحضور، احترام اللوائح والأنظمة، العمل مجدية... الخ (سبايلي، 2015: 421)

والإنصاف والاحتياجات التي يمكن اعتبارها أيضًا أبعادًا للعدالة التوزيعية (Choudhry & et.al, 2011: 19).

أ. العدالة الإجرائية: تتناول العدالة الإجرائية كل الأساليب التي تستخدمها المنظمة او الإدارة العليا في اتخاذ القرارات بشأن تخصيص المكافآت والحوافز والأجور للعاملين (الذجاوي والذجاوي، 2018: 219) تغطي العدالة الإجرائية أساليب وآليات وإجراءات المعتمدة في اتخاذ القرارات من أجل حسن سير العمل اليومي للمنظمة اذ تتبنى الإدارة إجراءات مختلفة لها تأثير على موظفي المنظمة. تستند قرارات الإدارة هذه إلى قواعد ومعايير أخلاقية، والتي يتم تقييمها بعد ذلك من قبل القوى العاملة (Sheeraz&et.al,2020:638) كما أشار (عبد الوهاب، 2017: 9) الى العدالة الإجرائية بأنها درجة الشعور المتولدة لدى العاملين ازاء عدالة الإجراءات التنظيمية المستخدمة في تحديد المخرجات التنظيمية.

ب. عدالة التعاملات: بالإضافة إلى المخرجات والإجراءات الرسمية، يقوم الأفراد بتقييم الإنصاف من خلال معايير التواصل الاجتماعي. أي أنهم ينظرون إلى كيفية معاملتهم من قبل الآخرين. تم تعريف هذه المعايير الاجتماعية على نطاق واسع، وقد قسمت إلى فئتين على الأقل (على الرغم من أنه قد يكون هناك أكثر من فئتين) - العدالة الشخصية والعدالة المعلوماتية.

تتعلق العدالة الشخصية بالكرامة والاحترام اللذين يُعامل بهما الأشخاص. من شأن المعاملة العادلة بين الأشخاص أن تتجنب المشاكل الشخصية، والامتناع عن القسوة غير الضرورية، وتجنب التعصب الأعمى، وما إلى ذلك. اما العدالة المعلوماتية فتشير إلى توفير الأدلة والتفسيرات والتبريرات ذات الصلة بالقرارات، وهذا مهم بشكل خاص عندما تسوء الأمور، فعلى المنظمات ان توضح للموظف سبب حدوث الأشياء ودوافع اتخاذ القرارات. مثل هذه التفسيرات مهمة (وفعالة بشكل مدهش) في التخفيف من مشاعر الظلم لدى الموظفين (Wright,2015:381)

## ثانيا: المواطنة التنظيمية

### 1. مفهوم المواطنة التنظيمية

يعتبر سلوك المواطنة التنظيمية من الموضوعات الإدارية الحديثة في الفكر التنظيمي، فقد اعتمد بشكل أساس في تحليله للأسس الدافعة للسلوك التنظيمي في مجال الرغبة أو الاستعداد للتعاون أو الجهد التعاوني للعاملين في مجال التنظيم غير الرسمي، وفي نهاية السبعينيات ظهر مصطلح سلوكيات المواطنة التنظيمية لأول مرة ليصف الجهد التعاوني للعاملين أو السلوكيات التعاونية الابتكارية التلقائية (الفرجاني، 2017:100) سلوك المواطنة التنظيمية هو السلوك الفردي الطوعي الذي لا يعترف به بشكل مباشر أو صريح من قبل نظام المكافآت الرسمي للمنظمة. هذا النوع من السلوك هو بالأحرى مسألة اختيار شخصي. نظرًا لأنه لم يتم تحديده من خلال الواجبات المنصوص عليها في الوصف الوظيفي، فإن هذا النوع من السلوك ليس مطلوبًا من قبل المنظمة، ولكنه غالبًا ما يجلب اعترافًا غير رسمي بالموظف كمتقدير الأقران وتقدير المدير أو الشركاء التنظيميين (Magdalena, 2014:739). كما ان لا يمكن جعلها إلزامية لأنها تعبيرات عن الدافع الشخصي داخل مجموعة أو منظور تنظيمي وبالتالي، فإن إغفالها من قبل الأفراد في المنظمات لا يستوجب العقاب (Rubel&Rahman,2018:72) ويمكن اعتبار هذه السلوكيات أيضًا مزيحًا من السلوكيات الشخصية والتطوعية التي تحافظ على البيئة الاجتماعية والنفسية التي يؤدون

## ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي وثبات الاستبانة

## 1. اختبار التوزيع الطبيعي

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من معلومية او لا معلومية المقاييس باستخدام الأداة الاحصائي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)، واطهرت النتائج والمدرجة في الجدول (4) معلومية المقاييس أي انها تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية (0.05)، اذ جاءت قيم (Sig) قريبة من (1)، وكلما كانت أقرب من واحد دل ذلك على انها تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (4)  
اختبار التوزيع الطبيعي

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	المتغير المستقل	المتغير التابع
	العدالة التنظيمية	سلوك المواطنة التنظيمية
N	98	98
Sig.	0.925	0.741

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

## 2. ثبات الاستبانة

قام الباحث بقياس ثبات الأداة (ثبات الاستبانة) باستعمال اختبار الفاكرونباخ (Cronbach's Alpha)، وتجدر الإشارة الى ان معامل الثبات الفاكرونباخ تتراوح بين (0 - 1) وكلما اقتربت القيمة من الواحد دل على وجود ثبات عال، وكلما اقتربت القيمة من الصفر دل على عدم وجود ثبات. والجدول (5) تظهر النتائج والتي تشير الى ثبات عال للمتغيرين.

الجدول (5)  
قيم معامل الفاكرونباخ لثبات الاستبانة

معامل الفاكرونباخ	عدد العبارات	الاستبانة
0.882	18	العدالة التنظيمية
0.889	20	سلوك المواطنة التنظيمية
0.898	38	العدالة التنظيمية مع سلوك المواطنة التنظيمية مدججة

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

## ثالثاً: نتائج تحليل الاجابات المستحصلة من المستبانين

تم الاعتماد على استبانة استبان صممت لجمع البيانات اللازمة عن المتغيرات التي تناولها البحث اذ تناول العدالة التنظيمية بأبعادها (عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة التعاملات) كمتغير مستقل اما المتغير التابع فتمثلت بسلوك المواطنة التنظيمية بأبعادها (الابتنار والكمياسة ووعي الضمير والروح الرياضية والسلوك الاجتماعي)، واعتمد على المراجع العلمية والبحوث السابقة لصياغة فقرات الاستبانة والتي اعتمد فيها مقياس ليكرت الخماسي والمتضمن خمس درجات وصفية هي (اتفق بشدة ، اتفق ، محايد ، لا اتفق ، لا اتفق بشدة) واعطيت اوزان من (5 الى 1) حسب الترتيب ،

ج. السلوك الحضاري: شعور العاملين حول مسؤوليتهم في المشاركة في صياغة حياة المنظمة، المشاركة التنظيمية، حماية المنظمة وصفوها بالسلوكيات التي تظهر من العاملين، المشاركة الايجابية في القلق والاهتمام الذي يخص المنظمة، حماية سمعة المنظمة، كما أنها تمثل المشاركة في عمليات الشركة بمستوى أعمق من المستوى الطبيعي عبر حضور المقابلات والوظائف الطوعية، متابعة الإعلانات التنظيمية (محرز، 2016: 14).

المبحث الثالث  
الجانب العملي

## أولاً: وصف وتشخيص عينة البحث

## 1. وصف عينة البحث حسب الجنس

الجدول (2) يبين توزيع افراد العينة حسب الجنس، ومنه نجد ان نسبة الذكور مثلت 91.8%، وهذا التوزيع انعكاس واقعي لواقع سوق العمل في إقليم كردستان وواقع الشركة محل البحث اذ انها تمتلك مشاريع خارج المدن وعلى المنافذ الحدودية والتي تصعب الامر على الاناث للاستمرار في العمل في ظل الظروف المشار اليه.

الجدول (2)  
توزيع افراد العينة حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
91.8	90	ذكر
8.2	8	انثى
100	98	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث على ضوء المعلومات المستحصلة من استبانة الاستبان

## 2. وصف عينة البحث حسب المؤهل العلمي

الجدول (3) يبين توزيع افراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي، ومنه يتضح ان أكبر نسبة كانت من حملة شهادة البكالوريوس بنسبة 61.2%، وهذه النسبة تعكس واقع شركات القطاع الخاص اذ ان الغالبية من الموظفين من حملة الشهادات المذكورة.

الجدول (3)  
توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
13.3	13	الثانوية فما دون
15.3	15	دبلوم
61.2	60	بكالوريوس
9.2	9	ماجستير
1	1	دكتورا
100	98	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

0.72	4.26		X4	يقدم الموظفون مصلحة العمل على المصالح الشخصية
0.6	4.26		X5	يقدم الموظفون المبادرات لتحسين العمل وتطويره
0.6	4.5	وعي الضمير	X6	يتعامل الموظفون بعناية مع الاحزمة والمعدات في مكان العمل
0.76	4.21		X7	يقبل الموظفون الاستمرار في العمل لما بعد ساعات الدوام الرسمي عند الحاجة برحابة صدر
0.56	4.43		X8	يحرص الموظفون على أداء أعمالهم بإتقان وتفاني
0.78	3.99		X9	يتغاضى الموظفون عن المضايقات البسيطة في بيئة العمل
0.68	4.05	الروح الرياضية	X10	يركز الموظفون على الجوانب الايجابية أكثر من السلبية في إطار علاقات العمل
0.69	4.02		X11	ينتبه الموظفون للأثر الذي يتركه سلوكهم في الآخرين
0.66	4.05		X12	يقبل الموظفون ملاحظات الآخرين بسعة صدر ودون إثارة المشاكل
0.64	4.33		X13	يحترم الموظفون حقوق بعضهم البعض في العمل
0.59	4.29	الكيافة	X14	يحرص الموظفون على التنسيق مع بعضهم في انجاز العمل
0.62	4.27		X15	يعمل الموظفون على تفادي المشكلات قبل حصولها
0.63	4.14		X16	يتشاور الموظفون مع بعضهم قبل ان يبادروا باي تصرف قد يؤثر على عملهم
0.69	4.11		X17	أقدم اقتراحات جديدة التي تساعد في تطوير المنظمة وتحسين سمعتها
0.5	4.42	السلوك الحضاري	X18	أتابع دائما الإعلانات والتعميمات والقرارات الداخلية
0.68	4.15		X19	احرص على متابعة أنشطة المنظمة وحضور اللقاءات الغير رسمية فيها
0.47	4.68		X20	احترم أنظمة وتعميمات منظمتي وأتقيد بها
4.28				معدل المتوسطات الموزونة لجميع الاجابات عن هذا المحور

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من الجدول (6) يتبين ان مجمل المتوسطات الموزونة جاءت اعلى من الوسط الفرضي وهذا ما يشير الى ان تقييم المستبائين ايجابي فيما يخص فقرات الاستبانة، كما ان معدل المتوسطات الموزونة لجميع الاجابات عن محور العدالة التنظيمية بلغ (3.7) اما معدل المتوسطات الموزونة لجميع الاجابات عن محور المواطنة التنظيمية بلغ (4.28) وهذا يدل على النظرة الايجابية للمستبائين الى العدالة التنظيمية وكذلك سلوك المواطنة التنظيمية.

#### رابعاً: اختبار فرضيات البحث

لغرض اختبار فرضيات البحث والتحقق من وجود اثر معنوي من عدمه للمتغير المستقل في المتغير التابع تم الاستعانة ببرنامج (SPSS) بنسخته (24)، وقد تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لاختبار وجود اثر معنوي من عدمه، عند مستوى معنوي (0.05).

والجدول (7) يبين نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للتحقق من اثر المتغير المستقل بأبعاده الثلاث على المتغير التابع، ومنه يتضح ان لبعدي العدالة الإجرائية

والجدول (6) يبين المتوسط الموزون والانحراف المعياري لإجابات المستبائين، اما التكرارات والنسب المئوية فعمد الباحث في ارفاقها للبحث في الملحق (1).

#### جدول (6)

#### المتوسط الموزون والانحراف المعياري لإجابات المستبائين على اسئلة الاستبيان

رمز السؤال	الأسئلة	الابعاد	المتوسط الموزون	الانحراف المعياري
<b>محور العدالة التنظيمية</b>				
X1	يتناسب الراتب الشهري مع الجهود التي تبذلها في عمالك	عدالة التوزيع	2.87	1.07
X2	يتناسب الراتب الشهري مع مؤهلك العلمي		3.03	1.07
X3	يتناسب الراتب الشهري مع خبرتك المكتسبة في العمل		2.77	1.15
X4	تناسب متطلبات ومهام عمالك مع قدراتك الذاتية		4.37	0.79
X5	تشعر ان معايير تقييم ادائك عادلة		3.4	0.92
X6	تشعر ان التزيقات في مؤسستك تتم بشكل عادل		3.04	0.88
X7	يتم تطبيق القرارات بحق الموظفين بعد جمع معلومات كافية		3.5	0.85
X8	يتم تطبيق القرارات الإدارية على الجميع دون استثناء		3.71	0.98
X9	تبنى القرارات الصادرة على مبدأ عدم التحيز لأحد		3.63	0.92
X10	تناسب العقوبات الإدارية مع المخالفات والتجاوزات		3.51	0.9
X11	ان رئيسك يوفر حلول عادلة للتظلمات والشكاوى		3.91	0.79
X12	يتم استشارتك قبل اصدار الاجراءات الجديدة		3.07	1.12
X13	تميز علاقاتك الاجتماعية بالطيبة مع الموظفين		4.7	0.5
X14	تسود روح الفريق والتعاون بين الزملاء		4.57	0.61
X15	مسؤولك المباشر يتهم ويراعي الظروف الخاصة لكل موظف		4.16	0.73
X16	تمتاز معاملة المسؤول المباشر بعدم التفريق والمحاباة		4.1	0.81
X17	يمتاز المسئول المباشر بسعة الصدر ويسمح بالمناقشة والحوار		4.19	0.68
X18	اشعر بنزاهة وعدالة المسئول المباشر في حل الخلافات بين الزملاء		4.19	0.64
	معدل المتوسطات الموزونة لجميع الاجابات عن هذا المحور		3.7	

#### محور سلوك المواطنة التنظيمية

X1	يحرص الموظفون على تقديم المساعدة لبعضهم في العمل أي كان نوعها	الإيثار	4.39	0.71
X2	يقوم الموظفون بمساعدة زملائهم الذين تغيّبوا عن العمل		4.5	0.61
X3	يحرص الموظفون على مساعدة العاملين الجدد في التأقلم مع اجواء العمل		4.54	0.54

## المبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات

### أولاً: الاستنتاجات:

- من خلال عرض نتائج البحث يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات تتمثل بالآتي:
1. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للعدالة التنظيمية في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية.
  2. لا توجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعدالة التوزيع في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية في الشركة المبحوثة.
  3. هنالك تأثير ذو دلالة إحصائية لعدالة الإجراءات في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية في الشركة المبحوثة.
  4. هنالك تأثير ذو دلالة إحصائية لعدالة التعاملات في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية في الشركة المبحوثة.
  5. هناك شعور بين الموظفون في الشركة المبحوثة بالعدالة التنظيمية.
  6. سلوك المواطنة التنظيمية متحققة في الشركة المبحوثة.

### ثانياً: المقترحات:

- بمقتضى هذه الاستنتاجات يمكن تحديد أهم المقترحات:
1. يوصى الباحث بضرورة قيام إدارة الشركة المبحوثة بالعمل على زيادة شعور الموظفين بعدالة التوزيع.
  2. يوصى الباحث بترسيخ وتطوير وتنمية سلوك المواطنة التنظيمية بين موظفي الشركة المبحوثة.
  3. على المؤسسات التسليم بأهمية الموارد البشرية كورد مهم لتطوير وتحسين الأداء وتحقيق أهداف المؤسسات وضمان تكيفها مع المتغيرات البيئية وبالتالي استمرار المؤسسة.
  4. لا بد من التركيز بشكل أكبر على علاقة الموظفين ومشاعرهم تجاه المؤسسة.
  5. نوصي بأجراء بحوث في مجال تأثير السلوك التنظيمي على أداء المؤسسات.

## المصادر

### أولاً: الرسائل والاطارح

- حساني، راضية (2016) "العدالة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي.
- الرحامنه، دعاء إبراهيم عبد الهادي (2014) " أثر تمكين العاملين على سلوك المواطنة التنظيمية في شركات الاتصالات في الأردن" رسالة ماجستير مقدمة لكلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية.
- زعر، نضال حسن خليل (2016) "الدور الوسيط" للملكية النفسية تجاه الوظيفة" رسالة ماجستير مقدمة لكلية إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.
- صباغ، رفاة عطار (2020) " أثر الضغوط الوظيفية على سلوكيات المواطنة التنظيمية" رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الافتراضية السورية.

وعدالة التعاملات اثر ذو دلالة معنوية على سلوك المواطنة التنظيمية وذلك بمعامل التحديد (R2) قدره (0.550) و(0.167) على التوالي، وان القيمة الفائية (F) بلغت (5.640) و (18.800) على التوالي عند درجة الحرية (df) 1 و 96، وبلغت فجة معلمة التقدير (Beta) (0.236) و(0.405) على التوالي والتي تدل على تأثير بعد العدالة الاجرائية بمقدار الربع وبعد عدالة التعاملات بمقدار النصف تقريبا على سلوك المواطنة التنظيمية وان هذه القيمة (Beta) معنوية حسب الاختبار التائي (t) بدرجة (2.375) و (4.336) على التوالي عند مستوى معنوي (0.02) و(0.000). في حين ان مستوى معنوية بعد العدالة التوزيعية التي بلغ (0.097) تشير الى عدم وجود تأثير معنوي له على السلوك المواطنة التنظيمية. اما فيما يخص متغير العدالة التنظيمية بأبعادها الثلاث مجتمعة فان له أثر ذو دلالة معنوية على سلوك المواطنة التنظيمية وذلك بمعامل التحديد (R2) قدره (0.930)، وان القيمة الفائية (F) بلغت (9.853) عند درجة الحرية (df) 1 و 96، وبلغت قيمة معلمة التقدير (Beta) (0.305) والتي تدل على تأثير متغير العدالة التنظيمية بأبعادها الثلاث مجتمعة بمقدار الثلث تقريبا على سلوك المواطنة التنظيمية وان هذه القيمة (Beta) معنوية حسب الاختبار التائي (t) بدرجة (3.139) عند مستوى معنوي (0.02).

### جدول (7)

نتائج اختبار الإحصار الخطي للتحقق من تأثير المتغير المستقل بأبعادها الثلاثة على المتغير التابع

العدالة التنظيمية (المتغير التابع)	سلوك المواطنة التنظيمية	بعد عدالة التعاملات	بعد عدالة الإجراءات	بعد العدالة التوزيعية	العدالة التنظيمية بأبعادها الثلاثة مجتمعة
R2	0.930	0.167	0.550	0.028	معامل التحديد
F	9.853	18.800	5.640	2.812	القيمة الفائية
df	1-96	1-96	1-96	1-96	درجة الحرية
Beta	0.305	0.405	0.236	0.169	معلمة التقدير
t	3.139	4.336	2.375	1.677	القيمة التائية
Sig	0.02	0.000	0.02	0.097	مستوى المعنوية

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج spss

وبهذا يتم قبول الفرضية الرئيسة للبحث والتي تنص على ان هنالك تأثير ذو دلالة إحصائية للعدالة التنظيمية بأبعادها (عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات و عدالة التعاملات) في سلوك المواطنة التنظيمية بأبعادها (الايثار والكياسة ووعي الضمير والروح الرياضية والسلوك الاجتماعي) في شركة لو كس اينسي- للسيطرة النوعية المحدودة المسؤولة، وكذلك الحال بالنسبة للفرضيات الفرعية الثانية والثالثة، اما الفرضية الأولى والتي تنص على ان هنالك تأثير ذو دلالة إحصائية لعدالة التوزيع في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية في الشركة المبحوثة فقد تم رفضها.

- Andrew, siMon a. (2015) "Mediating Effects of Organizational Citizenship Behavior on Organizational Performance: Empirical Analysis of Public Employees in Guadalajara, Mexico" *cono Quantum / Vol. (12), No. (2) n 71*.
- Asgari, Ali & Mezginejad, Somayeh & Taherpour, Fatemeh (2020) "The Role of Leadership Styles in Organizational Citizenship Behavior through the Mediation of Perceived organizational Support and Job satisfaction" *Innovar Vol. (30), No. (75)*.
- Choudhry, Neetu & Philip, P. J. & Kumar, Rajender (2011) "Impact of Organizational Justice on Organizational Effectiveness" *Industrial Engineering Letters, Vol (1), No. (3)*.
- Kittikunchotiwut, Ploychompoo (2017) "The Effects of Organizational Justice on Organizational Citizenship Behavior" *Review of Integrative Business and Economics Research, Vol. (6), Issue (3)*.
- Magdalena, Stan Maria (2014) "The effects of organizational citizenship behavior in the academic environment" *Procedia - Social and Behavioral Sciences (127) P:738 – 742*.
- Mathur, Shruti & kumari, Padma (2013) "Organizational Justice and Organizational Citizenship Behavior among Store Executives" *Human Resource Management Research 2013, 3(4), (124-149)*.
- Mengstie, Missaye Mulatie (2020) "Perceived organizational justice and turnover intention among hospital healthcare workers" *Mengstie BMC Psychology, 19 (2020)*.
- Nojani, Masoumeh Imani & Arjmandnia, Ali akbar & Afroz, Golam ali & Rajabi, Maryam (2012) "The study on relationship between organizational justice and job satisfaction in teachers working in general, special and gifted education systems" *Procedia - Social and Behavioral Sciences 46 (2012) 2900 – 2905*.
- Omar, Alicia & Salessib, Solana & Vaamonde, Juan Diego & Urteaga, Florencia (2018) "Psychometric properties of Colquitt's Organizational Justice Scale in Argentine workers" *Liberabit, vol. (24), No. (1)*.
- Pakpahan, Marisi & Eliyana, Anis & Hamidah & Buchdadi, Agung, Dharmawan & Bayuwati, Titis Ratih (2020) "The Role of Organizational Justice Dimensions: Enhancing Work Engagement and Employee Performance" *Systematic Reviews in Pharmacy, Vol (11), Issue (9), 2020, 323-332*
- Poole, Wendy L. (2007) "organizational justice as a framework for understanding union- management relations in education" *Canadian journal of education 30, 3 (2007), 725-748*.
- Rubel, Md. & Rahman, Md. H Asibur (2018) "Effect of Training and Development on Organizational Citizenship Behavior (OCB)" *Global Journal of Management and Business Research: A, Volume (18), Issue (8), Version 1.0*.

محرز، خليل محمد (2016) "دور الثقافة التنظيمية في تعزيز العلاقة بين تطوير المسار الوظيفي وسلوك المواطنة التنظيمية" رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

## ثانياً: المجلات العلمية

- ادريس، بن رجم (2018) "العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة لدى موظفي معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة المسيلة" *مجلة الابداع الرياضي، المجلد (9)، العدد (2)*.
- برباوي، كمال وسليمان، الياس (2018) " علاقة العدالة التنظيمية بسلوك المواطنة التنظيمية دراسة حالة نضال بشار" *دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (8)، العدد (1)*.
- الحصاونة، انيس صقر حسين وشهري، مينة سلجان الوناس (2017) " اثر سلوك المواطنة التنظيمية على التوجه نحو الأداء في شركات الانصالات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها" *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الحادي والأربعين (2)*.
- الذبحاوي، عامر عبد كرم والذبحاوي، سناء عبد كرم (2018) "العدالة التنظيمية ودورها في الحد من ممارسات الانحراف التنظيمي" *مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (49)*.
- سبايلي، محمود (2015) "دور المناخ التنظيمي في تنمية سلوك المواطنة التنظيمية لدى موظفي الإدارة المحلية - دراسة ميدانية ببلدية شلغوم العيد ولاية ميلا" *مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد الحادي عشر*.
- شعبان، فرج وسعيدة، شيخ (2015) " محددات واثار ممارسة العدالة التنظيمية في المنظمات" *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (7)*.
- صابر، مجري ومنى، خرموش (2017) " العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين في مجال الإدارة المحلية في الجزائر" *مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد (3)، العدد (2)*.
- عبد الوهاب، ياسر (2017) " العدالة التنظيمية وتأثيرها على الرضا الوظيفي وتحسين الأداء دراسة حالة البنك المركزي المصري" *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (18)، 3 – 15*.
- عمران، حسن عبد السلام علي وبلقاسم، محمد محمد السأكت والهون، محمد محمد السأكت (2018) " دور العدالة التنظيمية في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية" *مجلة الدراسات المالية، والمحاسبية والإدارية العدد التاسع، 268*.
- الفرجاني، فاطمة علي بالقاسم (2017) "مدى توفر سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى العاملين في المعهد العالي للمهن الطبية بمدينة بنغازي" *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد التاسع*.
- مصطفى، اميمة حلمي (2017) "العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة طنطا" *مجلة كلية التربية- جامعة عين شمس العدد 41، (الجزء الثالث)*.
- وليد، شلابي وعيسى، قبوقب (2020) " سلوك المواطنة التنظيمية وعلاقته بالإبداع الإداري دراسة ميدانية على عينة من مديري المدارس الابتدائية ببلدية المسيلة" *مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد (5) العدد (1)، 143-120*.

## المصادر الاجنبية:

- Andrade, Tais de & Costa, Vivian Flores & Estivaete, Vania de Fátima Barros & Lengler, Leticia (2017) "Organizational citizenship behaviors: a glimpse in the light of values and job satisfaction" *Review of Business Management, São Paulo, Vol. (19), No. (64), p. 236-262*.

الملحق (1)  
جدول التكرارات والنسب المئوية لاجابات المستبائين على عبارات الاستبابة

الأسئلة	اتفق بشدة		اتفق		محايد		اتفق		لا اتفق بشدة		
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
بعد العدالة التنظيمية											
	6.10%	6	43.90%	43	9.20%	9	38.80%	38	2.00%	2	X1
	4.10%	4	37.80%	37	14.30%	14	38.80%	38	5.10%	5	X2
	11.20%	11	41.80%	41	10.20%	10	32.70%	32	4.10%	4	X3
	1.00%	1	4.10%	4	1.00%	1	44.90%	44	49.00%	48	X4
	4.10%	4	11.20%	11	31.60%	31	46.90%	46	6.10%	6	X5
	6.10%	6	14.30%	14	53.10%	52	22.40%	22	4.10%	4	X6
	3.10%	3	6.10%	6	36.70%	36	45.90%	45	8.20%	8	X7
	4.10%	4	7.10%	7	20.40%	20	50.00%	49	18.40%	18	X8
	1.00%	1	13.30%	13	21.40%	21	50.00%	49	14.30%	14	X9
	2.00%	2	11.20%	11	30.60%	30	45.90%	45	10.20%	10	X10
	0.00%	0	6.10%	6	17.30%	17	56.10%	55	20.40%	20	X11
	5.10%	5	35.70%	35	14.30%	14	36.70%	36	8.20%	8	X12
	0.00%	0	0.00%	0	2.00%	2	25.50%	25	72.40%	71	X13
	0.00%	0	2.00%	2	0.00%	0	36.70%	36	61.20%	60	X14
	1.00%	1	1.00%	1	10.20%	10	56.10%	55	31.60%	31	X15
	0.00%	0	7.10%	7	6.10%	6	56.10%	55	30.60%	30	X16
	0.00%	0	3.10%	3	6.10%	6	59.20%	58	31.60%	31	X17
	0.00%	0	1.00%	1	9.20%	9	59.20%	58	30.60%	30	X18

بعد المواطنة التنظيمية											
الأسئلة	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
	0.00%	0	3.10%	3	4.10%	4	43.90%	43	49.00%	48	X1
	0.00%	0	1.00%	1	3.10%	3	40.80%	40	55.10%	54	X2
	0.00%	0	0.00%	0	2.00%	2	41.80%	41	56.10%	55	X3
	0.00%	0	2.00%	2	10.20%	10	48.00%	47	39.80%	39	X4
	0.00%	0	1.00%	1	5.10%	5	61.20%	60	32.70%	32	X5
	0.00%	0	1.00%	1	2.00%	2	42.90%	42	54.10%	53	X6
	0.00%	0	4.10%	4	8.20%	8	50.00%	49	37.80%	37	X7
	0.00%	0	0.00%	0	3.10%	3	51.00%	50	45.90%	45	X8
	0.00%	0	5.10%	5	15.30%	15	55.10%	54	24.50%	24	X9
	0.00%	0	2.00%	2	14.30%	14	60.20%	59	23.50%	23	X10
	0.00%	0	5.10%	5	7.10%	7	68.40%	67	19.40%	19	X11
	0.00%	0	2.00%	2	13.30%	13	62.20%	61	22.40%	22	X12
	0.00%	0	2.00%	2	3.10%	3	55.10%	54	39.80%	39	X13
	0.00%	0	2.00%	2	1.00%	1	63.30%	62	33.70%	33	X14
	0.00%	0	1.00%	1	6.10%	6	58.20%	57	34.70%	34	X15
	0.00%	0	1.00%	1	10.20%	10	62.20%	61	26.50%	26	X16
	0.00%	0	4.10%	4	6.10%	6	64.30%	63	25.50%	25	X17
	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	58.20%	57	41.80%	41	X18
	1.00%	1	2.00%	2	4.10%	4	66.30%	65	26.50%	26	X19
	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	31.60%	31	68.40%	67	X20

- Sheeraz, Muhammad Irfan & Ahmad, Ungku Norulkamar Ungku & Ishaq, Muhammad Ishtiaq & Nor, Khalil Md. (2020) "Moderating Role of Leader-Member Exchange between the Relationship of Organizational Justice and Organizational Citizenship Behavior" Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences 2020, Vol. 14 (3), 635-660
- Song, Xiaochuan & Lowman, Graham H. & Harms, Peter (2020) "Justice for the Crowd: Organizational Justice and Turnover in Crowd-Based Labor" Administrative Sciences journal. 2020, 10, 93.
- Wright, James D. (2015) "Organizational Justice" International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, 2nd edition, Vol (17), Oxford: Elsevier. pp. 379-384.
- Yean, Tan Fee & Yusof, Abo Aziz (2016) "Organizational Justice: Conceptual Discussion" Procedia - Social and Behavioral Sciences, 219, 798 - 803.

ISSN 2411-7757



# مجلة جامعة التنمية البشرية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها جامعة التنمية البشرية

المجلد ( ٨ ) العدد ( ١ ) آذار ( ٢٠٢٢ )

## Journal of University of Human Development

A Scientific periodical issued by University of Human Development

Vol.8

No.1

March

2022